وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 –قـــالـــمـــة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية

–دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات السيد "زقاولة محمد"–

من إعداد الطالبتين:

- بوشحدان سعاد
- فندالي يمينة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. مرنيش حمدي

السنة الدراسية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل

المتواضع.

كل الشكر والتقدير والاحترام إلى كل أستاذنا الافاضل الى كل من سدد

خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي لولاهم ما كان لهذا العمل أن يخرج

على صورته التي هو عليها، جزاهم الله خيرا وأدامهم فخرا للعلم والمعرفة جزيل

الشكر والتقدير إلى كل من علمنا حرفا،دون ان ننسى أستاذنامرنيش حمدي

كما نتوجه بالشكر للسيد محافظ الحسابات "زقاولة محمد" على حسن استقباله

وتعاونه الذي لم يبخل علينا بأية معلومة ولكل موظفيه الذي مكننا من إجراء

عمله التطبيقي.

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق سهلا لكن الحمد لله الذي يسر لنا البداية وبلغنا النهاية بفضله وكرمه

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي وتعبي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

إلى عائلتي الصغيرة زوجي الذي كان عونا ودعما لي في كل الأوقات وإلى ابني أيهم حفظه الله، وإلى إخوتي: كريمة، نور الهدى، سارة، جلال الدين، محمد الأمين، هيثم وكل أقاربي وزملاء الدفعة.

وإلى كل من وقف بجانبي.

كما أشكر جميع أساتذة القسم علوم التسيير خاصة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945.

يمينة

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق سهلا لكن الحمد لله الذي يسر لنا البداية وبلغنا النهاية بفضله وكرمه

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي وتعبي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

إلى عائلتي الصغيرة زوجي مسعود الذي كان عونا ودعما لي في كل الأوقات وإلى أبنائي **"يحيى، مريم وجود"** حفظهم الله، وإلى إخوتي: حمزة، نهلة، شهرة، هناء وازواجهم عادل وبلال وأبنائهم **لؤي ورقية**وأقاربي.

وإلى كل من وقف بجانبي.

كما أشكر جميع أساتذة القسم علوم التسيير خاصة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945.

سعاد

فهرس المحتويات

فهرس العناوين

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس العناوين	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات	VIII
مقدمة	ب –و
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	3
المطلب الثاني: تعريف التدقيق وخصائصه	4
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق	6
المطلب الرابع: تصنيفات ومعايير التدقيق	8
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لمهنة محافظ الحسابات	18
المطلب الأول: تعريف وصفات محافظ الحسابات	18
المطلب الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات	20
المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	24
المطلب الرابع: مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات	25
المبحث الثالث: منهجية عمل محافظ الحسابات لقيام محافظ الحسابات بمهنته	29
المطلب الأول: مراحل تنفيذ مهنة محافظ الحسابات	29

المطلب الثاني: أساسيات حول تقرير محافظ الحسابات	33
المطلب الثالث: أنواع التقارير	35
المطلب الرابع: مضمون تقرير محافظ الحسابات	42
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية	
تمهيد	46
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	47
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية وخصائصها	47
المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية وأهدافها	51
المطلب الثالث: العوامل والفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية	53
المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية	54
المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية	67
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح والمصداقية في إعداد القوائم المالية	67
المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه في إعداد القوائم المالية	71
المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية	75
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية	75
المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات وأثره على جودة القوائم المالية	78
المطلب الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية	78
المطلب الثاني: الفائدة من مراجعة القوائم المالية	80
المطلب الثالث: المراجعة ومصداقية القوائم المالية	83
المطلب الرابع: جودة تقييم القوائم المالية	85
خلاصة الفصل	89
الفصل الثالث:دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات –السيد زقاولة محمد–	
تمهيد	91
المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية	92
المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات وهيكله –السيد زقاولة محمد–	92

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لمحافظ الحسابات	94
المطلب الثالث: مضمون المقابلة تحليلها ونتائجها	97
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وتحليلها	103
المطلب الأول: عرض القوائم المالية	103
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية	108
المبحث الثالث: عرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	114
المطلب الأول: عرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	114
المطلب الثاني: التقارير الخاصة	116
خلاصة الفصل	124
خاتـــمـــة	126
قائمة المراجع	131
قائمة الملاحق	
ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التمييز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	10
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	56
03	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	58
04	حساب النتائج حسب الطبيعة	59
05	حساب النتائج حسب الوظيفة	60
06	جدول التدققات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	62
07	جدول التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)	63
08	جدول تغيرات الأموال الخاصة	65
09	أصول الميزانية للمؤسسة (x)	103
10	خصوم الميزانية للمؤسسة (x)	105
11	حسابات النتائج	106
12	جدول التدفقات النقدية	107
13	الميزانية المختصرة لجانب الأصول	109
14	التغير في الأموال الخاصة	110
15	الخصوم الغير الجارية	111
16	التغير في رقم الأعمال	112
17	تغيرات الأعباء	112

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيفات التدقيق	12
02	ملخص معايير التدقيق المتعارف عليه	17
03	مسؤوليات محافظ الحسابات	28
04	نموذج تقرير غير متحفظ	37
05	نموذج تقرير تحفظ محافظ الحسابات	38
06	نموذج تقرير حجب الرأي بسبب تحديد جوهر لنطاق التدقيق	40
07	نموذج تقرير يبين الاختلاف مع الإدارة حول كيفية الإفصاحات في البيانات المالية	41
08	نموذج التقرير	43
09	الخصائص النوعية للقوائم المالية	50
10	الهيكل التنظيمي	93

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	ميزانية الأصول	
02	ميزانية الخصوم	
03	جدول النتائج الطبيعي	
04	جدول التدفقات النقدية	
05	جدول التغيرات في حقوق الملكية	
06	تقرير محافظ الحسابات	
07	أتعاب محافظ الحسابات	

قائمة الاختصارات

الاختصارات	المدلول
AAA	جمعية المحاسبة الامريكية
SCF	النظام المالي المحاسبي
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
NAA	معايير التدقيق الجزائر
IFRS/IAS	لجنة معايير المحاسبة الدولية

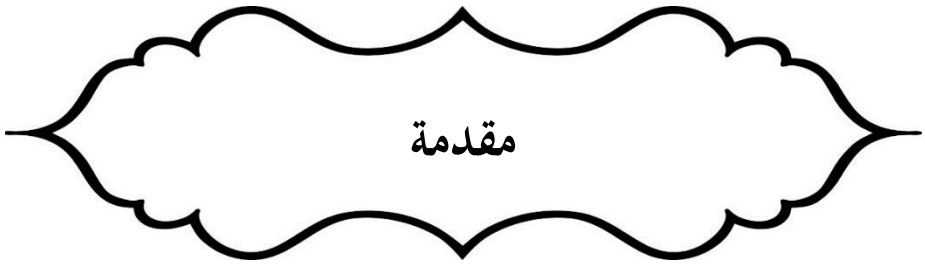
مقدمة

شهدت المؤسسات تطورا كبيرا عبر الزمن، تزامنا مع التوسع المستمر في العلاقات الاقتصادية وتزايد حجم وتشابك المبادلات التجارية، هذا التوسع دفع المؤسسات إلى التعامل مع أطراف وهيئات متنوعة، بعضها ترتبط بها بشكل مباشر والبعض الآخر بشكل غير مباشر، مما ألزم الحاجة إلى وجود آليات رقابية فعالة، وفي هذا السياق، برز التدقيق كأداة فعالة تساهم في الرقابة المالية، وتضمن حقوق الملاك، وتحافظ على ممتلكات المؤسسة، واستجابة لأهمية هذه الوظيفة، حرصت مختلف الدول على تنظيم مهنة التدقيق من الجانبين النظري والمهني، من خلال وضع ضوابط واضحة ومبادئ أخلاقية صارمة، بهدف ضمان جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المحاسبية، حيث تعد هذه المعلومات المالية عنصرا محوريا في بيئة الأعمال، نظرا لأهميتها في دعم متخذي القرار داخل المؤسسات والمنظمات بمختلف أنواعها وأهدافها في اتخاذ القرارات الرشيدة وأداء المهام بكل دقة وكفاءة.

وانطلاقا من دورها الحيوي، أصبحت مسألة توفيرها وضمان مصداقيتها وسهولة تداولها من القضايا الأساسية التي أظهرت الحاجة الملحة لمهنة محافظ الحسابات، إذ باتت جودتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى استقلالية محافظ الحسابات، وحيادته في إبداء الرأي ومدى التزامه بقواعد وأخلاقيات مهنته، وباعتبار هذا الاستقلال حجر الزاوية الذي تقوم عليه هذه المهنة لكونها وسيلة تخدم أطرافا وجهات عديدة ومصدر الاطمئنان لها بأن المؤسسة تسير على المبادئ المتعارف عليها.

وباعتبار محافظ الحسابات المسؤول على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية من خلال إبداء رأي فني محايد حول صحة ومصداقية هذه القوائم المالية، مما يلزمه الارتقاء بأدائه إلى مستوى راقي.

1- الإشكالية

من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما دور محافظ الحسابات وكيف يساهم في تعزيز القوائم المالية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق أولا إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما المقصود بالتدقيق المحاسبي وكيف يكون أداة رقابية إلزامية على القوائم المالية؟**
- **ما هي صلاحيات مهنة محافظ الحسابات؟**
- **ماذا نعني بالقوائم المالية؟ وما هي خصائصها وأهميتها؟**
- **ما هو دور محافظ الحسابات وترجمة المعلومات في مكتب محافظ الحسابات؟**

2- الفرضيات

سعينا منا للإجابة على تساؤلات الدراسة تمت صياغة مجموعة الفرضيات.

- **الفرضية الأولى**: التدقيق هو عملية رقابية يمارسها مهنيون معتمدون قانونيا للمصادقة على مدى صدق ودقة القوائم المالية وفقا للمعايير المعتمدة.
- **الفرضية الثانية**: مهنة محافظ الحسابات مراقبة وتدقيق الحسابات المالية وما مدى تطابقها للمعايير القانونية للتأكد من صحتها والمصادقة عليها بكل شفافية وحيادية.
- **الفرضية الثالثة**: القوائم المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة وهي كشوف تلخص البيانات والمعلومات المالية، تكمن أهميتها الأساسية في توصيل المعلومات للأطراف المعنية وأهم خصائصها الشفافية والمصداقية.
- **الفرضية الرابعة**: يكمن دور محافظ الحسابات في فحص وتدقيق القوائم المالية والتأكد من صحتها وامتثالها للمعايير القانونية، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية لضمان دقة المعلومات وتحقيق الشفافية.

3- مبررات اختيار الموضوع

يرجع اهتمامنا بهذا الموضوع لعدة مبررات هي:

- الاهتمام المتزايد بالموضوع محل الدراسة من قبل الباحثين.
- موضوعه يخدم تخصصنا.
- الرغبة الخاصة في الحصول على معلومات وخبرات تساعدنا في مشوار عملنا.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على أهمية وأثر مهنة التدقيق التي يمارسها محافظ الحسابات في تعزيز القوائم المالية.
- التعرف على مختلف الطرق ولا الإجراءات من طرف المحافظة الحسابات للكشف عن الأخطاء وعمليات الغش، وضمان الشفافية من أجل تحسين الأداء التسييري للمؤسسة.

لذلك فإن هذه الدراسة تساعد وتشجع للتوصل إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية.

5- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالإطار النظري والقانوني للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات.
- تصحيح الاعتقاد السائد حول دور محافظ الحسابات على أنه وسيلة لكشف الأخطاء والتجاوزات فقط.
- إبراز دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية للقوائم المالية.

6- منهجية الدراسة

لمعالجة موضوع دراستنا وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، وذلك بالتعرف على محافظ الحسابات ومهنته وتأثيره على جودة القوائم المالية، وقد استخدمنا أسلوب دراسة حالة لتطبيق الدراسة النظرية على مكتب محافظ الحسابات.

7- حدود دراستنا

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد البحث بالحدود التالية:

- **الحدود المكانية**:الحدود المكانيّة لدراستنا التطبيقية في إحدى مكاتب محافظ الحسابات في ولاية قالمة.
- **الحدود الزمنية**:قمنا بدراسة العينية والمقابلة الشخصية من 15 ماي 2025 الى 5 جوان 2025

8-صعوبات الدراسة

خلال دراستنا صادفتنا جملة من الصعوبات:

- صعوبة الوصول لمكاتب محافظي الحسابات وذلك لقلة عددهم.
- ندرة المراجع الجزائرية وأغلبها مراجع مشرقية مما وجد اِختلافا كبيرا في المصطلحات.
- قلة المراجع التي تتناول العلاقة بين الأداء المالي والتدقيق.
- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة بحجة السرية المهنية.
- رفض محافظي الحسابات تقبل فكرة التربص التطبيقي مما أدى إلى ضياع وقتنا في البحث.

9- الدراسات السابقة

معظم الدراسات التي تطرقنا لها كانت تتركز على أن لمحافظ الحسابات دور محوري وفعال في تعزيز القوائم المالية من خلال إبداء رأيه الفني والمحايد بما يفيد مستخدمي القوائم المالية.

– الدراسة الأولى:«دور محافظ الحسابات في تفعيل المعلومات المحاسبية (دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات)»

مذكرة ماستر، 2016 من إعداد الطالب "محاري علي" جامعة السعيدة، تطرق فيها إلى دور محافظ الحسابات في الجزائر لتدقيق المعلومات المحاسبية للمؤسسة من خلال إبداء رأيه الفني والمحايد ومسؤوليته اتجاهها حيث توصل إلى الدور الكبير لمحافظ الحسابات في تأكيد الثقة بالمعلومات المحاسبية من خلال المعايير والأسس والمبادئ التي تحكم التدقيق وأنه لا بد من تطور دور محافظ الحسابات لتأكيد ثقة المعلومات المحاسبية.

– الدراسة الثانية: «دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر (دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات في ولاية برج بوعريريج)»

مذكرة شهادة ماستر 2020-2021 من إعداد الطالبتين خرمازة يمين -بن مهني محمد نجيب جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-، تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الكبير لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال ملاحظته وتوصياته المذكورة في تقريره والتي تساهم في إعطاء فرصة لتدارك الأخطاء ومختلف المشاكل الواقعة في المؤسسة مما يحسن من أدائها.

– الدراسة الثالثة: «محافظ الحسابات ودوره في تعزيز جودة ومصداقية الكشوف المالية –دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات –قسنطينة»

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق من إعداد الطالب بلخرشوش سيف الدين جامعة أم البواقي حيث تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الجوهري لمحافظ الحسابات في التحقق من مصداقية الكشوف المالية، وإعطاء سمة الجودة بما تحمله من معلومات تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة فأي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية لذلك فاكتشاف الخلل يكون من خلال مراقبة وتدقيق الحسابات واستمراريتها في ظل المعايير المتفق عليها.

– الدراسة الرابعة: «دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية لدى مؤسسة التعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة»

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2020-2021 من إعداد الطالبتين شيماء بوراية، أمينة شعراوي، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز

دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية باكتشاف الأخطاء والتجاوزات والانحرافات والعمل على تصحيحها لتعطي صورة مثالية للمعلومات المالية وتضفي عليها سمة الجودة.

10- هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع والإحاطة به، وفي سبيل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاث فصول كالتالي:

- **الفصل الأول**: يحتوي على العرض النظري للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات، والذي بدوره قسمنا إلى ثلاث مباحث تطرقنا من خلالها إلى الإطار المفاهيمي والقانوني لكل من التدقيق ومهنته وكذا منهجية العمل المتبعة من قبل محافظ الحسابات.

- **الفصل الثاني**: فخصصناه لمفاهيم حول القوائم المالية، ودور محافظ الحسابات في ضمان مصداقيتها وإنعكاساته على جودتها بثلاث مباحث على التوالي.

- **الفصل الثالث**: خصص للدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات وقسم بدوره إلى مبحثين في الأول التعريف بالمكتب وخدماته، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى تقديم القوائم المالية، والتقرير النهائي لمحافظ الحسابات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات

تمهيد

تعد مهنة التدقيق من أبرز الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها الدول بشكل عام، وخاصة مع التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم بعد الثورة الصناعية، وظهور شركات الأموال، وتطور التكنولوجيا، أصبح وجود طرف يسمى «محافظ الحسابات» أو «المدقق» من الحاجات الملحة لتمتعه بكفاءة علمية، واستقلالية وحياد، والخبرة الكافية للتحقق من المعلومات المالية ومدى تطابقها مع الواقع الفعلي للمؤسسات بعد الفحص والتحليل وتدقيق القوائم المالية والتي من خلالها يستطيع أصحاب القرار اتخاذ القرارات الرشيدة.

وحتى يتمكن محافظ الحسابات بلوغ هدفه المنشود والمصادقة على القوائم المالية، وجب إلتزامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها، ومواطن القوة والضعف، وتحديد الانحرافات عن القوانين والتشريعات.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل تقديم خطوتنا الأولى حول التدقيق ومهنة محافظ الحسابات من خلال ما يلي:

- **المبحث الأول**: عموميات حول التدقيق
- **المبحث الثاني**: الإطار المفاهيمي والقانوني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات
- **المبحث الثالث**: منهجيةعمل محافظ الحسابات

المبحث الأول:عموميات حول التدقيق

عرف التدقيق منذ القدم بعدة تسميات كالمراقبة والرقابة، أو المراجعة اعتبرت مهنة ذات تخصص عال، وأداة رقابية مستقلة ترتكز على جمع وتقييم الأدلة والبراهين، التي تتصف بالكفاية والصلاحية والمصداقية، تهدف لتعزيز الثقة بين معدي القوائم المالية ومستخدميها.

المطلب الأول:التطور التاريخي للتدقيق

«تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت الحاجة لذلك أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانتاتستخدمان محافظ الحسابات للتأكد من صحة الحسابات العامة.

ومحافظ الحسابات وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وعليه نجد أن كلمة تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع.[1]

إن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى زيادة حجم عملياتها وبالتالي تطور المحاسبة فانعكست مباشرة على تطور التدقيق و

انتشر بنفس درجة انتشار المحاسبة.[2]

اتسع نطاق التدقيق ليشمل وحدات القطاع الخاص والاقتصادي من مشاريع مختلفة، خصوصا بعد تطور المحاسبة باتباع القيد المزدوج كما ورد سنة 1494م في موسوعة لوقا باتشيلو، ومع سهولة هذا النظام وانتشاره، زادت الحاجة بزيادة اتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه من فصل ملكية المؤسسة وإدارتها، فقد ظهرت أول منظمة مهينة في فنيسيا بإيطاليا عام 1581م حيث تأسست كلية Roxonati، ثم اتجهت الدول الأخرى لتنظيم هذه المهنة، فظهر قانون الشركات عام 1826م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، وبعد الأزمة الاقتصادية 1929م أقامت بورصة نيويورك لجنة بالسوق المالي ألزمت التحقق من الحسابات من خلال خبراء خارجيين، وفي عام 1939م وبعد فضيحة « Mc Kessou

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان**، الأردن، 2012، ص 13 -بتصرف-

[2] زوليخة نور الدين، **مطبوعة التدقيق المالي، جامعة جيلالي اليابس**، سيدي بلعباس، الجزائر، بتصرف، 2020، ص 03.

and Rolins» نتيجةتوزيع مزور وخاطئ للميزانية الحالية، أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات التدقيق، وقد ساهمت الفضائح والأزمات في ترسيخ مفهوم التدقيق.[1]

مع مطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بالتدقيق بتزايد الشركات المساهمة واتساع الفجوة بين الملاك والمدراء، فبدأ الاهتمام بالتشريعات في مجال المحاسبة للحصول على تقرير محايد، ومن خلال التركيز على كشف الغش وعلى أنظمة الرقابة الداخلية والتحول من التدقيق الكامل التفصيلي للحسابات إلى استخدام العينات من أجل التحقق، وهكذا استمر تطور التدقيق جنبا إلى جنب مع التطورات الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: تعريف التدقيق وخصائصه

يعتبر التدقيق أداة الرقابة على المؤسسات من أجل إبداء رأي فني محايد عن وضعها المالي الحقيقي، وحتى يمكن الإلمام بجوانبه لا بد من التطرق لتعاريف مختلفة باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها وأهم خصائصه.

أولا: تعريف التدقيق

توجد عدة تعريفات للتدقيق تختلف حسب وجهات نظر المتخصصين في المجال، والتي تصب كلها في نفس المعنى نذكر أهمها:

– التعريف الأول:

«عرفت جمعية المحاسبة الأمريكيةAAAالتدقيق على أنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية».[3]

– التعريف الثاني:

الاتحاد الدولي للمحاسبينIFACيعرف التدقيق على أنه: «الهدف من التدقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المدقق رأيه حول القوائم المالية المنجزة ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفقة عليها».[1]

[1] الدكتور أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، المملكة السعوديةالهاشمية**، 2015، ص08، ص09.

[2] الدكتور علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية –نظرية وتطبيق**، الطبعة الخامسة، الجامعة الأردنية، 2015، ص 98 –بتصرف.

[3] محمد طواهر التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإدارة النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 9.

– التعريف الثالث:

المؤلفان ألفين وجيمس في كتابهما المشهور «المراجعة مدخل المتكامل» عرفا التدقيق على أنه:

"جمع وتقييم الأدلة عن المعلومة لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل"[2]

– التعريف الرابع:

عرف أيضا أنه «فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر أو السجلات والبيانات المحاسبية، فحصا حسابيا والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من الربح والخسارة وتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية».[3]

وعلى ضوء ما سبق يمكن استخلاص على أن التدقيق هو: بحث منهجي يقوم على فحص وجمع أدلة الإثبات وتقييمها، لتحديد مصداقية المعلومات المالية المقدمة من المؤسسة، وتقديم النتائج في تقرير يشمل رأي محايد وفني وموضوعي بأدلة وقرائن إلى الجهات المعنية».

ثانيا: خصائص التدقيق

يتميز التدقيق بخصائص تجعله أداة فعالة لضمان النزاهة والموثوقية نستخلص أهمها فيما يلي:[4]

- «**الفحص:** هو عملية فنية تمكن محافظ الحسابات من التأكد والاطمئنان من صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات والتأكد من جدية المستندات التي تم على أساسها التسجيل.
- **التحقيق:** يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها بالقيم المسجلة في القوائم المالية.
- **التقييم:** يعنى به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات، وأدلة قرائن الإثبات الموثوق فيها.
- **التقرير:**يلخص نتائج الفحص والتحقيق والتقييم في تقرير يعالج بطريقة فنية محايدة، يقدم إلى الأطراف المعنية داخل المؤسسة أو خارجها وهو آخر عملية من التدقيق.

t

[1]Memento pratique, **Audit et cominissariat au comptes,** 2016-2016, edition Francis le feluvre, France 2014, p 515.

[2]ألفين أرينز، جيمس لوبك، **ترجمة محمد عبد القادر الديسطي**، أحمد حامد حجاج المراجعة مدخل متكامل –المريخ المملكة العربية، السعودية، 2002، ص 21.

[3] رأفت محمود سلامة وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة –الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 19.

[4] محمد الطاهر التهامي، **صديقي مسعود**،مرجع سبق ذكره، ص 11، 12 –بتصرف.

المطلب الثالث:أهداف وأهمية التدقيق

إن تطور التدقيق والتحول من رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية، إلى تدقيق مختلف عمليات المؤسسة صاحبة تطور أهدافه مما زاد أهميته بالنسبة لمختلف المؤسسات والأجهزة الحكومية والبنوك والمستثمرين.

أولا: أهداف التدقيق

ويمكن حصر أهداف التدقيق في هدفين أساسيين كما يلي:

1- الأهداف التقليدية: وهي نوعان[1]

- **أهداف رئيسية:**

- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

- **أهداف فرعية:**

- اكتشاف ما يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- طمأنينة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

- **الأهداف الحديثة**

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها:[2]

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف.
- تقييم نتائج أعمال النشاط بالنسبة للأهداف المرسومة.
- تقييم وتحسين الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى الفعالية والحد من الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة.

[1] رأفت محمود سلامة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

ثانيا: أهمية التدقيق

يعد التدقيق ذا أهمية كبيرة يخدم عدة مؤسسات وهيئات تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها ونجد منها:

1- إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية المدققة والمصادق عليها من قبل محافظ الحسابات المستقل والمحايد لرسم خططها المستقبلية، ومتابعة أداء العاملين عليها، ويعتبر وسيلة لإثبات نجاح أعمالها مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضائها وزيادة كفاءتهم.

2- المستثمرين الحاليين والمحتملين

يهتم المستثمرون بالقوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات لأنه المرآة العاكسة للمركز المالي، والحكم على معدلات الربحية لتقدير حدود المساهمات في رأس مالهم واتخاذ قرارات الاستثمار السليمة لتحقيق أكبر عائد.

3- البنوك والمؤسسات المالية

تلجأ معظم المؤسسات للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية، وهذه الأخيرة تمنح القروض بعد فحص وتحليل المركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسات لضمان سداد القروض وفوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

4- الموردون والدائنون

سلامة المركز المالي يعزز الثقة بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي محافظ الحسابات المستقل والمحايد على صحة القوائم المالية.

5- الإدارة الجبائية

المصادقة على احترام النصوص القانونية والقواعد الضريبية التنظيمية، وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضفي الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب، والتأكد من صحة التصريحات الجبائية.

6- الجهات الحكومية

تعتمد أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، كمراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية، ولا يمكنها القيام بذلك دون معلومات موثوقة من قبل جهات مستقلة ومحايدة.[1]

7- نقابات العمال

تلعب النقابات دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال، من خلال التفاوض بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية التي تعتمد على صحة ومصداقية القوائم المالية.

8- هيئة سوق المال[2]

تعتبر هيئة سوق المال بالنسبة للعديد من الدول مستخدما هاما لتقرير محافظ الحسابات لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية، وبحكم القانون فإنالهيئات المقيدة في البورصة والعاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من أوراقها المالية وتقرير تدقيق الحسابات عليها للهيئات العامة للسوق المالي. حيث تلعب هذه الأخيرة دورا شبه تشريعي فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وتعيين محافظ الحسابات.

المطلب الرابع: تصنيفات ومعايير التدقيق

تصنف عملية التدقيق لعدة أنواع تتنوع بتنوع الزاوية التي ينظر إليها.

كما تتم هذه العملية في المؤسسات والهيئات التي تخضع للتدقيق وفق المعايير المتعارف عليها علميا وعمليا.

أولا: تصنيفات التدقيق

هناك عدة تصنيفات للتدقيق وكل صنف يحتوي على أنواع مختلفة من التدقيق ويمكن تلخيصها كما يلي:

1- من حيث نطاق عملية التدقيق[3]

- التدقيق الكامل:يخوللمحافظ الحسابات إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الجهة المعنية أية قيود على مجال عمله دون المساس بمعايير المهنة للتوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية.

---

[1] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق والتوزيع**، الأردن، 2009، ص 8، 9.

[2] شرقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة،دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة سطيف، 2013، ص 7 -بتصرف.

[3] أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص7.

– **التدقيق الجزئي**: يقتصر عمل المحافظ الحسابات على فحص بعض المفردات المستهدفة دون غيرها مثلا يدقق النقدية أو المخزون، أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية محافظ الحسابات في حدود المجال المكلفبه وغالبا ما يكون هذا النوع في الشركات الكبرى.

2- من حيث الإلزام القانوني (درجة الإلزام)[1]

- التدقيق الإلزامي (القانوني)

هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع على إلزامية تعيين محافظ الحسابات يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من التدقيق.

- التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني ويطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، وهذا النوع يناسب المؤسسات المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة والشخص الوحيد.

3- من حيث توقيت التدقيق[2]

- التدقيق النهائي:

هو الذي يكلف محافظ الحسابات القيام به بعد انتهاء الفترة المالية، يناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- التدقيق المستمر:

يقوم محافظ الحسابات بصفة بزيارات ميدانية للمؤسسةمحل التدقيق بصفة مستمرة، وفي نهاية السنة المالية يقوم بتدقيق الحساباتالختامية، هذا النوع يناسب المؤسسات ذات الحجم الكبير.

4- من حيث مدى الفحص[3]

- التدقيق التفصيلي: يشمل كافة الدفاتر والمستندات المحاسبية، بهدف التأكد من خلوها من الأخطاء والتلاعبات مع التحقق من أن العمليات مقيدة بانتظام وبشكل سليم، ويكون هذا النوع من المنشآت الصغيرة.

- التدقيق الاختباري: ويشمل اختيار عينه من المفردات المحاسبية عند الوصول للنتائج يتم تعميمها على المجتمع الذي أخذت منه العينة ويتوقف تحديد العينة إما على الأسلوب الشخصي أو الإحصائي، ويتم هذا النوع في المنشآت الكبيرة نظرا لتعدد العمليات مما تطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا وتكلفة أكبر.

[1] محمد الطاهر التهامي، مرجع سبق ذكره، ص 20، 21 -بتصرف-

[2] خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق حسابات الداخلية والنظرية والنظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 27.

[3] غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة -الناحية النظرية**، دار الميسرة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 3 -بتصرف-

5- من حيث الهيئة القائمة بعملية التدقيق[1]

- التدقيق الداخلي: يقوم به موظف من داخل المؤسسة مستقل عن الوظائف التي يدققها ويهدف أساسا إلى التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة، واكتشاف موضع الأخطاء والتلاعب.

- التدقيق الخارجي: وهي أن تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة (محافظ الحسابات) بعملية التدقيق، وذلك لهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.

ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1- الهدف أو الأهداف	**1- الهدف الرئيسي:** خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. **2- الهدف الثانوي:** اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير المالية.	**- الهدف الرئيسي:** خدمة الإدارة، عن طريق التأكد من أن النظام المعلومات المحاسبية كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعة.
2- نوعية من يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعني بواسطة الإدارة.
3- درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكنه يخدع رغبات وحاجات الإدارات الأخرى.
4- المسؤولية	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقرير نتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.
5- نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائدة ومعايير التدقيق المتعارف عليه، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي فيقدر المسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمدقق الداخلي، يكون نطاق عمله.
6- توقيت الأداء	يتم الفحص غالبًا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

الجدول رقم(1): التمييز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

[1] إشتوي إدريس عبد السلام، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار الجامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008، ص 21.

المصدر: محمد طاهر التهامي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعةالثانية، 2005، ص 34، 35.

6- من حيث الهدف (الغرض)

- التدقيق المالي:[1] وتقصد به فحص أنظمة التدقيق الداخلي والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة فحصا انتقاديا منظما، للخروج برأي فني محايد عن الوضع المالي للمؤسسة، في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا.

- التدقيق الإداري:[2] يهدف للتحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها، وتقديم التوصيات والنصائح اللازمة لمعالجةمواطن الضعف في النظام الإداري المطبق.

- تدقيق التكاليف:[3] يخص مختلف التكاليف بهدف فحصها ومدى مطابقتها للواقع، وعلى المؤسسة متابعه مختلف التكاليف عند إعدادها بالمخطط والمعايير الموضوعة لها.

- **تدقيق لأغراض أخرى:**[4] يتم تعيين محافظ الحسابات من قبل جهة معينة للوصول إلى حقيقة ما فمثلا يقوم البنك المقرض بتعيين محافظ الحسابات في سبيل التعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب القرض، أو قيام الإدارة الجبائية بالتدقيق في التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بغرض التأكد والتحقق من صحتها وموضوعيتها.

والشكل التالي يلخص تصنيفات التدقيق:

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص 12.

[2] لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010.

[3] لياس ذبيح قلاب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] لياس ذبيح قلاب، المرجع نفسه، ص 47.

الشكلرقم (1): تصنيفات التدقيق

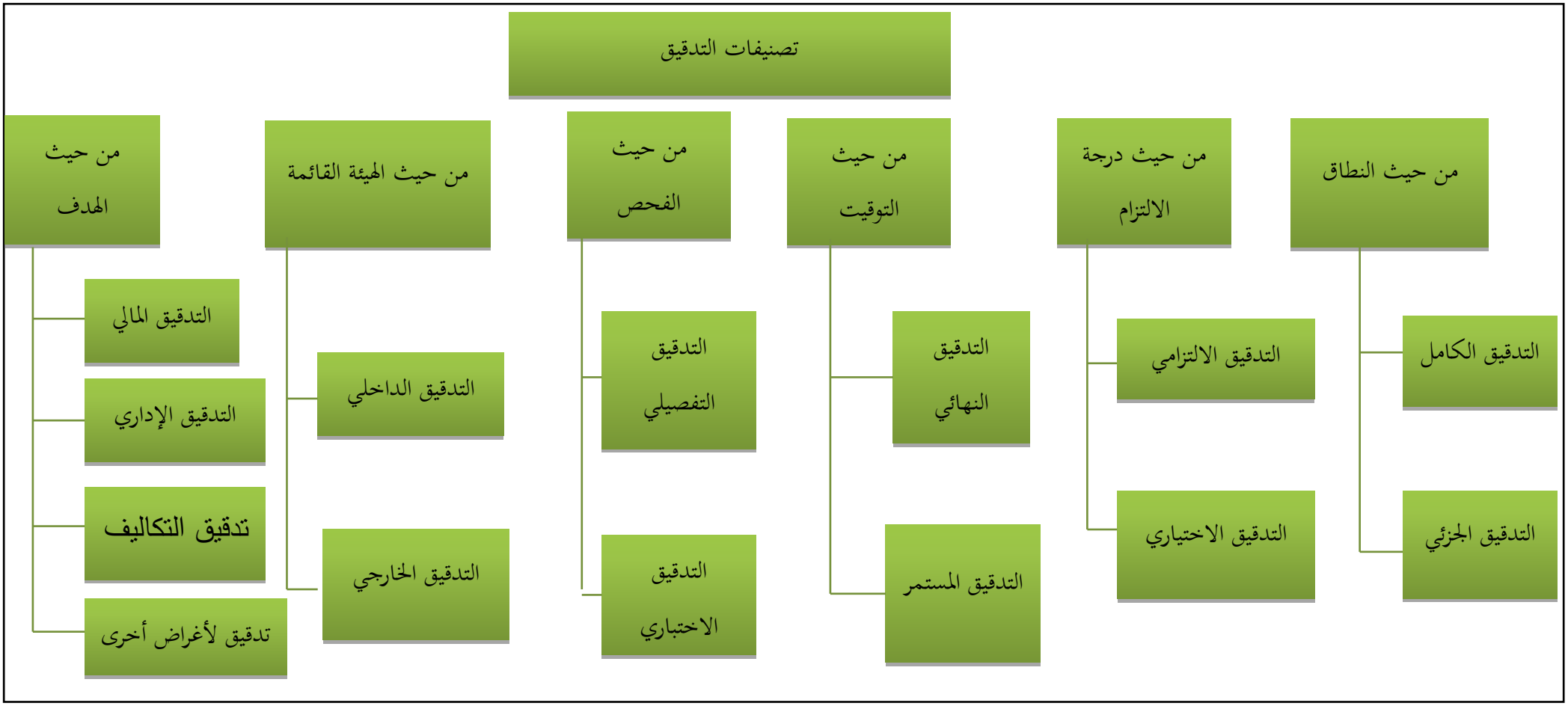

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

ثانيا: معايير التدقيق

إن مهنة التدقيق كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات محلية ودولية، وتكون النموذج الذي يلتزم ويتقيد به محافظ الحسابات في ممارسة مهنته وهي قواعد وإرشادات يمكنه الرجوع إليها لتقييم أدائه، وكذا تمثل الإطار العام لتقييم كفاءة العمل الفني المستقل الذي يبعث الثقة.

وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين معايير التدقيق إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي:

1- المعايير العامة أو الشخصية

المقصود بالمعايير العامة أن الممارسة المهنية يجب أن تكون على أعلى درجة من الكفاءة العلمية والمهنية بواسطة أشخاص مؤهلين ومدربين، أما الشخصية فتتمثل في الصفات التي يجب أن يتحلى بها محافظ الحسابات وتنقسم إلى:

- المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي

كل شخص يتصف بالكفاءة في مجالات عديدة لا يمكنه ممارسة مهنة التدقيق إلا إذا توفرت فيه درجة الكفاءة العلمية، وتدريب وخبرة في هذا المجال تمكنه من إبداء رأيه الفني والمحايد الذي تعتمد عليه عدة أطراف لاتخاذ قراراتها.

وعليه فإن هذا المعيار ينص على ضرورة توفر عاملين أساسيين هما:

- **التأهيل العلمي**: أن يكون محافظ الحسابات على درجة من التعليم خاصة مجالي المحاسبة والتدقيق إلى جانب الاطلاع على مختلف القوانين التي تخص هذا المجال مثل القانون التجاري والمدني والقوانين الضريبية ومختلف تعديلاتهم.
- **التأهيل العملي**: التي تبدأ بتدريبات المكثفة لدى محافظي حسابات أكثر خبرة لتحقيق الكفاءة المهنية واكتساب الخبرة.

- المعيار الثاني: الاستقلالية والحياد[1]

[1] أحمد نور الدين قايد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تنبع أهمية هذا المعيار من مدى ثقة ودرجة الاعتماد على رأي محافظ الحسابات المستقل والمحايد، لا يكون مرتبطا بالمؤسسة ولا مساهما فيها، ويتجنب كل موقف ينزع الثقة ويشكك في حياديته، لذا وجب التحلي بالشرطين التاليين:

- **الاستقلال الذهني**: أنلا يكون تحت أي ضغوط وتداخلات العميل أو سلطة عليا أثناء أداء مهمته أو عند تحرير تقريره.
- **الاستقلال المادي**: لا وجود لمصالح مادية لمحافظ الحسابات أو لطرف من أطراف المؤسسة أو أقاربه الا حقه في الاستفادة من اتعابه المتفق عليها.

– المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة

بمعنى الحذر المهني أي بذل العناية والدقة في عملية الفحص وفي إعداد التقرير، باتباع طريقة الفحص الانتقادي والإشراف على المساعدين للحصول على أدلة الإثبات والقرائن اللازمة. لإعداد تقرير يشمل رأيه الفني والمحايد بكل دقة أو تجنبا لكل أسباب الإخفاق التي تنجم عنها مسؤولية أمام أطراف المصلحة.

2– معايير العمل الميداني

تتمثل هذه المعايير في وضع محافظ الحسابات لخطة العمل والإشراف على المساعدين وإرشادهم لجمع أدلة الإثبات اللازمة والكافية التي يعتمد عليها في إعداد تقريره النهائي، وهذه المعايير تتمثل فيما يلي:

المعيار الأول: التخطيط والإشراف

على محافظ الحسابات أن يضع خطة منظمة وسليمة ومحكمة تحيط بجوانب عملية التدقيق في مكتبه مع مساعديه متبعا الخطوات التالية[1]:

- إعداد برنامج مساعد يعمل على توجيه ومتابعة مساعديه لتحقيق الأهداف.
- الحصول على المعلومات اللازمة والكافية عن طبيعة نشاط المنشأة.
- الاتصال بمحافظ الحسابات السابق في حالة تغير قبل قبول المهمة.
- دراسة السياسات المحاسبية والمالية لمعرفة الرقابة المستخدمة وتأثيرها.
- الاستعانة بأحد الخبراء عندما يصادف محافظ الحسابات أمورا خارج نطاق معرفته كتقدير قيمة العقارات، تفسيرات قوانين...

[1] مسيف خالد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 45.

- وضع إستراتيجية مناسبة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

– المعيار الثاني: الضبط الداخلي (نظام الرقابة الداخلية)

يقوم محافظ الحسابات بدراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلي لتقييم أساليبها لمعرفة مدى الاعتماد عليها وفعاليتها في كشف ومنع الأخطاء ونقاط القوة والضعف لتحديد نطاق الفحص الذي يجريه حيث يقوم بالخطوات التالية:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية للحصول على معلومات عن المؤسسة عن طريق:
  - ✓ اللوائح والتعليمات التي تحدد الخرائط التنظيمية.
  - ✓ الاعتماد على الاستبيان المكون من عدة أسئلة.

تقييم نظام الرقابة لتحديد نقاط الضعف باتباع ما يلي:

- تحديد أنواع الغش والأخطاء.
- تحديد الإجراءات الرقابية لمنع التجاوزات.
- تحديد إذا ما كانت هذه الإجراءات الرقابية منصوص عليها في تعلمات المؤسسة وتتمبطريقة مرضية.

– المعيار الثالث: جمع أدلة الإثبات والقرائن

أدلة الإثبات والقرائن يجب أن تكون كافية ومتنوعة في عملية التدقيق، والتي على أساسها يمكن لمحافظة الحسابات تبريررأيه ويمكن جمعها عن طريق:

- ✓ **الفحص المادي**: المعاينة المادية للعناصر الملموسة مثل: النقديات، المخزونات، التثبيتات.
- ✓ **الملاحظات**: توجيه الحواس والذهن إلى ظواهر حسية رغبة في الكشف عن صفاتها بهدف التوصل إلى كسب معرفة.
- ✓ **الاستفسارات**: طرح أسئلة على الموظفين وتتبع الواقع المشكوك فيه لإثباته نفسه.
- ✓ **المصادقاتالمرسلة إلى الغير**: من أجل التأكد مما ورد في نتائج الدفاتر تعتبر أقوى أدلة الإثبات لأنها من خارج المؤسسة.

3– معايير إعداد التقارير

وهي مجموعة من المعايير على أساسها يمكن تحرير تقرير نهائي يتضمن رأي محافظ الحسابات حول صدق وصحة القوائم المالية المدققة، وتتمثل فيما يلي:

– المعيار الأول: إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

هذا المعيار يتطلب التحقق على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتأكد محافظ الحسابات من صدق المركز المالي.

– المعيار الثاني: ثبات وانتظام تطبيق المبادئ المحاسبية

يجب أن يوضح تقرير محافظ الحسابات على استمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المقارنة في القوائم المالية خلال فترات زمنية متتالية، كما وجب عليه توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وانعكاساتها على القوائم المالية.

– المعيار الثالث: الإفصاح المناسب

الإفصاح المناسب في تقرير محافظ الحسابات عن أي معلومات مالية أو غير مالية تعبر عن صدق القوائم المالية،[1] معنى ذلك أن الإفصاح هو القاعدة الأساسية ما لم يكشف أو يشير إلى غير ذلك كوجود معلومات وعمليات لم تخضع للفحص.

– المعيار الرابع: إبداء الرأي[2]

يتضمن التقرير تعبير محافظ الحساباتعن صدق وعدالة القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة وفي حالة امتناعه عن إبداء رأيه يجب توضيح الأسباب.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص هذه المعايير في الشكل التالي:

[1] بطرس ميالة، **العوامل المؤثرة في كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 130.

[2] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي في منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 26.

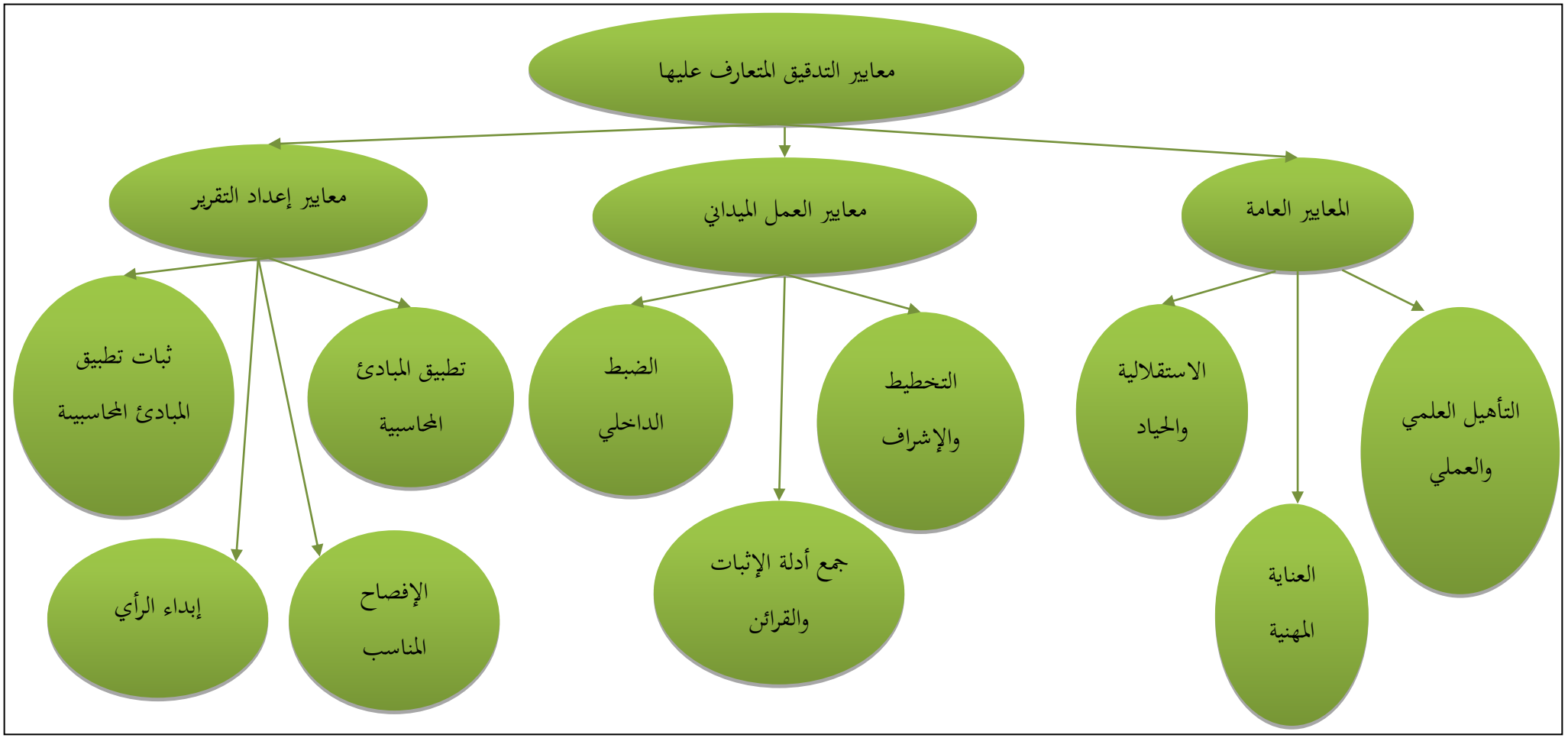

الشكل (2): ملخص معايير التدقيق المتعارف عليها

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لمهنة محافظ الحسابات

في ظل التطورات الاقتصادية وتعقّد المعاملات، ازدادت أهمية محافظ الحسابات كطرف مستقل ومؤهل ومحايد يضمن مصداقية المعلومات للمؤسسات والإطمئنان على مركزها المالي، وهنا يبرز دوره كركيزة أساسية للحفاظ على الشفافية والمصداقية والثقة.

وفي هذا المبحث نهدف إلى إلقاء نظرة موجزة على ممارس مهنة التدقيق الذي يعرف في الجزائر بمحافظ الحسابات كما يعرف كذلك بتسميات عدة حسب كل بلد كمحاسب قانوني، مدقق، مراجع... إلخ.

المطلب الأول: تعريف وصفات محافظ الحسابات

إن محافظ الحسابات مهني متخصص ومخول قانونياختلفت المفاهيم وتعددت حوله باختلاف آراء الاخصائيين والقانونيين والهيئات.

أولا: تعريف محافظ الحسابات

هناك العديد من التعاريف لمحافظ الحسابات نذكر منها:

– التعريف الأول:[1]

عرف القانون الجزائري محافظ الحسابات في نص المادة 22 من نص القانون 10-01 المؤرخ في29يونيو 2010المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظالحسابات والمحاسب المعتمد في الجزائر على أنه «يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها».

– التعريف الثاني:

عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة رقم 715 مكرر4 كما يلي:[2] «تعيين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا (محافظ) للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني.وتتمثل مهمتهم الدائمة، باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن خبير والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 22 الصادرة بتاريخ 2010/07/11، الجزائر، ص 7.

[2] المادة 715 مكرر 4 الأمانة العامة للحكومة، عدلت بمرسوم رقم 93-08 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، المعدل والمتمم الأمر 59-75 المتضمن القانون التجاري، ص188.

المالية للشركة، ومراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المدير حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها».

– التعريف الثالث:[1]

كما يعرف محافظ الحسابات على أنه خبير وحكم يقضي برأيه الفني المحايد في مدى انتظام الدفاتروالسجلات، وصحة ما تحتويه من بيانات ودقة تعبير ما تتضمنه القوائم المالية الختامية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، كما يبدي رأيه في كل ما يعرض عليه من مشاكل وكل ما يستشار فيه من موضوعات مهنية».

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن إعطاء تعريف شاملللمحافظ الحسابات شخص مهني مسجل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (مؤهل علميا وعمليا) يتمتع بالاستقلالية والحياد عن سلطة الإدارة المخولة له تدقيقها تحدد عهدته بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يعين بعدها إلا بعد مضي ثلاث سنوات.

ثانيا: صفات محافظ الحسابات

يجب على محافظ الحسابات أن يتحلى بصفات تؤهله للقيام بمهنته على أكمل وجه وتتمثل هذه الصفات في:

– السرية والأمانة: أن يكون محافظ الحسابات أمينا ونزيها في عمله يبذل فيه طاقته العلمية والعملية والفنية وبما يوحي له ضميره محافظا على أسرار العميل.

– الاستقلالية: استقلالية محافظ الحسابات وحياديته مصدر الثقة للعملاء، أي يكون حرا غير تابع لأي جهة إلا لضميره.

– الكفاءة العملية والعلمية: يتحلى بدرجة التعليم والخبرة المهنية وأن يكون مواكبا لكل التطورات الحديثة في القوانين والتشريعات.

– الصبر واللباقة: مهنة محافظ الحسابات مهنة شاقة من تحليل وتدقيق وتحقيق كما أنها عملية روتينية تؤدي الى الملل، وكما يجب التحلي باللباقة في التعامل مع العملاء والموظفين حتى يكسب ثقتهم وتعاونهم.

يختص في عمله ويقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت متعلقة بعمله.

[1] محمد الهادي ضيف الله –أحمد الصالح سباع–،**دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية، كلية** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس، 2018، ص 232.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات

تعد مهنة محافظ الحسابات من المهن الحيوية لدورها الأساسي في نزاهة القوائم المالية، وتعزيز الثقة والمصداقية، لهذا خصص المشرع الجزائري شروطا وقرارات تنظم هذه المهنة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: شروط ممارسة مهنه محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات وجب توفر عدة شروط حيث نصت المادة 8 من القانون الجزائري على ما يلي:[1]

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يحوز على شهادة جزائرية لممارسة المهنةمن معهد التعليم المختص التابع لوزارة المالية أو شهادة معترف بمعادلاتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من وزير المالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطنية لمحافظي الحسابات أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين.
- بعد الاعتماد وقبل القيام بأي عمل يجب على محافظ الحسابات أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكتبه حسب ما نصت عليه المادة 6 من القانون 10-1 وهي كالتالي:[2] «أقسم بالله العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأكتم سر المهنة وأسلك في الأمور سلوك المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد».

ثانيا: تعيين محافظ الحسابات

شرح القانون الجزائري تنظيم مهنة محافظ الحسابات من خلال طرق وكيفيات تعيينه وكذا إنهاء مهامه.

[1] المادة 08 من القانون رقم 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] المادة 6 من القانون رقم 10-1، مرجع سبق ذكره، ص 5.

– تعيين محافظ الحسابات:[1]

تنص عقود تأسيس مؤسسة المساهمة ومؤسسات الاشخاص على ضرورة الاستعانة بمحافظ الحسابات بينما المؤسسات الفردية غير ملزمة بهذا النوع من التدقيق ولكن بعض الجهات الرسمية قد تفرض عليها الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات، حيث يتم تعيين محافظ الحسابات بشكل فردي من قبل صاحب النشاطبينما يتم تعيينه في شركات المساهمة من خلال الجمعية العامة للمساهمين، وأما مؤسسات الأشخاص فتعيينه يكون باتفاق الشركاء.

ولقد أفصح المشرع الجزائري طرق تعيين محافظ الحسابات ونوجزها فيما يلي:

– عن طريق الجمعية العامة للمساهمين:

يتم تعيين محافظ الحسابات وفق الجمعية العامة للمساهمين من بين المحافظين المسجلين في جدول المصف الوطني، حسب ما نصت عليه المادة 26 من القانونرقم 10-1 المؤرخ في 29 يونيو 2010على أن:[2]«تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم».

–عن طريق لجنة التأسيس:

بمعنى خلال تأسيس المنشأة يتم تعيين محافظي الحسابات، حسب ما نصت عليه المادة 600المرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل 1993معدل ومتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975[3] «تعيين القائمين بالإدارة الأولين أو أعضاء المجلس المراقبة وتعيين واحدًا أو أكثرمن مندوبي الحسابات، كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية عند الاقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة ومندوبي الحسابات وظائفهم».

– عن طريق المحكمة:

[1] محمد الهادي صيف الله، أحمد صالح سباع، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2] القانون رقم 1-10، مرجع سبق ذكره.

[3] المادة 600 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل 1993 من القانون التجاري، 2007، ص 153.

ويمكن رئيس المحكمة أن يعين محافظ الحسابات وذلك بطلب أو مجلس الإدارة في حاله رفض الجمعية العامة تعيين محافظ حسابات حسب ما نصت عليهالمادة 715 مكرر 4.[1]

«وإذا لم يتم تعيين الجمعية العامة مندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين».

– مدة تعيين محافظ الحسابات:

تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيينه بعد عهدتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات (3)، كما نصت المادة 27 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010[2] «تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة».

ثالثا: إنهاء مهام محافظ الحسابات

إن إنهاء مهام محافظ الحسابات تعود إلى عدة أسباب نذكر أهمها:

– الأسباب العادية: ويتم إنهاء مهام محافظ الحسابات قرار الجمعية العامة بعد اقتضاء العهدة (3 سنوات) أو العهدتين.

– الأسباب الاستثنائية: ويتم إنهاء مهام محافظ الحسابات لأسباب اضطرارية كالموت، عدم القدرة، أو إفلاس المؤسسة، أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة....

وقد حددت المادة 75 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010كمايلي:[3] «في حالة وفاة أو شطب أو إيقاف الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أو أية حالة أخرى بما فيها حالات حل الشركات أو شهر إفلاسها، يعين الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من رئيس مجلس المصنفالوطني أو رئيس مجلس الغرفة الوطنية أو رئيس مجلس المنظمة الوطنية مهنيا مؤهلا لتسيير المكتب الذي تنتهي مهامه مع نهاية إجراء التصفية أو مع زوال المانع».

وفي حالة الاستقالة يجب عليه أن يلتزم بتقديم إشعار مسبق مدته (3) أشهر دون التخلص من التزاماته.

[1] المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري 2007، مرجع سبق ذكره، ص 188.
[2] المادة 27 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[3] المادة 75 من القانون نفسه، ص 12.

ويمكن فسخ العقد وإنهاء مهام محافظ الحسابات في عدة حالات:

- الحكم بجناية او جريمة تسيء لأخلاقيات المهنة.
- إفشاء أسرار العميل.
- خرق الأحكام والقوانين المهنية.

رابعا: موانع وتنافي ممارسة مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن يتحقق الاستقلال الفكري والأخلاقي ولضمان مصداقية عمل هذه المهنة الشريفة وجب الابتعاد عن كل الاعمال التي تتنافى معها ويمنع القيام بها.

- حالات الموانع:

حسب ما جاء في نص المادة 65 من القانون 10-01[1] «يمنع محافظ الحسابات من القيام بـ:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة.
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة او الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة او هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته.

وحسب نص المادة 67[2] «يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة او غير مباشرة».

يمنع من السعي بصفة مباشرة او غير مباشرة لدى زبون لطلب مهمة او وظيفة تدخل ضمن اختصاصه (المادة 70).

- حالات التنافي:

وقد حددها ايضا القانون الجزائري في المادة 65 من القانون 10-01 كما يلي:[3]

[1] المادة 65 من القانون 01/10 ، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[2] المادة 67 من القانون 01/10، المرجع نفسه، ص 11.
[3] المادة 65 من القانون01/10، المرجع نفسه، ص 10.

- كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط او وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني.
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانونالتجاري، غير تلك المنصوص عليها في المادة 46 أعلاه.
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة.
- كل عهدة برلمانية.
- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتجة.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

تنص أغلب القوانين على أن لمحافظ الحسابات حقوق يتمتع بها، وكذا واجبات يجب الالتزام بها.

أولا: حقوق محافظ الحسابات

يتمتع محافظ الحسابات بحقوق خولها القانون الجزائري وتتمثل فيه ما يلي:[1]

- حق الاطلاع في اي وقت وفي عين المكان على جميع دفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة أن يقوم بكل التفتيشات التي يراها مناسبة.
- حق طلب البيانات والمعلومات والإيضاحات من الإدارة والأعوان المتابعين أو الهيئات.
- الحق في التحقيق في موجودات والتزامات المؤسسة.
- حق حضور اجتماعات الجمعية العامة مع التحفظ بحق التدخل.
- حق دعوة الجمعية العامة للاجتماع في حالة حدوث طارئ بالمؤسسة يهدد استقرارها كوجود انحرافات تؤثر على مستقبل الشركة
- حق مناقشة عزله وحق الرد والدفاع عن نفسه عن طريق مذكرة خطية يرسلها إلى المؤسسة.
- حق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية.
- يطلب من الأجهزة المؤهلة للحصول على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها، أو بمؤسسات أخرى لها علاقة معها.
- يقدم القائمون بالإدارة كشفا حسابيا لمحافظ الحساب كل ستة (06) أشهر.

[1] المواد(37/36/35/34/33/32/31/30/29/28)منالقانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- حق الاستقالة دون التخلص من الالتزامات بإبلاغ مسبق مدة ثلاث أشهر (03) مع تقديم تقرير عن المراقبات.
- حق الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة (10) عشر سنوات.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات

يجب على محافظ الحسابات ان يقوم بواجباته المسندة له بفحص وثائق الهيئة المراقبة وتطبيق القواعد المتفق عليها وتتمثل هذه الواجبات فيما يلي:

- ضرورة الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها عند ممارسة المهنة.
- المحافظة على السر المهني إلا في حالة تحقيق قضائي.
- عدم التدخل في تسيير المؤسسة التي يدققها.
- فحص الحسابات السنوية ومطابقتها مع المعلومات المقدمة في تقرير التسيير المقدم للمساهمين.
- يبدي رأيه في تقرير حول الرقابة الداخلية.
- الإشراف الشخصي لا يمكن إيكال المهمة لمحافظ آخر.
- العناية الكافية بالطريقة المتبعة للبحث عن عناصر الإثبات والمناهج المتخذة في كل حالة.
- مراجعة القيود المسجلة والتحقق من صحة تطبيق الأصول المحاسبة.
- إعداد تقرير بتحفظ أو بدون تحفظ على صحة الوثائق السنوية.

المطلب الرابع: مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات

في عالم المال والأعمال، يبرز دور محافظ الحسابات كمسؤول أمين على سلامة البيانات المالية للغير وهذه المسؤولية مصحوبة بتقدير لقيمة جهوده يخضع لأحكام وقيود، وأي إخلال في واجباته المهنية، أو عدم الوفاء وعدم التزامه بالسلوك المهني، ينجر على عاتقه مسؤوليات عقابية حسب نوع خطئه.

أولا: أتعاب محافظ الحسابات

تحدد أتعاب محافظ الحسابات من قبل الهيئة التي عينته حسب ما أقرته المادة 37 من القانون 10-01 المؤرخ 29 يونيو 2010 على أن:[1]«تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته».

- لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى اي أجرة أو امتياز مهما كان شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات المتفق عليها في إطار مهنته.
- لا يمكن احتساب الأتعاب في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة او الهيئة المعينة وتحدد أيضا على أساس:

– حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، وتعدد عملياتها وفروعها وأقسامها.

– درجة المخاطرة حيث أن زيادتها تؤدي إلى توسع نطاق عمل محافظه الحسابات وبالتالي زيادة الوقت والجهد وزيادة التكلفة.

– الوقت المطلوب لإنجاز العمل خلال السنة أو نهاية السنة.

وبالإضافة إلى:

– عدم ترك تحديد الأتعاب لهيئة او شخص يخضع عملها أو عمله للتدقيق، ذلك لتجنب تأثيره على محافظ الحسابات أو مساومته بشأن الأتعاب مما يفقد محافظ الحسابات حياديته.

– تناسب الأتعاب مع ما يبذل محافظ الحسابات من جهد أي الزمن المستغرق في عملية التدقيق.

– المصاريف المباشرة بعملية التدقيق مثل رواتب المساعدين مصاريف النقل، اللوازم المكتبية.

– قدرة العميل على الدفع ومدى أهمية تقرير محافظ الحسابات له.

– مستوى ودرجة التأهيل العلمي والخبرة العملية والمهارة المطلوبة للعملية.

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات

محافظ الحسابات مسؤول على عمله فإن أخطأ أو أهمل ولم يلتزم بالسلوك المهني يعرض نفسه لمسؤوليات حسب نوع خطئه وهي كالتالي:

[1] المادة 37 من القانون 10-01 ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

– **المسؤولية المدنية**:يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عند إلحاق الضرر بالعميل أو أطراف أخرى وعليه تعويض الضرر للجهة المتضررة نتيجة إهماله.

المسؤولية المدنية[1] تنقسم إلى قسمين مسؤولية عقدية تقوم على الاخلال بالالتزام عقدي ومسؤولية تقصيرية تقوم على الإخلال بالالتزام القانوني واحد لا يتغير هو الالتزام بعد الإضرار بالغير وهذا يعني أن كل خطإ يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وهذه المسؤولية تتوفر على ثلاث أركان.

- حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ حسابات في أداء واجباته المهنية.
- ضرر يصيب المدعي نتيجة إهمال وتقصير محافظ حسابات في أداء واجباته المهنية.
- ضرر يجيب المدعي نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات.
- علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغيروبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

– **المسؤولية الجزائية**: وهي مسؤولية يتحملها محافظ الحسابات يحكم القانون في حالة ارتكاب مخالفات وأخطاء تضر المجتمع كإخفاء الحقائق، التزوير...

وقد نصت عليها المادة 62 من قانون 10-01[2] «يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني».

– **المسؤولية التأديبية**:قد يحال محافظ الحسابات على اللجنة التأديبية على مستوى الهيئة المنظمة حسب درجة الخطورة المرتكبة والضرر اللاحق بالعميل حيث نصت المادة 63 من القانون10-01[3]«يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى يعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

- الإنذار
- التوبيخ
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر.
- الشطب من الجدول.

[1] محمد الهادي ضيف الله، أحمد الصالح سباع، مرجع سبق ذكره، ص 236، 237.

[2] المادة 62 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] المادة 63 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الشكل (03): مسؤوليات محافظ الحسابات

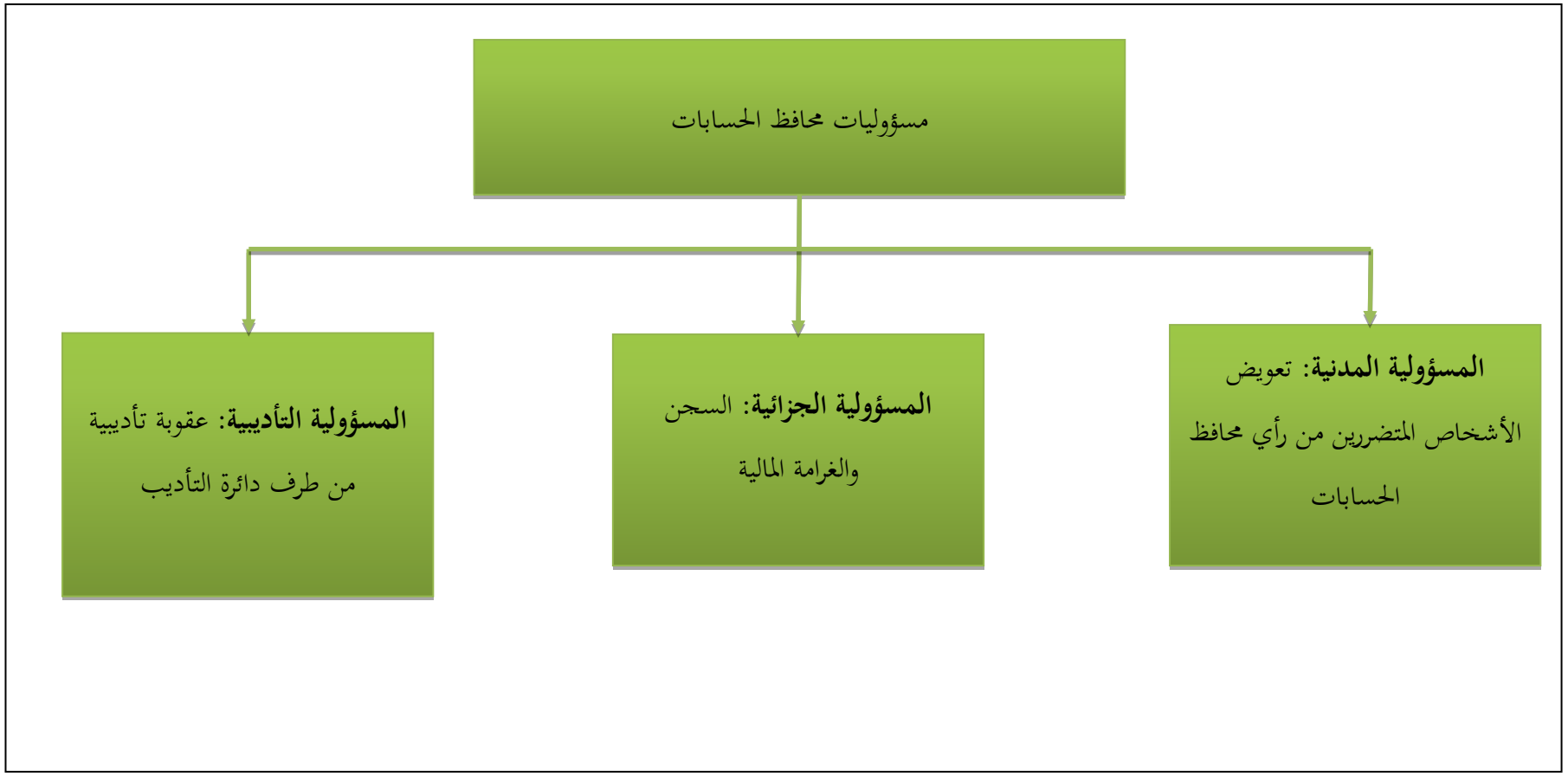

المصدر: شريفي عمر، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، الملتقى، ص 57.

المبحث الثالث: منهجية عمل محافظ الحسابات لقيام محافظ الحسابات بمهنته

لقيام محافظ الحسابات بمهنته وللوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في إعداد تقرير نهائي حول المركز المالي، لا بد له من تصميم منهجية عمل ذات معالم واضحة، وكذا رسم خطوات تمكنه من الإلمام بجوانب العملية من أجل تجنب الوقوع في أخطاء كبيرة.

المطلب الأول: مراحل تنفيذ مهنة محافظ الحسابات

لتنفيذ محافظ الحسابات لمهنته التي هي عملية حيوية تتطلب بذل جهد كبير بالتركيز على المراحل والخطوات التي يتبعها من قبول المهمة إلى غاية إصدار التقرير مع الاهتمام بجوهر كل مرحلة.

ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي:

أولا: المرحلة التحضيرية

وهي أول مرحلة يمهد فيها محافظ الحسابات لبداية عمله حيث تشمل:

1- قبول المهمة والتخطيط لها

- تبدأ المهمة بتكليف محافظ الحسابات بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة وفق المادة 26 من القانون 01/10.
- التأكد من صحة تعيينه بالشكل القانونيفي المؤسسة محل التدقيق أو قبوله ومتابعته للمهمة تكون وفق الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تمالاتفاق عليها.

وعلى هذا الأساس يرسل محافظ الحسابات رسالة مهمة مفصلة يؤكد موافقته على الأحكام والشروط المعروضة:

- بعد الاتفاق يشرع محافظ الحسابات في عمل تصميم خطة مبدئية مع مساعديه.
- الاتصال بمحافظ الحسابات السابق في حالة وجوده شفويا أو كتابيا للتأكد من عدم عزله أو استقالته وقد يكون هناك أسباب تؤدي إلى رفضه للمهمة.

2- المعرفة الشاملة للمؤسسة[1]

من خلال جمع المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة محل التدقيق من أجل فهم سير عملها وطبيعة نشاطها والشكل القانوني ونظمها الإدارية والمالية حتى يتمكن من وضع الخطة الملائمة لعمله.

3- الاتصال الأولي وزيارة المؤسسة

يقوم بزيارات استطلاعية للمؤسسة كزيارة المخازن وبعض الفروع والتعرف على أسلوب العمل.

وبعد جمع هذه المعلومات يقوم بوضع تخطيط مع فريقه وتوزيع المهام على مساعديه وكذا تكوين:

- **الملف الدائم:** يحتوي على البيانات الثابتة عن المؤسسة كاسم العميل وعناوين مكاتبه، الطبيعة القانونية، الأنظمة المحاسبة المستغلة، قرارات مجلس الإدارة...
- **الملف الجاري:** يحتوي على البيانات الجارية المتعلقة بعملية التدقيق تتعلق بالسنة المالية محل الفحص ويتضمن مراسلات محافظ الحسابات، برامج العمل، الاستفسارات والحوارات، محاضر الجرد، المصادقات المرسلة....

ثانيا: المرحلة الميدانية

وتتضمن بدورها:

1- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية[2]

بعد التعرف على المؤسسة لا بد من التعرف على النظام مراقبتها الداخلية بتقييم مايلي:

- تقييم الهيكل التنظيمي: مختلف مكونات وعناصر الهيكل التنظيمي مما يعطيه نظرة شاملة على المؤسسة

- تقييم نظام المعلومات والسير والشروط العامة للتسيير المحاسبي.

- تقييم كيفية إعداد الحسابات السنوية والملاحق: تقييم كيفية إعداد الحسابات السنوية والملاحق، ويركز على فحص الدفاتر المحاسبية، من أجل التأكد من وجود هذه الدفاتر في المؤسسة، وما مدى مطابقتها للإجراءات القانونية.

[1] بولحبال فريد، **أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، دراسة مجموعة شركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2018، ص 37، 38.

[2] د. قورين حاج قويدر، د. أبو بكر الصديق فيدوان، **الإطار القانوني والمهني لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، الجزائر، ص 198.

2- تدقيق حسابات القوائم المالية[1]

بعد تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، يشرع في تدقيق حسابات القوائم المالية بإتباع أسلوب العينة، ويركز خاصة على العناصر الرئيسية للميزانية.

- تدقيق حسابات الأصول: يقوم محافظ الحسابات خاصة بتدقيقه حسابات الأصول للتأكد مما يلي:

- أن التثبيتات المسجلة في الدفاتر موجودة ويتم استخدامها من طرف المؤسسة ومدى مطابقتها محاسبيًّا للنظام المحاسبي المالي.
- التحقق من بعض عنصر المخزونات وبعض حسابات الغير.
- التحقق من أرصدة المؤسسة لدى البنك.

ومن أجل ذلك يقوم بالإجراءات التالية:

- مقارنة التثبيتات العينية التي تم شرائها مع الوثائق المبررة لذلك.
- التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالتثبيتات العينية ومعرفة طريقة الامتلاك المتبعة من طرف المؤسسة.
- التأكد من أن المؤسسة تمتلك عقود التأمين التي تغطي الكوارث التي يمكن أن تتعرض لها التثبيتات العينية.
- التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالمخزونات وحسابات الغير ومعرفة طريقة تسجيلها وطرق تشكيل المؤونات ومدى مطابقتها للنظام المحاسبي المالي.
- التحقق من صحة أرصدة المؤسسة في البنك.

- تدقيق حسابات الخصوم: يركز محافظ الحسابات في تدقيقه للخصوم على بعض حسابات رؤوس الأموال الخاصة لاكتشاف مدى مطابقة رؤوس الأموال الخاصة للتسجيلات وهل هي مقبولة ولها ما يبررها.

ثالثا: مرحلة إعداد التقرير

إن تقرير محافظ الحسابات عن القوائم المالية السنوية نتيجة نهائية، والتي من خلالها يقوم بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه بالدلائل والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الاعمال، ويجب أن يتضمن التقرير ما يلي[1]:

[1] د. قورين حاج قويدر، ط د، أبو بكر الصديق قيداون، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 199.

– تقييم ملائمة وفاعلية الرقابة والتدقيق المتبع بالمقارنة مع مستوى المخاطر.

– تفاصيل الكشف والفحص الميداني بالمقارنة مع البرنامج الموضوع لتنفيذ المهمة وبيان أي متغيرات عن خطة العمل الرقابي السابقة للدائرة.

– لفت الانتباه إلى أي توصيات أو اقتراحات لتصحيح المخالفات أو لتحسين الأداء.

كما يجب عليهم القيام بالآتي:

- إعداد مسودة التقرير وتقديمها إلى مدير دائرة التدقيق عليها ان يحتوي على البيانات التالية:
- ملخص ما تم إيجاده خلال مهمة التدقيق.
- الملاحظات والتوصيات حول المؤسسة موضوع التدقيق وردود الإدارة عليها.
- الحلول المقترحة والقابلة للتنفيذ.
- حفظ كافة المستندات والوثائق والبيانات في ملف التدقيق بالإضافة إلى مسودة التقرير والاقتراحات التي تضمنتها.
- مراجعة مسودة التقرير ومناقشتها مع المدققين إذا لزم الأمر للوقوف عل كل التفاصيل.
- إدخال أي تعديلات يراها المدير مناسبة وإعداد النسخة النهائية للتقرير.
- الاجتماع بمسؤول المؤسسة التي تم تدقيقها ومناقشة تقرير التدقيق وإعداد ملخص بالتوصيات والتوجيهات التي نتج عنها الاجتماع للتنفيذ والمتابعة.
- تقديم نسخة عن التقرير إلى الإدارة المعنية والحصول على ردها ثم إلى الإدارة العليا والحصول على رأي الإدارة في التوصيات المطروحة لاتخاذ الخطوات التصحيحية للمخالفات التي تم إيجادها، والحصول على خطة العمل التصحيحية من الإدارة.
- مناقشة الخطة التصحيحية مع مدير الدائرة والاتفاق على تاريخ معين للتطبيق.
- إعداد تقرير دوري بالتعديلات أو التصحيحات التي تمت حسب الخطة الموضوعة وإبلاغ الإدارة العليا بالإنجازات.
- تحديث ملف التدقيق وملف الدقيق الدائم بكافة التصحيحات التي تتم تدريجيا تطبيقا للخطة الموضوعة لهذا الغرض.

t

[1]د. داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 2010، دار المنشورات الحقوقية، اتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت، ص 259.

المطلب الثاني: أساسيات حول تقرير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير محافظ الحسابات الركيزة الأساسية للمؤسسة المدققة في اتخاذ قراراتهم ورسمي سياستها المستقبلية.

أولا: تعريف تقرير محافظ الحسابات

هناك العديد من التعارف.

– التعريف الأول:[1] يمثل تقرير محافظ الحسابات زبدة عمله الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتبر تقرير محافظ الحسابات خلاصة عمله والوثيقة المكتوبة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية وبعملية التدقيق.

– التعريف الثاني:[2] تقرير محافظ الحسابات هو«المرحلة الأخيرة بعملية التدقيق وهو يمثل أداة لتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتختلف التقارير في طبيعتها ولكنها في كافة الأحوال تهدف إلى إعلام القراء بدرجة التوافق بين المعلومات والمعايير».

من خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل لتقرير محافظ الحسابات على أنه:

– التقرير هو مستند مهني يصدره محافظ الحسابات بعد اتمام عملية التدقيق المالي لقوائم المؤسسة، يتضمن رأيا فنيا محايدا حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية ومدى التزامها بالمعايير المتعارف عليها.

ثانيا: معايير إعداد التقارير

وهي مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي الذي يعتبر المنتج المادي لعملية التدقيق، وكونه يمثل المعلومات المبلغة لأغلب المستخدمين، وتضم معايير إعداد التقرير اربعة معايير وهي:[3]

– معيار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يتطلب هذا المعيار ضرورة التعرف على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وعلى محافظ الحسابات التحقق من ذلك للتأكد من صدق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال.

[1] رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات،«**أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الخارجي في اتخاذ القرار الانتمائي في البنوك التجارية الأردنية**»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، جامعة الأردن، عمان، 2012، ص 473.

[2] ألفين أرتيز، جيمس لوبك، مرجع سبق ذكره ص 22.

[3] حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، المراجعة نظريا، دار الكتب الوطنية، بنغازي؛ ليبيا، 2003، ص 288.

– معايير الثبات:[1] **(ثبات وانتظام تطبيق المبادئ المحاسبية)**

«يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة الفترة السابقة».

– معيار الإفصاح:[2]

تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا، عما تحويه هذه القوائم من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك يجب أن يكون الإفصاح كافيا وفقا لمبدأ الأهمية النسبية أي يتضمن الحقائق الجوهرية.

– معيار الرأي:

يتضمن تقرير محافظ الحسابات إبداء الرأي كوحدة واحدة أو يمتنع عن إبداء رأيه وفي هذه الحالة يوضح أسباب اِمتناعه.

ثالثا: أهمية تقرير محافظ الحسابات

تكمن أهمية تقرير محافظ الحسابات في كونه يخدم عدة جهات وتحدد أهميته في مالي.[3]

- يمثل التقرير دليل على إنجاز محافظ الحسابات لمهمة التدقيق.
- إن التقرير دليل على وفاء الإدارة بمسؤوليتها عند إعداد القوائم المالية للمؤسسة.
- إن رأي محافظ الحسابات يطمئن إدارة المؤسسة والملاك بان المؤسسة تلتزم بالتشريعات واللوائح الملزمة ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية.
- يطمئن تقرير محافظ الحسابات المتعاملين في سوق المال إلى مدى التزام إدارة المؤسسة بالتشريعات واللوائح السارية، ولذلك تأثير مباشر على قرارات هؤلاء المتعاملين.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] خالد أمين عبد الله، نفس المرجع، ص 90.

[3] عامر حاج دحو، **أهمية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرارات أطراف ذوي مصلحة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير وعلوم التسيير، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص 46.

المطلب الثالث: أنواع التقارير

هناك عدة تقارير مختلفة من عدة نواحي وهي كالتالي:[1]

أولا: من حيث درجة الإلزام في إعدادها

وتنقسم إلى:

1- التقارير الخاصة: وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة، ولم ينص القانون على إعدادها.

2- التقارير العامة: وهي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع نصوص قوانين المنظمة للشركات، والتي ألزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية.

وثمة فارق بين التقرير الخاص والعام وهو أن التقرير العام يتوجب قانونًا نشره في الصحف اليومية لاطلاع ذوي العلاقة عليه، بينما ليس لتقرير الخاص ما يوجب نشره.

ثانيا: التقارير من حيث محتوياتها من المعلومات

وهناك نوعان وهما:

1- التقرير القصير: وهو التقرير العادي المختصر المتعارف عليه بصورة موحدة في معظم الدول المتقدمة محاسبيًا، ويتكون من فقرتين هما:فقرة النطاق، ويبين فيها مدى عملية التدقيق وشمولها وأغراضها، وفقرة الرأي وفيها يقوم المدقق بإبداء رأيه الفني في القوائم المالية، ويستخدم لأغراض التدقيق الخارجية لتوصيل المعلومات للطرف الثالث.

2- التقرير المطول: يكون فيه شرح لأمور لا يرد ذكرها في التقرير القصير، ويعتبر المدقق هذا النوع من التقرير ويقدمه للإدارة فقط لأنه يحتوي على معلومات لا تهم سوى الإدارة، ولا يؤثر على القوائم المالية.

ثالثا: التقارير من حيث إبداء الرأي

يوجد عدة أنواع من تقارير إبداء الرأي وهما:[2]

[1] د، خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2007، ص 94.

[2] خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 95.

1- الرأي المطلق: ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد محافظ الحسابات أي ملاحظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق تؤثر على صحة القوائم المالية، وأن محافظ الحسابات كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف عليها، وأن تلك المبادئ طبقت كما في السنة السابقة.

2- الرأي المتحفظ: ويصدر هذا الراي عن وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ واسبابه وأثره على القوائم المالية،أما إذا كان التحفظ من الأهمية بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلابد من الامتناع بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع تقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام: تحفظات التي تهدف إلى مسؤولية محافظ الحسابات والتحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة والتحفظات التي تشير الى مخالفات لقانون الشركات أو نظام الداخلي للشركة.

3- الرأي المضاد أو المعاكس: ويصدر هذا الرأي عندما يتأكد محافظ الحسابات إن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيحة للمشروع وتقع على محافظ الحسابات مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي.

4- الممتنع عن الرأي: ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل محافظ الحسابات على أدلة وقرائن الإثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية.

- نماذج من تقارير محافظ الحساباتمن حيث إبداء الرأي

تقرير محافظ الحسابات النموذجي غير متحفظ:[1]

يبين نموذج التالي تقرير محافظ الحسابات الغير متحفظ والذي يتم إصداره عندما يستنتج محافظة الحسابات بأن البيانات المالية تمثل بعدالة من كافة النواحي.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الشكل رقم (04): يبين نموذج تقرير غير متحفظ

تقرير محافظ الحسابات

(إلى الجهة المناسبة)

– الفقرة التمهيدية

لقد دققنا الميزانية المرافقة لشركة في بيان الارباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة إن مسؤوليتنا هي إبداء رائعة على هذه البيانات المالية استنادا إلى تدقيقنا.

– فقرة النطاق:

لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير المتعارف عليها تطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطإ جوهري إن التدقيق يشمل فحصا على أساس اختبار للأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية كما يشمل يشتمل التدقيق على تقييم الأصول المحاسبية المستخدمة للتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة وتقيم العرض العام للبيانات المالية وفي اعتقادنا أن التدقيق يوفر أساسا معقولا نستند إليه في إبداء الرأي.

– فقرة الرأي:

برأينا أن البيانات المالية المشار إليها تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة ب 31 ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

محافظ الحسابات

التاريخ

العنوان

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

- **تقرير يحتوي على تحفظ حول نطاق التدقيق ومخالفه معايير المحاسبة المتعارف عليها**

الشكل رقم (05): يبين نموذج تحفظ محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات إلى (الجهة المناسبة)

– الفقرة التمهيدية:

لقد دققنا الميزانية المرافقة للشركة بـ 31-12-ن وبياني أرباح والخسائر وتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية لذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي على هذه البيانات المالية استنادا إلى تدقيقنا.

– فقرة النطاق:

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تم تدقيقنا وفقا للمعايير التدقيق.

– فقرات إيضاحية:

لم نتمكن من الحصول على بيانات مالية مدققة تؤيد استثمار الشركة في شركة زميله أجنبية مظهرة بمبلغ ... كما في 31-12-ن أو للحقوق في الأرباح تلك الشركة والتي وردت ضمن صافي ربح عن السنة المنتهية بذلك التاريخ... كما هو مبين في إيضاح (...) حول البيانات المالية، كما أننا لم نتمكن من التحقق من قيمة هذا الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية أو من الحقوق في الأرباح باستخدام إجراءات تدقيق أخرى.

استبعدت الشركة من الممتلكات والالتزامات الواردة في الميزانية العامة المرفقة لسنة بعض الالتزامات إيجار أبرمتها الشركة خلال السنة والتي برأينا يجب أن تتم رسملتها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها وفيما لو تمت بسملة التزامات عقود الإيجار هذه اللي زادت قيمة الممتلكات بمبلغ... والالتزامات بمبلغ والأرباح المدورة بمبلغ... كما في السنة ولا زاد (نقص) صاف في الربح بمبلغ .... للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

– فقرة الرأي:

باستثناء تأثير تلك التعديلات، إن وجدت، والتي كانت ستعتبر ضرورية فيما لو تمكننا من فحص أدلة حول الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية وأرباحها، وباستثناء تأثير عدم رسملة بعض الالتزامات عقود لإيجار هو مبين في الفقرة السابقة برأينا إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تمثل بعدالة عن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة بي كما في السنة والنتيجة عملياتها وتدفقاتها لدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

محافظ الحسابات

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 100.

- **تقرير يحتوي على حجب الرأي**

عندما يكون نطاق التدقيق الذي قام به مدقق الحسابات غير كاف لإبداء رأيه حول عدالة البيانات المالية، إن من أهم أسباب حجب الرأي هي:[1]

- وجود تحديد جوهري لنطاق التدقيق لا يمكن المدقق من تكوين رأي حول عدالة البيانات المالية.
- وجود حالة من عدم التأكد غير الاعتيادي حول مبلغ بند معين أو نتيجة أمر قد يكون من الجسامة والأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول عدالة البيانات المالية.
- عدم استقلالية محافظ الحسابات.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الشكل رقم (06): يبين نموذج حجب الرأي بسبب وجود تحديد جوهر لنطاق التدقيق

تقرير محافظ الحسابات

إلى (الجهة المناسبة)

– الفقرة التمهيدية:

لقد تم تعييننا لتدقيق الميزانية عمومية المرفقة للشركة ب كما في 31-12-ن وبيان الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة (يتم حذف الجملة الأخيرة المتعلقة بدور مدقق الحسابات).

– فقرة النطاق:

تحذف بالكامل

– فقرة إيضاحية:

لم تقم الشركة بجرد المخزون في سنة ن والظاهر في البيانات المالية المرفقة بمبلغ.... كما في 31-12-ن كذلك فإنه لا توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والممتلكات المشتريات قبل السنة المالية المنتهية في 31 هذا وإن طبيعة سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات تدقيق أخرى على المخزون أو الآلات والممتلكات.

– فقرة حجب الرأي:

حيث أن الشركة لم تقم بجرد المخزون وحيث أننا لم نتمكن من تطبيق إجراءات تدقيق بديلة للتحقيق ومن كميات المخزون وتكلفة الآلات والممتلكات فإن نطاق عملنا لم يكن كافيا لإبداء الرأي حول البيانات المالية ولهذا لا نبدي الرأي حول عدالة البيانات المالية المرفقة

محافظ الحسابات

التاريخ:

العنوان:

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

●تقرير يحتوي على الرأي المعارض

عندما يستنتج محافظ الحسابات بناء على أعمال التدقيق التي قام بها بأن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي الخ... فإنه يقوم عادة بإصدار رأي معارض ويقوم مدقق الحسابات بإصدار مثل هذا الرأي عندما يكون تأثير الاختلاف ماديا وشاملا على البيانات المالية لدرجة أن يقرر المدقق أن إصدار رأي متحفظ فقط لن يكون كافيا للكشف عن الطبيعة المضللة أو غير الكاملة

للبيانات المالية، في مثل هذه الحالات ليس من المناسب حجب الرأي نظرا لأن محافظ الحسابات قد حصل على معلومات كافية لتكوين رأي بأن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة.

الشكل رقم (07): نموذج تقرير بين الاختلاف مع الإدارة حول كفاية الإفصاحات في البيانات المالية

تقرير محافظ الحسابات

(إلى الجهة المناسبة)

– الفقرة التمهيدية:

لقد دققنا الميزانية المرافقة للشركة من 31-12-ن وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها السنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، إن مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا.

– فقرة النطاق

لقد تم تدقيقنا وفقًا لمعايير المتعارفين عليها، ونطلب من هذه الهيئة أن تقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق من أجل التأكيد بشكل معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري، إن التدقيق يشمل فحصًا على أساس) اختباريًا، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما أن التدقيق على تقديم المحاسبة المستخدمة بشكل معقول وللتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة، وتقيم للعرض العام للبيانات المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساسًا معقولًا لا يستند إلى الواقع في إبداء الرأي.

– فقرة إيضاحية

قامت الشركة في 15-01- بإصدار سندات بقيمة .... بهدف تمويل مشروع توسيع مصنع الشركة، وهذا يتضمن اتفاقية إصدار السندات على قيود على توزيع الأرباح المستقبلية للمساهمين من الأرباح بعد 31-12-ن وبرأينا أنه يجب الافصاح عن هذه المعلومات وفقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

– فقرة الرأي (تقرير متحفظ)

باستثناء حذف المعلومات الواردة في الفقرة السابقة برأينا أن البيانات المالية..

– فقرة الرأي (تقرير معارض)

نظرا لتأثير الأمر الوارد في الفقرة، برأينا أن البيانات المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة، المركز المالي لشركة ب كما في 31-12-ن أو ينتج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها

محافظ الحسابات

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المطلب الرابع: مضمون تقرير محافظ الحسابات

يتضمن تقرير محافظ الحسابات مجموعة من العناصر الأساسية وهي:

- **اِسم وعنوان محافظ الحسابات**

– **الاسم:** اسم حافظ الحسابات الذي سيمارس هذه المهمة

– **العنوان:** يضمن التقرير عنوان الموقع المحدد لمكتب محافظ الحسابات المكلف.

- **عنوان التقرير**

يتضمن تقرير محافظ الحسابات عنوانا يميزه بأنه محافظ حسابات مستقل مخاطبا الجهة المعينة.

- **تاريخ التقرير**

يؤرخ بتاريخ اكتمال العملية.

- **الجهة الموجه لها التقرير**

يوجه إلى الجهة التي قامت بتعيين محافظ الحسابات المشار إليها في القوانين ذات الصلة.

- **الفقرة التمهيدية**[1]

وتهتم هذه الفقرة بتحديد القوائم المالية التي يعطيها تقرير التدقيق، والتمييز بصورة واضحة بين مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية ومسؤولية محافظ الحسابات عن تدقيق هذه القوائم وإبداء رأي مهني فيها.

- **فقرة النطاق**[2]

وهي تصف في عبارات العامة ومركزة لما قام به محافظ الحسابات ودون ذكر أي تفصيلات وبالتحديد تبين هذه الفقرة ما إذا كانت عملية المراجعة قد أنجزت وفقا لمبادئ التدقيق المتعارف عليها وتبين أيضا هذه المعايير تتطلب تخطيط التدقيق للوصول إلى تأكيد معقول يخلو القوائم المالية من أي تحريف جوهري وفيها في حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الفحص فإنه يجب الإشارة إليها في هذه الفقرة وذلك على ان يتم توضيحها بصورة أكبر في فقرة وسيطة بتقرير التدقيق تقع بين فقره النطاق وفقرة الرأي.

[1] عامر حاج دحو، **أهمية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرارات أطراف ذوي المصلحة**، مرجع سبق ذكره، ص

[2] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- **فقرة الرأي**[1]

وفي هذه الفقرة ينقل محافظ الحسابات لمن يهمهم الأمر استنتاجه عن القوائم المالية التي قام بفحصها والتي تقوم على أساس من أدلة التدقيق التي جمعها.

- **توقيع محافظ الحسابات**

يوقع التقرير من قبل محافظ الحسابات وذلك تأكيدًا على مسؤولياته.

وفيما يلي نموذج لتقرير محافظ الحسابات وفقا لما تتطلبه معايير المراجعة:

الشكل رقم (08): نموذج التقرير

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة.....

قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي للشركة..... المرفقة والمعدة في 12/31/ن، والقوائم المرتبطة بها، وهي: قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية المعدة عن ذات السنة.

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية المذكورة أعلاه على عاتق إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا.

قمنا بإجراء المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية (أو يشار إلى المعايير والممارسات الوطنية المناسبة). وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ المراجعة بما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا يوجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية، وتشمل المراجعة بناء على أساس اختباري جمع الأدلة التي تدعم القيم والإفصاح بالقوائم المالية، كما تشمل المراجعة أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي توصلت الإدارة إليها وتقييم مدى سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة، ونعتقد أن المراجعة التي قمنا بها توفر لنا أساسا مناسبا لإبداء الرأي.

في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة (أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الأهمية النسبية عن المركز المالي للشركة ..... في 12/31/ن ونتائج العمليات والتدفقات النقدية عن نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.

.....

في ../../.. العنوان....

المصدر : أمين أحمد السيد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2007، ص 649.

[1] نفس المرجع، ص 25.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن التدقيق عملية منظمة ومخططة مسبقا تهدف إلى فحص وتقييم البيانات المالية وكذا ما مدى تطبيقها للمبادئ والمعايير المحاسبية المتفق عليهامن خلال تقرير محافظ الحسابات الذي يعبر فيه عن رأيه حول صدق وصحة القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة مدعمة رأيه بالدلائل والبراهين، وتتطلب مهنته الاستقلالية والموضوعية والنزاهة في هي تخدم أطرافا معينة كالحكومات والبنوك والمستثمرين والهيئات ....وهذه الأطراف تتخذ من تقريره أساسا لاتخاذ قراراتها ولتحقيق أهدافها مما تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد والمجتمعات.

الفصل الثاني:

دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية

تمهيد

لقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية، لأن الجهات تعتمد بشكل كبير على القرارات التي تنشرها المؤسسة من معلومات، لأن هذه الأخيرة لا تمتلك سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية مضللة. وذلك نتيجة لعدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن أوضاعها الحقيقية لجميع المؤسسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي سنفتقد أهم عنصر لها ألا وهي الجودة، مما ينعكس على اتخاذ القرارات من جانب المستثمر بهذه المعلومات والبيانات ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكرنا سابقا تم تقييم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
- المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية
- المبحث الثالث: دورمحافظ الحسابات وأثره على جودة القوائم المالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية قد تختلف من بلد لآخر، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القانونية لكل بلد، والهدف من عرض القوائم المالية هو توفير المعلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة مما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة ومحكمة وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مطالب وهي:

- ماهية القوائم المالية وخصائصها.
- مستخدموالقوائم المالية وخصائصها.
- العوامل والفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية.
- أنواع القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية وخصائصها

أولا: ماهية القوائم المالية

– **التعريف الأول:** القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع.[1]

– **التعريف الثاني:** عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.[2]

– **التعريف الثالث:** هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلى أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية.[3]

– **التعريف الرابع:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة حيث ينظر المعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها المالية.[1]

---

[1] القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 28.

[2] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2، 2010، ص 481.

[3]Khaled Thabet, **Guide d'elobration des états financius,** Edition de contribution à la littérature d'entreprise, 2001.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن القوائم المالية مجموعة من الوثائق تحمل معلومات ذات أهمية مالية اقتصادية بالدرجة الأولى حققتها المؤسسة بأشكال محددة تكرس لخدمة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتعتبر الوسيلة الرئيسية للإدارة لإيصال المعلومات المالية لمختلف مستعملها بالداخل والخارج.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي تلك الصفات النوعية للقوائم المالية التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مقيدة لمستخدميها والتي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وكما أشار النظام المحاسب المالي الذي وضعه المشرع في الدولة إلى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية حيث اعتمد في إطاره التصوري على المعايير المحاسبية الدولية، ومنه فإن جودة المعلومات مرتبطة بمجموعة من الخصائص النوعية حيث جاء في المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة وقابلة للمقارنة والوضوح (القابلة للفهم).[2]

1- القابلية للفهم (الوضوح)

ويقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها بمعنى أن المعلومات والبيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة من التعقيد.[3]

2- خاصية الملاءمة

من أجل ملاءمة المعلومات المالية جاء في النصوص القانونية للنظام المحاسب المالي ما يلي:[4]

- لتكون المعلومات ملائمة ذكرت في هذا القانون خاصيتي القابلية للفهم وأيضا القاعدة الهامة «أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي على المظهر القانوني».
- لضمان أكثر ملاءمة تلتزم الكيانات بإعداد أربع قواعد مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات علاقة أو بأكملية لتلك القوائم المالية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة لعموم مستخدميها.

t

[1] أحمد طرطار عبد العالي منتصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد scf**، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص 191.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كمال محمد، **المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 26.

[3] المواد: 6-25-26-27-29-37-39 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 ص 10-14-15-16-17.

[4] المادة رقم 08 من القانون 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة من 28 مايو 2008، الجزائر، ص 12.

- عرض الكشوف المالية بصفة وفيه تبين المركز المالي للكيان ومدى نجاعته، وتعكس كذلك مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن معاملاته.
- تحديد أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية كحد أقصى لإعداد الكشوف المالية وضبطها نهائيا، لكيلا تفقد المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعروضة فعاليتها وكذا عنصر الاهتمام بها عند مستخدميها بسبب فوات الوقت، كما يمكن أن تقف عند منح المجال الزمني الملائم والكافي لمعدي القوائم المالية لتحضيرها وعرضها هو بعد آخر للملاءمة.

حددت النصوص التشريعية كذلك الشروط التي تسمح بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية لنفس الكيان من السنة المالية السابقة؛ السماح للكيان بإمكانية تغييره للتقديرات أو الطرق المحاسبية إلا إذا كان الغرض منها التحسين من نوعية القوائم المالية؛ منع صريح لأي تغيير في السياسات والطرق المحاسبية إلا إذا كان بناء على نص تطبيقي صريح وجديد وهذا انسجاما مع مبدإ الثبات من فترة لأخرى.

3- المصداقية

لتكون المعلومات مقيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق، كما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، وتتكون هذه الخاصية من المكونات التالية:[1]

- **قابلية التحقق:** لكي تكون موثوقة فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، إن أي حذف من المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.
- **الحياد:** حتى تكون موثقة لا بد للبيانات والمعلومات التي تحتويها أن تكون محايدة.
- **صدق التمثيل:** يجب أن تمثل المعلومات المالية بكل صدق وكذا الأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول.

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 28-29.

4- القابلية للمقارنة

وهنا يجب أن يتسنى لمستخدمي القوائم المالية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن وتقييم مركزها المالي وأدائها ومقارنة قوائم هذا الأخير مع قوائم مؤسسات أخرى.[1]

5- الاتساق أو الثبات

ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبة لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في اتباع نفس الطرق المحاسبية مثلا قياس المخزون السلعي، تحديد عبء الامتلاك، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الشكل رقم (09): الخصائص النوعية للقوائم المالية

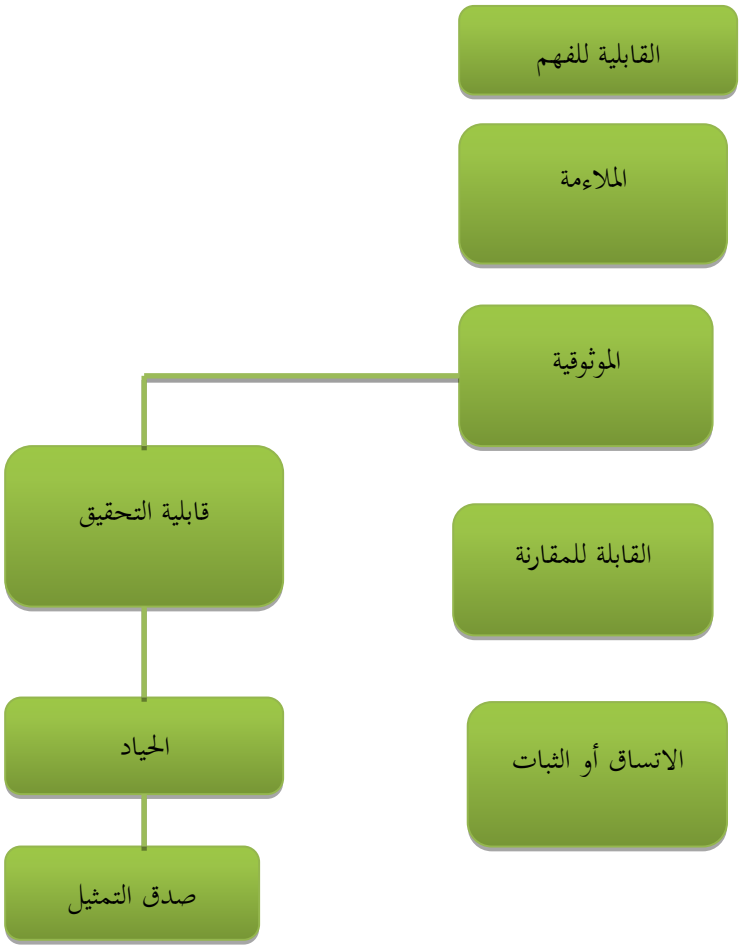

المصدر: من إعداد الطالبات

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كمال محمد، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية وأهدافها

أولا: مستخدمو القوائم المالية

لقد تعددت الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخدامها للمعلومات وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة أخرى، وكذا الأطراف المستعملة والمستفيدة من جل معلومات القوائم المالية وهم:

1- المستثمرون: إن المستثمرين يحتاجون معلومات تعينهم على اتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، وكذا الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على توزيع الأرباح وتقديم قدرة الوحدة الاقتصادية.

2- المقروض-الدائنين: يهتم بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق وكذا القدرة على السداد.[1]

3- الموظفون: يهتم الموظفون باستقرارية المؤسسة وذلك من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات وتوفير الكفاءات، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

4- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتد الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقترضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كمال رئيسي لهم.[2]

5- العملاء: يهتم العميل بالمعلومة التي تثبت باستمرار المؤسسة وخاصة عند ارتباطه بالمدى الطويل معها.

6- الجمهور العام: تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.[3]

7- الهيئات الحكومية: إن الجهات الحكومية والرقابة تعد صاحبة المصلحة في جميع المؤسسات الاقتصادية وكذا أدائها الاقتصادي المرتفع ونجاح معدلاتها وبالتالي تحدد هاته الجهات القدرة على سداد ضرائبها بانتظام.

8- المدققين: المدقق هو وكيل المساهمين فجل الأطراف تعتمد على تقريره، وهذا الأخير يقوم بمراجعة هذه القوائم المالية وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد، وعمله يتمثل في إظهار آثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج.

---

[1] قضالي إلياس، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مداخلة للملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 26-25 ماي 2010.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 44.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**،الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009.

9- المحللين الماليين: إن أي خلل في القوائم المالية والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراءات المقارنات واستخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب.[1]

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات المستخدمين من المعلومات فالقوائم المالية تفي بحاجيات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمؤسسة وكذا للمستخدمين الآخرين.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية وكذا الجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

إن القوائم المالية تمثل العصب الرئيسي للتقارير المالية وبالإضافة لاحتوائها القوائم المالية توجد بها أيضا، تقارير مجلس الإدارة وتقارير محافظ الحسابات ومعلومات غير مالية أخرى في الملحق وكما ورد في القائمة رقم (04) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي ما يلي:[2]

1- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشرع وذلك لتحقيق:

- القدرة على تقديم نقاط القوة والضعف.
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات.
- تقييم القدرة على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة للمشروع لتحقيق النمو.

2- تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة.

3- تقديم معلومات مالية تستخدمها لتقدير الأرباح (تنبؤات).

4- الإفصاح عن معلومات ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

5- تقديم معلومات تمكنه من إجراء من المقارنة مع الفترات السابقة أو مع مؤسسات أخرى.

---

[1] أحمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في التوحيد المحاسبي العالمي وايجاد لغة محاسبة مشتركة**، مداخلة الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، بوعلي 13-15 أكتوبر 2009، ص 07.

[2] حواس صلاح، **التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 61.

6- تهدف إلى إظهار نتائج مسؤولية الإدارة عن الموارد التي أودعت إليها، والمستخدمين الذين يرغبون في تقييم مسؤولية الإدارة الذي يتيح عنه صنع القرارات الاقتصادية (قرار الاحتفاظ بالاستثمار في المؤسسة أو الانسحاب منها أو بيعها).

ولإعداد القوائم المالية هناك في فرضيتان أساسيتان تقوم عليهما هما: أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

المطلب الثالث: العوامل والفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

توجد مجموعة من القواعد والأسس يجب احترامها عند إعداد القوائم المالية.

1- محاسبة الاستحقاق

الأحداث الناتجة عن التعاقدات سواء كانت النواتج أو أعباء المتعلقة بالفترة المعينة، يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبة خلال الفترة التي نشأت فيها حتى ولو أن التسديد سيتم في الفترة الاجتماعية اللاحقة، يعني أنه يتم الاعتراف بأثر العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية، فهي تظهر في قوائم الفترات التي هي مرتبطة بها.[1]

2- الاستمرارية في الاستغلال

القوائم المالية تحضر على أساس فرضية أو عملية الاستقلال مستمرة، يعني أن المؤسسة ستواصل نشاطها في المستقبل، باعتبار أن التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة استثنائية، ففي الحالة العكسية لما يكون هناك شك في الاستمرار لا بد من تقديم المبررات والدلائل التي حضرت على أساسها القوائم والمبررات التي من أجلها المؤسسة ليست في وضعيه استغلال مستمرة.[2]

3- مبدأ السياسة المحاسبية

يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسة المحاسبية المتبعة بواسطة المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة وبالتالي لا بد للقوائم المالية أن تتضمن إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

[1] الطبيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير scf ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماجستير، فرع علوم تجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2015/2014، ص 10.

[2] الطبيب مداني، نفس المرجع السابق، ص 11.

4-مبدأ الثبات

في حالة تغيير السياسة المحاسبية للسنة المالية لا بد من إيضاحات في القوائم المالية المقدمة من ناحية الأسباب وأثر التغيير على القوائم المالية.

5-مبدأ الحيطة والحذر

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة واللازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل: الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية أي تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد ولا ينتج عنه تضخم في الأصول أو تقليل الالتزامات والمصروفات.[1]

6-القابلية للمقارنة

يجب الإفصاح للمعلومات الضرورية المتعلقة بالفترة السابقة في القوائم المالية، وفي حالة تغيير أرقام المقارنة يجب الإشارة إليها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإبلاغ المالي (الإفصاح المالي) عن وضعية الكيان، لأنها تمكن خلال عرضها كافة مستعمليها وتساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، وإعدادها يكون كما جاء في المادة 25 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمنscf[2].

أولا:قائمة المركز المالي (الميزانية)

حسب المادة 33 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة 2014/2013، ص 64.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 156/08، جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر، المتضمن النظام المحاسبي المالي، عدد 27، الجزائر المؤرخ في 8 ماي 2008، ص 14.

(المتداولة) العناصر الغير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.[1]

فأهمية المركز المالي (الميزانية) تكمن في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة بقدر التزامها لدائنيها وحتى الملاك على صافي الأصول وذلك عن طريق:

- حساب معدل العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وحتى تتعرف على درجة المخاطرة التي تتعرض لها أي مؤسسة وتدفقاتها النقدية في المستقبل فإنه يتعين تحليل المركز المالي لها ومدى مرونتها وتحديد مدى سيولتها.

وتتكون هذه الميزانية (المركز المالي) حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري فيما يلي:

1- الأصول

تعرف الأصول على أنها "موجودات التي تشكلها المؤسسة سواء مادية أو غير مادية، تدون في الجهة اليمنى للميزانية، تضم الأصول غير الجارية، وهي الممتلكات التي تبقى في المؤسسة بشكل دائم والأصول الجارية وهي العناصر المرتبطة بالنشاط وتضم المخزونات والحقوق والمتاحات".[2]

وهي أيضا موارد تراقبها المؤسسة نتيجة أحداث سابقة والتي من المتوقع أن تعود بمنافع اقتصادية مستقبلة على المؤسسة.[3]

«تعرف على أنها أشياء ذات قيمة مملوكة للمؤسسة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، يتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة».

وتأخذ أصول الميزانية الشكل التالي:

[1] بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره ص16

[2] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جلطيلي برج بوعريريج، الجزائر، 2011، ص 11.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، الجزائر، 25 مارس 2009، ص 23.

الجدول رقم (2): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	الامتلاك والمؤونات N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية: فارق بين الاقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي. تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أرض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية: مخزونات ومنتوجات قبل التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن. المدينون الآخرون. الضرائب وما شابهها. حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها.					

الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى. الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر:القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقسيم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/09/25، ص 28.

2-الخصوم

تعرف الخصوم حسب المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي 158/80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 على أنها:[1]

عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقا.

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مهيئة لمنافع اقتصادية، تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دوره الاستقلال العادية، أو يجب تسديدها خلال اثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، أما الخصوم غير الجارية فهي خصوم ذات المدى الطويل والتي ينتج عنها فوائد واستحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشرة شهرا.

ويتم تقسيم الالتزامات إلى:

-الأموال الخاصة: وهي ديون وتغيير ملك لشركاء المؤسسة والمساهمين.

- الخصوم غير الجارية: الديون التي يتجاوز تاريخ التسديد سنة واحدة.

- الخصوم الجارية: وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهرا وتضم:الديون اتجاه الموردين، ديون اتجاه الدولة (الضرائب) أو اتجاه العمال، الخزينة السالبة.

وتأخذ خصوم الميزانية الشكل التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 23.

الجدول رقم (03): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة: رأس مال المصادر رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمّع (1) رؤوس أموال خاصة/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 29.

ثانيا:قائمة حساب النتائج

هو بيان ملخص لكافة الأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المنشأة أو الوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية، ويتم الاعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقدعن الزبائن ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).>

ويأخذ جدول حسابات النتائج الشكل التالي:

الجدول رقم (04): حساب النتائج حسب الطبيعة

الفقرة من ... إلى....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاستهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			

6- النتيجة المالية			
(6+5)7- النتيجة العدية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها). العناصر الغير العادية –الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
حصة الشركة موضوع المعادلة في نتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 30.

الجدول رقم (05): حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من .... إلى ...

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الإدارية.			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين (المخصصات للاهتلاكات)			

منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 31.

ثالثا:قائمة جدول التدفقات النقدية

وهي القائمة التي توفر الفرصة لتحليل التغيرات في المركز المالي خلال فترة معينة والناتج عن قرارات الاستثمار والتشغيل والتمويل التي قامت الإدارة باتخاذها خلال الفترة.[1]

ويمكن وصفها كذلك بأنها "قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليهوهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.[2]

[1] خالد وهيب الراوي، **يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار النشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 33.

[2] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، 2007، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 97.

ويقدم جدول التدفقات النقديةمداخيل ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأتها (مصدرها) وهي: [1]

- التدفقات التي تولدها العمليات الأنشطة العملياتية (التشغيلية).
- التدفقات المالية، أنشطة الاستثمار.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.
- تدفقات نقدية ناتجة عن فوائد حصص الأسهم.

حيث يعد جدول تدفقات الخزينة (الأنشطة العملياتية) إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– الطريقة غير المباشرة: هي الطريقة التشغيلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج على الميزانية وعلى جدول تغييرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات عن الدورات الثلاثة السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا وسلبا.[2]وتقوم على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية.

الجدول رقم (06): جدول تدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
نتيجة صافي السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
الاهتلاكات والأرصدة.			
تغير الضرائب المؤجلة.			
تغير المخزونات.			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.			
تغير الموردون والديون الأخرى.			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء وتثبيتات.			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات.			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			

[1] سليم بن رحمون، **وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 91.

[2] طارق حمادة، **معايير التقارير المالية الدولية**، الاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 23.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية إصدار قروض. تسديد قروض.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص36

– الطريقة المباشرة: ترتكز هذه الطريقة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب) قصد الحصول على تدفق مالي صافي ثم تقريب مقارنة هذا الأخير مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

جدول رقم (07): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين من الزبائن الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الإنشائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم الثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار بها			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج) الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص35.

تظهر أهمية دول قائمة جدول سيولة الخزينة من أهمية المعلومات الإضافية المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المنشأة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل عند الميزانية وجدول النتيجة عند تقديمها.

رابعا:قائمة الأموال الخاصة

تعرف على أنها عبارة عن قائمة توضح مختلف المعلومات التي تطرأ على حقوق الملكية حيث تضم هذه الأخيرة مختلف المعلومات بالتدريج بالنتيجة الصافية للفترة، وكل عناصر أثر التغير في الطرق المحاسبية لعناصر الأموال الخاصة، قرارات تخصيص النتيجة.

ويأخذ جدول تغيرات الأموال الخاصة الشكل التالي:

جدول رقم (08): جدول تغيرات الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطيوالنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص37

خامسا: الملحق

يعرض الملحق لهدف تكميلي لحسن فهم كل من الميزانية وجدول الحسابات النتائج ويعتبر ضروريا للمستخدمين كونه يساعدهم في تكوين صورة واضحة عن المنشأة.

●مزايا ملحق الكشوف المالية:

وتتمثل فيما يلي:[1]

- الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم.
- عرض أحداث إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.
- الإفصاح عن مقدار تحفظات وقيود على عناصر القائمة.
- عرض معلومات غير كمية كمحاسب مكمل للتقرير المالي.

[1] طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 256.

المبحث الثاني:أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية

يعتبر محافظ الحسابات شخصا يتمتع بالكفاءة والاستقلالية، وكذا الخبرة في تطبيق المعايير المهنية المتعارف عليها، كذا الالتزام بجل مسؤولياته وأيضا قواعد السلوك المهني ما يؤهله بالقيام بمهامه من أجل الحصول على معلومات تفيد أصحابها من جهة ومستخدميها في اتخاذ القرارات من جهة أخرى فقد أجير المشرع الجزائري إلزامية تعيين محافظ الحسابات للتصديق على مدى صحة ودقة الحسابات السنوية والتحقق من كل المعلومات الموجودة في التقارير، ومع وجود القوائم المالية المضللة وذلك دون التدخل في التسيير.

ومن هنا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب:

- مفهوم الإفصاح والمصداقية في إعداد القوائم المالية.
- متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه في إعداد القوائم المالية.
- أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية.
- العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح والمصداقية في إعداد القوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم كل من الإفصاح والمصداقية على حد سواء.

أولا: الإفصاح

- مفهوم الإفصاح: يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسب بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها.[1]

كما عرف على أنه: العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم التقارير المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات.[2]

وهو كذلك الإفصاح عن الحقائق المالية المهمة التي تؤثر على الوضع المالي والنتائج الأعمال، سواء داخل القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بها مما يحقق مبدأ الشفافية والمصداقية.

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبية المالية، دار** الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 35.

[2] عبد المنعم عوض الله وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، دار الكتب العصرية، مصر، 1993، ص 35.

فيمكن تعريف الإفصاح في تعريفه الشامل على أنه «هو تقديم وكافة المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة، ويجب أن يكون الإفصاح كافيا وموثوقا، مما يجعل التقارير المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة.

ثانيا: أنواع الإفصاح

تبعا لأهمية الإفصاح فيوجد هناك أنواع له:

1- الإفصاح الكامل (الشامل):الإفصاح الشامل هو توصيل الى مستخدمي القوائم المالية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي كذلك يعني أن القوائم المالية الصادرة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.[1]

2- الإفصاح العادل:يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية في القوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها مقيدة وغير مضللة للمستثمر أي عدم حذف اي معلومة ذات منفعة.[2]

3- الإفصاح الكافي: هو من أكثر أنواع الإفصاح المحاسبي استخداما حيث يتم فيه عرض المعلومات الملائمة والتي تمثل أحد أدنى الواجب توافره لمستخدمي المعلومات المحاسبية حتى يتاح لهم الاستفادة واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، ناهيك أنه يتمتع بالخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد، وبما أن المستثمر من أهم مستخدمي البيانات المالية فإن الإفصاح يكون كافيا عند توفير المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، وتشكل المعلومات اللازمة لقرارات الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تقدمه التقارير المالية.[3]

---

[1] بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في استخدام المعلومة المحاسبية-دراسة عينية من المؤسسات الاقتصادية**، شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص 48.

[2] بن زاف لبنى، المرجع نفسه، ص 48.

[3] ديلمي ناصر الدين، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية،جامعة** فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، ص 81.

4- الإفصاح الملائم:هو تقديم معلومات محاسبية بطريقة تتوافق واحتياجات المستخدمين أي أن تكون ذات صلة موثوقة وواضحة، وفي الوقت المناسب، وليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5-الإفصاح الإعلامي:ويمثل الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي وقد ظهر هذا النوع من الإفصاح نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد أهم الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية الهامة كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات بجميع أنواعها، مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الاتفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلها ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

ويهدف إلى تعديل معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ويقوم على عدة اعتبارات.[1]

6- الإفصاح الوقائي:ويكون الإفصاح عن التقارير ولا بد أن تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية وهذا الإفصاح يتفق مع الإفصاح الكامل أي وجوب الإفصاح عن المعلومات للمستثمرين الخارجين وجعلها غير مضللة، ويهدف إلى التحذير المسبق من المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسة، حتى ولو لم تقع بعد.

ثالثا: المصداقية

1- مفهوم المصداقية

هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، كما يعتبر من أهم المبادئ الأساسية في إعداد التقارير المالية معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.

ولكي تكون المعلومة معبرة بصدق ينبغي تجنب نوعين من أنواع التحيز:

- تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء كانت توصل نتائج موضوعية أولا.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 33.

– تحيز القائم لعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

وتعرف المصداقية على أنها: «هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها بصدق ما يزعم تمثيله».[1]

وتعرف على أنها: القدرة على اعتماد المعلومات المالية والمحاسبية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة يتحقق ذلك بتوافر (صدق، التمثيل وقابلية التحقق والحيادية) وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحفيز.

وتعرف أيضا: «هي عبارة عن عملية توفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف المؤسسات، كما أن هناك ترابط بين الشفافية والإفصاح حيث يتداخل أو يترابط كل منها مع الآخر إلى درجة يصعب التمييز بينهما».[2]

فمن خلال جل التعاريف السابقة نقول بأن الشفافية والمصداقية عبارة عن توفير للمعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص وذلك لإعطاء الفرصة لمن يريد الاطلاع عن المعلومات المحاسبية إلا التي تكون من شأنها إضرار مصلحة المؤسسة.

2– شروط المصداقية

هناك عدة شروط لا بد أن تتوفر عليها لكي تتصف بالمصداقية:

– أن تكون الشفافية في الوقت المناسب فالمصداقية أو الشفافية المتأخرة تكون لا قيمة لها ويعلن أحيانا عنها لاستفاء الشكل فقط.

– أن تتاح المصداقية بكافة الجهات في ذات الوقت.

– أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة المصداقية الغامضة أو غير صادقة، فقد تقوم بعض المؤسسات بنشر قوائمها المالية دون مرافقتها بتقرير المحافظ الحسابات أو تفصيل البنود.

[1] بدر الدين فاروق، نصر الدين حامد أحمد (سنة 2013)، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، رقم المجلد (14)، ص 93.

[2] مها رمزي ورمزي بجاوي، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، دمشق، سوريا، 2008، ص 97.

– المصداقية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

3– العلاقة بين الإفصاح والمصداقية في إعداد القوائم المالية

يطالب المستثمرون تقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة؛ بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية ينعكس ذلك على معاقبة أسعار الأوراق المالية للمؤسسة، وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدينارات من القيمة الرأسمالية السوقية، مما أدى قيام إلى كثير من المستثمرين بتأجيل خططهم الخاصة بالتعاقد أو يتوجه إلى النشاطات الأخرى، وفي بعض الحالات الأخرى فقد المستثمرون معظم مدخراتهم ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالمية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في تأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا جاءت إصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية في صورة نماذج للإفصاح المحاسبي لقياس مدى التزام الشركات المقيدة، بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها للإسهام الفعال في تنشيط التداول في السوق المالي وخاصة ثورة 25 يناير وخاصة بعد ما أصاب كافة التقارير المالية من تجنب للدقة في الإفصاح عن البيانات المحاسبية مما كان له أثر في تخفيض التداول، إذ تم تجنيب آثار التظاهرات والأحداث التي حدثت بعد الثورة في صورة مطالب فئوية، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي تعرضت لها المؤسسة في الفترة الماضية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تنعكس الأحداث والاقتصادية للمؤسسة.[1]

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه في إعداد القوائم المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من الإفصاح المحاسبي وأساليبه.

أولا: متطلبات الإفصاح

لتطبيق الإفصاح المحاسبي لا بد من توفر عدة شروط في القوائم المالية حيث نستعرض منها ما يلي:

1– السياسة المحاسبية

[1] طارق عبد العال حمادة، **نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص منشآت في البيئة المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2006، ص 183.

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة والتي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بشروط الالتزام بكل معايير المحاسبية، وتتضمن المبادئ والأسس، العرف المحاسبي والقواعد والممارسات التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعروض القوائم المالية ويتعين على الإدارة في هذا الصدد اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي تضمن أن توفر القوائم المعدة على أساسها المعلومات التالية:[1]

- التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات.
- التي يمكن الاعتماد عليها بحيث تعكس بشكل صادق نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة.
- تعكس المضمون الاقتصادي للأحداث والمعاملات وليس فقط الشكل القانوني لها.
- تتسم بالحيطة والحذر، الحيادية وعدم المحاباة.

2- الأطراف والصفقات الهامة

يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة والأطراف الأخرى، كذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة.[2]

3- الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية وغالبا ما تنشر بعد انتهائها بعدة شهور وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناءها قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها فإذا لم تكن منعكسة عليها فإن الأمر يتطلب تعديلا لتلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم.

4- الشكوك حول استمرار المنشأة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات أن افتراض استمرار المشروع غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.[3]

---

[1] صبرينة عمروش، **الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية، أطروحة** مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم الجزائر، 2022/2021، ص 44، 45.

[2] طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 54.

[3] طارق عبد العال حمادة، مرجع نفسه، ص 54.

5- التزامات المحتملة

يظهر إعادة النتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو منازعات مع أطراف أخرى والذي يتطلب تحويل مبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي حالة التأكد للالتزامات تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أقل تأكيدا بملاحظات القوائم المالية.

ثانيا: الأساليب الإفصاح

تتمثل طرق الإفصاح فيما يلي:

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة، إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.[1]

2- الملاحظات الهامشية

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكنها أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية، أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.[2]

3- القوائم الإضافية والكشوف الملحقة

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية وقد يمكن استخدام الملاحظات الهامشية، لذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي في بعض الأحيان قد يطلق عليها أضواء مالية ومن أمثلتها، كشوف تفصيلية بنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكه، أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا للأسس الأخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي.[3]

---

[1] عمروش صبرينة، مرجع سابق، ص 43.

[2] زيان قدير وآخرون، **دور الإفصاح المالي المحاسبي في الرفع عن جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 155.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 496.

4- تقرير المراجع

إن تقرير المدقق لا يعتبر مكانا للإفصاح لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة، بالإضافة إلى أثر التغيير في السياسات المحاسبية واختلافه في الرأي مع الإدارة حول الطرق المحاسبية المتبعة، فيعتبر وسيلة إفصاح ثانوية إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة عن طريق الملاحظات والتحفظات التي يذكرها المدقق في تقريره مثل:[1]

- عدم اتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا.
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل والطرق الأخرى للإفصاح.

5- معلومات إضافيّة تقدمها الإدارة

ترد لتلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المؤسسة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها المؤسسة مستقبلا، ويمكن القول بأن القوائم المالية الرسمية المزودة بالملحوظات الهامشية والجداول والقوائم الملحقة وشهادة المدقق تكمل التقرير المالي المحاسبي.[2]

6- أساليب أخرى للإفصاح

وذلك مثل استخدام المقارنات للقوائم المالية وكذلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة مثل: أرقام المبيعات أو المصروفات، استخدام النسب المالية، استخدام الرسوم البيانية الإحصائية، استخدام المعلومات بين الأقواس التي تستخدم لشرح بعض البنود والجمل الغامضة والمبهمة.[3]

---

[1] عمروش صبرينة، مرجع سابق، ص 44، 45.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 499.

[3] موسى شرقية، **الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر، 2014/2013، ص 98.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية

يمكن حصر أهمية الإفصاح ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبة المالية من خلال النقاط التالية:[1]

- تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- كما أن المعلومات المحاسبية المنبثقة من التقارير المالية تعمل على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للشركة.
- تعمل المعلومات المحاسبية على امتداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
- خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف معرفة قدرة الشركة على تحقيق الدخل.
- كما يعمل الإفصاح كذلك على تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية، والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة للحصول على المعلومات كما أنهم يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على المعلومات.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

تتمثل في عديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر منها:

أولا: عوامل تتعلق بالمؤسسة

يتأثر الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل منها:[2]

1- حجم المؤسسة

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح حيث يحتاج إلى إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين، منها إلى تكاليف مباشرة

[1] سهاموسى، قراح خالد، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص 15.

[2] أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة المدير، المجلد 07، العدد 02، بالجزائر، 2020، ص 60، 61.

ناتجة عن إعداد القوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.

2- عدد المساهمين في المؤسسة

يعتبر عدد المساهمين في المؤسسة من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

3- تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية

يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.

4- المدقق الخارجي بالمؤسسة

يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية، من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

ثانيا: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث ما زالت تكسوه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه بحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح بالقوائم المالية.[1]

[1] دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019/2018، 10.

ثالثا: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، فالدولة التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبية لديها وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.[1]

رابعا: المنظمات والمؤسسات الدولية

المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجة متفاوتة على الإفصاح، ومن أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي أصدرت العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعقب الإفصاح، وذلك لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.[2]

[1] أحمد رحابية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] دليلة دادة، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثالث:دورمحافظ الحسابات وأثره على جودة القوائم المالية

تمثل المعلومات أداة محرك لإدارة أي مؤسسة أو مشروع اقتصادي ما، فهي تعد عنصر ربط بين المؤسسات وفروعها ووسيلة اتصالات بين فعاليات الأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات ومستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الصائبة.

ففعالية أي قرار يتم اتخاذه باعتماده على جودة المعلومات المالية المقدمة من خلال التقارير المالية الناتجة عن معالجة القوائم المالية وتدفقاتها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبة وذلك بهدف الافصاح عنها للجهات المستفيدة سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى مطالب وهي كالآتي:

- عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية.
- الفائدة من مراجعة القوائم المالية.
- المراجعة والمصداقية للقوائم المالية.
- تقييم جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية

ويتم في هذا المبحث إبراز أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لمستخدمي القوائم المالية ومراجعتها وكذا التأكد من صحتها وذلك بتضمين تقرير المراجع عن صدق وعدالة هذه القوائم المالية.

أولا: الحاجة لإيصال المعلومات المحاسبية

لقد شهدت كل المؤسسات نموا كبيرا من وحدات إنتاجية فردية إلى مؤسسات كبيرة وقد مكن هذا الأخير من تجميع عدد كبير لرؤوس الأموال من صغار المستثمرين وتوجيهها عن طريق الأسواق المالية، والمؤسسات المتاحة لأنواع القروض إلى مؤسسات كبيرة، وفي زيادة حجم هذه المؤسسات يؤدي انتقالها للتسيير من المالكين المساهمين إلى أشخاص لهم خبرة في التسيير.

ويصاحب هذا الأخير وانفصال الملكية عن إدارة وظهور رأي شخص آخر مستقل يتمتع بتأهيل علمي وخبرة كافية من أجل تدقيق حسابات المؤسسة والحكم عليها مدى صحتها وصدق تعبيرها عن المركز المالي بمعنى الحصول على معلومة محاسبية موثوقة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم فحصها ومراجعتها.

ثانيا:ضرورة مراجعة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية

من أهم العوامل التي أدت إلى ذلك نجد:[1]

●**تعارض المصالح**: يوجد هناك تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومات ومعديها مما يوجب الحاجة إلى التدقيق بتحديد مجالها، وخصائصها، والإجراءات المتعلقة بها، وبالتالي اهتمام أكثر بإمكانية تحيز المعلومات التي تصله، وكذا الشك في المعلومات، ما يؤدي إلى الاستعانة بمحافظي الحسابات يتقرر مدى صحة مصداقية المعلومات.

●**الأثر المتوقع**: تهدف الوظيفة الإعلامية للمحاسبة والتي تتمثل في القوائم المالية المنشورة إلى إحداث الأثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين، وكلما ازدادت أهمية تلك القرارات ازداد تخوف المستخدمين من معلومات مضللة، وتزداد الحاجة لمراجع الحسابات ليقرر مدى ثقة المعلومة التي تحتويها القوائم المالية، ويركز متخذي القرارات على عدالة ومستوى الثقة بالأرقام التي تتضمنها القوائم المالية.[2]

●**التعقيد**: حتى ولو توفرت الرغبة في التحقيق المباشر لصحة المعلومة المالية ولديهم قابلية لاستيعاب العملية المعقدة والتي تم بها فنجد هناك أبعاد تفصل بينهم وبين الإدارة وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال:

- **البعد المكاني**: اختلاف تواجد أماكن المؤسسات ومستخدمي قوائم المالية فأعباء السفر تمنعهم من التأكد في درجه الثقة للمعلومات.
- **البعد الزماني**: لا يمكن للمستخدم العادي التحقق من المعلومة بنفسه في مدة قصيرة ونظير ذلك فإن المعلومة في القوائم المالية تحدد بسنة واحدة.
- **البعد القانوني**: تقوم بعض القوانين من منع فئات من المستخدمين من الاطلاععلى خفايا المعلومات لدى المؤسسة حفاظا على سرية المعلومات وتداولها من قبل المنافسين وبالتالي حصرها لفئة قليلة لمتعاملين في المؤسسة، وبالتالي يجب الحفاظ على أسرار العملاء.
- **التكلفة**:فيكون مكلفا لكل مستخدم يقوم بالتأكيد بنفسه وبالتالي يكون مكلفا للمؤسسة في حد ذاتها أكبر من قيام التدقيق له، وبالتالي مكلفة وغير اقتصادية.

إن من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة في تدقيق القوائم المالية من قبل شخص حيادي ومستقل الذي يحمل قدرا منه الكفاءة والخبرة.

[1] محمد الهادي ضيف الله، **دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2009، ص 59.
[2] محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثاني: الفائدة من مراجعة القوائم المالية

إن القوائم المالية المدققة ضرورية، وذلك بسبب انفصال الملكية عن الإدارة في المؤسسات وعوامل أخرى مثل تعارض المصالح المحتمل بين معدّي هذه القوائم ومستخدميها، وعدم قدرة هؤلاء على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم وفي هذا المجال يتم التطرق إلى الفائدة المرجوة من تدقيق القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم، المؤسسة محل التدقيق، والمجتمع ككل.[1]

أولا:مستخدمي القوائم المالية

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الجودة التي تضفيها هذه الأخيرة على المعلومة المحاسبية التي تقدمها إدارة المؤسسة، وتنشأ هذه الجودة من خلال الأشكال الرقابية التي يمكن أن يقدمها التدقيق الخارجي وهي:[2]

- **الرقابة الوقائية**:يعلم الأفراد المسؤولون عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية في المؤسسة لأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني مختص ومحايد وهو المدقق الخارجي، مما يجعل هؤلاء الأفراد يحصرون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالتدقيق المحاسبي للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، أكثر مما لو لم يكن هناك تدقيق، ومن المؤكد أن الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء.
- **الرقابة علاجية**:ويقصد بهذه الرقابة أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولون عن معالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية داخل المؤسسة موضوع التدقيق بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء، وقد يكشف المدقق الخارجي هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعة حسابات هذه المؤسسة وفي هذه الحالة يتوجب علينا انتباه الإدارة لهذه الأخطاء والتي يمكن تصحيحها قبل نشر القوائم المالية للمؤسسة.
- **الرقابة الاستثنائية**:إذا اكتشف المدقق أخطاء مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاء على المدقق أن يشير إلى هذا التقرير الذي يقوم بإعداده (بمعنى أن يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مشيرا

[1] ديلمي ناصر الدين، مرجع سابق، ص 135.

[2] ديلمي عمر، **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالشركة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال الاستبيان)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 106، 107.

في ذلك الأسباب التي أدت به للوصول إلى هذه النتائج)، وبهذا يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية، من خلال التقرير الذي يحمل رأي المدقق، بأن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوق فيها.

ثانيا: المؤسسة موضوع التدقيق

أثناء فترة المراجعة للقوائم المالية من قبل المدقق تكون قد تجمعه علاقة حسنة بالمؤسسة وأعمالها، نظامها المحاسبي وكل الجوانب المالية لنشاطها، وهو شخص كفء ذو خبرة يأتي للمؤسسة كطرف خارجي مستقل وموضوعي ومنفصل عن إدارتها وذلك بإبداء رأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية، إذ يمكنه من تقديم نصائح في أمور المؤسسة والتي تشمل مواطن القوة التي من شأنها تدعم نظام الرقابة الداخلية، وكذا تطوير النظام المحاسبي لديها، وأيضا يمكنه تقديم نصائح للمساهمين والمديرينمثل: إجراءات توزيع الحصص، حل المؤسسة، التصفية.

فالمدقق المحترف يجب أن يكون فاطنا للفرص التي تخدم عميله ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه المستخدم كافة والقوائم المالية المدققة.

هنا تكتشف الإدارة مسؤولية كاملة مما أدى بالمعلومات المحاسبية والملاحظات مرتبطة بها، فموظفو البنوك والمستثمرون والفئات الأخرى باستطاعتهم استخدام معلومات المحاسبية الصادرة عن الإدارة بغرض القرارات الاقتصادية، ولكن مع غياب تأكيد منطقي على أن هذه المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء.

ومن جهة أخرى فإن محافظي الحسابات يعمل على تأكيد منطق لكل البيانات والمعلومات المحاسبية بكل صدق وشفافية وذلك من خلال ما يلي:

- التأكد من جل المعلومات والمبالغ الواجب تسجيلها في البيانات المالية قد تم إدراجها في التقارير الملحقة.
- التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت مدرجة في الميزانية، وأن كل المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه البيانات.
- التأكد من أصول المؤسسة مملوكة وأن مجمل المطلوبات المدنية حتى تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في القوائم المالية.
- التأكد من أن المبالغ في البيانات المالية (موجودات، مستحقات، عائدات ومصاريف) قد تم تقديرها بصورة مستحمية مع المبادئ المحاسبية.
- إذ يعتبر محافظ الحسابات بسيطا في توصيل البيانات المحاسبية ويكون المدقق مستقلا عن معدي هذه القوائم المالية ومستخدمها حيث أن المصداقية والعدالة في تمثيل المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال قيام

المراجع بمهامه في ظل احترام المبادئ والمعايير المتعارف عليها؛ وعندما يؤدي عمله يحافظ على علاقة مهنته مع أطراف ومن الضروري أن تتعاون وتتفاعل لتحقيق التنسيق المتبادل وتشمل هذه الأطراف الإدارة وحملة الأسهم.

– فيما سبق ذكره يمكن اعتبار عملية التدقيق الخارجي يساهم بقدر كبير في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها كل من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم حسب احتياجاتهم، وكذا استفادة المؤسسة نفسها من هذه المعلومات في مختلف القرارات الإدارية والعمليات التسييرية.[1]

ثالثا: انعكاس تقارير المدقق على المعلومة المحاسبية

– مراعاة التقارير المالية ما إذا كانت قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة قبولا عاما.

– إن المبادئ المحاسبية هي عبارة عن قواعد وأصول محاسبية تطبق في كل الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله، والتي صودقت من طرف هيئات ومنظمات وأكاديميين، حيث يعتبرون مرجعا موثوقا محاسبيا على أن يتوصل إلى قرارات مالية مهمة، كما لا يقتصر هذا المعيار على التحقق من مدى اعتماد المبادئ المحاسبية المستخدمة، بل يتعداه إلى التحقق من مدى قبول الطرق إلى تطبيق المبادئ، ولا يتطلب من المدقق أن يقوم بإعداد قائمة بالمبادئ والطرق المحاسبية، ولكن يطالب بإبداء رأيه فقط فيما إذا كانت هذه المبادئ المستخدمة في الوصول الى الحسابات الختامية للنتائج والميزانية المقبول أولا.

– **احترام جل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها**:إذ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

– **إثبات تطبيق المبادئ المحاسبية**: التقرير لا بد أن يوضح الظروف التي أدت إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة وبثبات من سنة لأخرى.

– **كفاية المعلومات**: يجب أن يبين التقرير الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية.

– **إبداء الرأي**: يجب أن يبين التقرير رأي المدقق الفني المحايد والمستقل للقوائم المالية، في حالة تعذر على المدقق إبداء رأيه يجب ذكر الأسباب في التقرير.

[1] ديلمي ناصر الدين، مرجع سابق، ص 136.

يجب أن يتم تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالديون والحقوق ومعالجتها وفق الطرق المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، حيث يستند هذا التسجيل إلى مجموعة كافية من أدلة وقرائن الإثبات لتبرر هذه العملية المحاسبية.

– ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية[1]

ينبغي أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وتأثيرها على القوائم المالية، يجب أن يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى حالات استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه، كلما ترتب عن هذا الاستبدال آثار جوهرية في الحسابات المعنية، ومثل هذا التحفظ في التقرير ضروري من أجل أن يعلم من يطلع على الحسابات المنشأة، بأن تغيرا قد طرأ على المبادئ المحاسبية المعتمدة، ولأن عدم الإفصاح عن حدوث التغيير قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف الجهات التي تستخدم هذه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: المراجعة ومصداقية القوائم المالية

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عيه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كاف حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية تدقيق الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مدقق الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي يعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذّة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني في هذا المجال، وهذا باعتبار أن مدقق الحسابات هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعنية، يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.[2]

أولا: التصرفات الغير قانونية في المحاسبة

1– مفهوم الغش

[1] خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات، القاهرة، ط 1، 2010، ص 59.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إدارة الأعمال باستخدام معلومات محاسبية**، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 20.

طبق وحسب المعيار الدولي للتدقيق رقم (204) أن: "الغش هو فعل معتمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية".[1]

2- أنواع الغش

يمكن تقسيم الغش إلى نوعين:[2]

أ- غش واحتيال العاملين

تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء معتمدة بالسجلات المحاسبية للإخفاء مثل: الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظام الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء.

ب- غش واحتيال الإدارة

وهي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يبحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلي جيدة، حيث يمكن أن تتطلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

ثانيا: مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والتقرير عنه

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة التدقيق من خلال معايير التدقيق التي أصدرتها مسؤولية التدقيق في اكتشاف الغش والتقرير عنه، وحسب معيار التدقيق الدولي(240)[3]فإنه: "غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل برنامج التدقيق الشامل يتضمن إجراءات إضافيّة إذا توقع المدقق وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها».

– يجب على المدقق عند عملية التدقيق الأخذ بالحسبان مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية الناتج عن عمليات الغش ومنها:

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية الرقابة والجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات أخرى الخدمات ذات العلاقة**، الجزء الأول، 2010، ص 159.

[2] زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، عمان، دار الراية، الطبعة الأولى، 2009، ص 179-180.

[3] بومعزة مروة، **مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص 12-10.

– تساؤلات حول استقامة الإدارة ونزاهتها.

– حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة.

– التحريفات التي تشير الى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة متضمنا تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

– وفي حالة التيقن من وجود عمليات الغش يجب على المدقق.

– إبلاغ المستوى الإداري أو لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

– تقييم تأثير الغش على القوائم المالية ومدى تأثير رأيه حول صدق القوائم المالية وعدالتها.

ثالثا: الإجراءات المتبعة للإبلاغ عن الغش

إن عملية التدقيق تنطوي على جملة من المخاطر التي لا يمكن تجنبها، ووجب على مدقق الحسابات أن يتخذ الإجراءات اللازمة ومن أهم الخطوات الواجب اتباعها ما يلي:

1- إبلاغ إدارة المؤسسة

على المدقق أن يبلغ الإدارة بالنتائج المتوصل اليها وذلك بأقصى سرعة في الحالات الآتية:

– إذا كان يشكمن احتمال وجود غش ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي.

– إذا كان الغش موجودا فعلا.

– يجب عليه أن يأخذ بعين اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه بحالات الغش المحتمل أو الفعلي وعندما يكون الشك محيطا بالإدارة فإن المدقق يسعى عادة إلى الحصول على إشارة قانونية تساعده في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه اتباعها.[1]

2- إبلاغ السلطات الإشرافية العليا

إن التزام مدقق الحسابات بمبدإ السرية يمنعه من الإبلاغ عن الغش على أنه في حالات معينة يتجاوز القانون، فكما نص القانون 10-01 من المادة 27 على أنه: "في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك".[2]

[1] مي خليل إبراهيم الحسني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلد الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011، ص 18، 19.

[2] الجريدة الرسمية القانون 10-01، المادة 27 المؤرخ في 28 رجب 1431 هـ الموافق لـ 11 يوليو 2010 م، العدد 42، ص 07.

المطلب الرابع: جودة تقييم القوائم المالية

الجودة في هذا المجال هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، فيما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

فتحديد أهداف القوائم المالية، هي نقطة بداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجين الرئيسيين، أي أن المعلومة الجيدة هي الأكثر فائدة في ترشيد القرارات وتعني الجودة تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة، تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنبع عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

1- قياس جودة المعلومات المحاسبية

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات إلا أن قياس جودة المعلومات يبقى نسبيا، لكن أن تكون المعلومات ذات جودة عالية أفضل من لا جودة وهناك بعض الأبعاد لقياس الجودة مهمة لتحقيقها في المعلومة المحاسبية.

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المحاسبية يؤثر بالإيجاب على جودتها وهذه الأبعاد هي:[3]

- **التحديد:** أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- **السرعة:** إن سرعة إيصال المعلومة لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
- **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
- **الملاءمة:** إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومة.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة في أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

2- معايير قياس جودة المعلومة المحاسبية[4]

---

[1] صبا يحي نوال، **أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، ص 8.

[2] الحسين مهدي مأمون، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 206.

[3] عائشة طالبي، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي**، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة فرحات عباس، سطيف، 2005، ص 72.

[4] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، **المحاسبة الإداريّة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 305، 306.

– الدقة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:

يمكن تمثيل المعلومات كل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومة زادت جودتها وكذا قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

– المنفعة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصورة التالية:

- **المنفعة الشكلية:** تطابق وشكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
- **المنفعة الرسمية:** توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- **المنفعة المكانية:** الحصول عليها بسهولة
- **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

تعتبر الفاعلية عن مدى درجه تحقيق المؤسسة لجل أهدافها من خلال موارد محددة.

- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:**

ويقصد بها الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي وكثر الحاضر في توقع نتائج وأحداث المستقبل، وهي تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات وعليه فإن من المؤكد أن الجودة المعلومة تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

3– نماذج عن قياس جودة المعلومات المحاسبية

هناك نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية ومتعددة يمكن تصنيفها إلى ثلاث (03) مداخل:[1]

- **مدخل جودة الربح**:يستند المؤيدون لهذا المدخل على أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبؤية للأرباح، ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى 20 سنة فأكثر.

[1] مجدي مليجي عبد الحكيم، **أثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**، دراسة تطبيقية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 10.

- **مدخل جودة الاستحقاقات**:يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي، ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق والمعدل الذي يعتبر أكثر النماذج دقة.
- **مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر**:يستند المؤيدون لهذا المدخل إلا أن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات الأرباح أو الخسائر في التوقيت المناسب، يضعف من جودة الربح ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائيّة ونموذج خاصيةوقتية الربح.

يشمل التدقيق الخارجي تدقيق النشاط المالي المحاسبي للمؤسسة، فالقوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد المدقق الخارجي بالمعلومات المحاسبية والبيانات المالية التي تشمل مختلف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فالمدقق الخارجي يقوم بفحص القوائم المالية للتأكد من أنها معدة حسب المبادئ والقوانين المحاسبية المتعارف عليها وتفي باحتياجات الأطراف المستفيدة منها وبناء عليها يقوم بإعداد تقريره.

خلاصة الفصل:

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية قوائم المالية وما لها من دور كبير في توفير المعلومات المحاسبية حول المؤسسة، ومهمة أيضا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في وضع القرارات الاقتصادية، إذ أنها تتصف بالدقة والموضوعية والوضوح بعيدة عن التضليل والغموض، وإضافة أنها تغطي كامل احتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة، فيجب أن تعبر تعبيرا سابقا وحقيقيا في الواقع الفعلي للمؤسسة.

وبالتالي فإن التدقيق هو الوسيلة التي تحكم مدى تعبير القوائم المالية للوضعية الحقيقية للمؤسسة، وذلك باعتمادها على التقرير الذي يعده محافظ الحسابات بإعطاء رأيه الفني المحايد والمستقل بشأن صحة ودقة ومصداقية هذه المعلومات التي تضمنها القوائم المالية والتي تعدها الإدارة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والذي من شأنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات –السيد زقاولة محمد–

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى المفاهيم المتعلقة بمحافظ الحسابات ودوره في تعزيز مصداقية القوائم المالية، ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات علىالمؤسسة(x)ولتحقيق الأهداف المرجوة من البحث ككل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميزانية
- المبحث الثاني:إعداد وعرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية

تخضع مهنة التدقيق لضغط متزايد من مستخدمي البيانات والقوائم المالية الختامية حيث يرتكز هذا الضغط حول دور محافظ الحسابات من حيث الممارسة وتحسين جودة البيانات والقوائم المالية التي تعتمد عليها إدارة المؤسسات ومختلف الجهات الخارجية.

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات وهيكله –السيد زقاولة محمد–

أولا: التعريف بالمكتب

إن المكتب محل الدراسة هو مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد وخبير قضائي لدى المحكمة السيد "زقاولة محمد" أسس مكتبه سنة 1984م الكائن مقره بشارع بوغازي عمار عمارة سوقاز "A"رقم الباب 01 طريق عين العربي ولاية قالمة.

يتمتع بالاعتمادات التالية:

- محافظ الحسابات سنة1984/05/03 للاعتماد رقم: 0356.
- محاسب معتمد للاعتماد رقم 0191.
- خبير محاسب قضائي لسنة: 1998/12/24 للاعتماد رقم: 128.
- خبير محاسبلسنة:2017/03/22 للاعتماد رقم: 20289.
- وسيط قضائي الدفعة الأولى في ولاية قالمة سنة 2013/06/09 للاعتماد رقم 293.

فقد حائز على 05 نجوم والوحيد في ولاية قالمة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمحافظ الحسابات

يتكون مكتب محافظ الحسابات من: مكتب محافظ حسابات، مكتب الأمانة والشؤون العامة، مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المالية والجباية ومصلحة النشاط شبه الجبائي، مصلحة الخبرات، ولمكتبه فروع فرع ببلدية بوشقوف، فرع بولاية عنابة.

وفيما يلي نبين الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم(10): الهيكل التنظيمي لمحافظ الحسابات

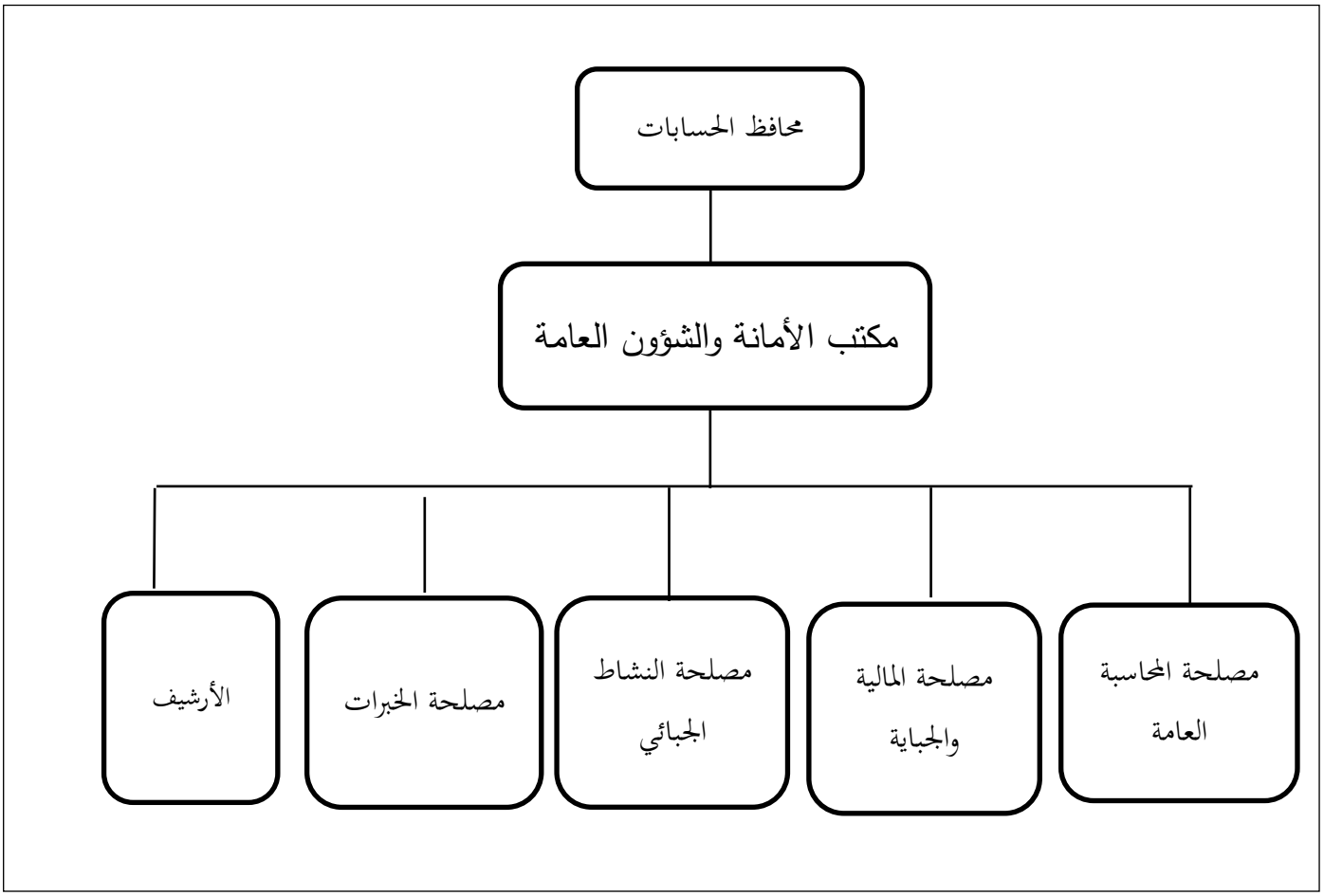

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تصريحات محافظ الحسابات

ثالثا: الخدمات التي يقوم بها محافظ الحسابات

يقوم محافظ الحسابات بتقديم ما يلي:

1- مسك المحاسبة للأشخاص الطبيعيين (الطبيب، محامي، صيدلي) والمعنويين.

2- القيام بالتصريحات الجبائية الشهرية وكذا السنوية وإعداد الميزانية الختامية والقوائم المالية بكل الأعمال الدورية لزبائنه.

3- تقديم استشارات جبائية وكذا عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (الدائرة، الولاية...).

4- القيام بالمصادقة على حساب المؤسسات بمختلف أشكالها وكذا الجمعيات المختلفة.

5- القيام بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير.

6- القيام بعمليات التصفية للمؤسسات التي أفلست أو انتهى نشاطها التجاري.

7- يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة وهذا بناء على حكم قضائي صادر عن المحكمة أو المجلس يتم من خلاله تعيين خبير في قضية ما.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لمحافظ الحسابات

حتى يقوم محافظ الحسابات بتدقيق مؤسسة ما، وذلك بتوكيل مقدم من طرف مؤسسي المؤسسة أو الجهاز الإداري فلقبوله أو رفضه لا بد من اجتهادات يقوم بها، سنقوم في هذا المطلب التطرق لمحافظ الحسابات في حالة قبوله التوكيل والدخول للوظيفة أو الرفض للتوكيل وإجراءات الدخول للعمل.

1-قبول التوكيل

يجب أن تكون طريقة عمل المحافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير المصادقة على الحسابات السنوية.

وعند الاستشعار بالتوكيل يقوم بوضع اجتهادات مسبقة حيز التنفيذ والتي تسمح له بما يلي:

- تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.
- التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لا سيما الإمكانيات للتقنية والبشرية لمكتبه.
- التأكد من أن التوكيل المقترح لا تشوبه مخالفات من ثم تجنب المؤسسة المراقبة، أخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين.
- تقديم العميل لمختلف سجلاته والدفاتر المحاسبية.
- تقديم العميل لمختلف التصريحات لممتلكاته وبطاقته الجبائية.

2-الدخول في الوظيفة

بعد قبول التوكيل على السيد "زقاولة محمد" التأكد مما يلي:

- يجب على محافظ الحسابات، أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي، وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه يمضي القوانين العامة، أما إذا تم تعيينه

من طرف مجلس عام عادي يمضي المحضر مع الملاحظة «قبول التوكيل إذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للمؤسسة كتابيا».

- في كل أشكال التعيين، يجب على محافظ الحسابات عند قبوله التوكيل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية تناف ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية.
- يجب على محافظ حسابات، أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع للمنظمة الوطنية بتعيينه في ظرف 15 يوم لقبوله التوكيل.
- كما يذكر مسيري المؤسسة المراقبة إجراءات الإشهار القانونية المكلفين بها لا سيما:

– إعلام مجلس المنظمة الوطنية بتعيين محافظ الحسابات في ظرف 15 يوما التالية.

– نشر تعيين محافظ الحسابات أو تجديد توكيل في جريدة الإعلانات الشرعية.

- قبل البداية في تنفيذ التوكيل، يجب على محافظ الحسابات أن يرسل إلى المؤسسة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيله.
- الاتصال بمحافظ الحسابات السابق للحصول على المعلومات المفيدة للتكفل بتوكيله.
- وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لوحده (لا بد من تعيين رئيس وهو الذي يمضي التقرير النهائي الذي تم إصداره).

3–حالة رفض القبول

- إذا تم استشعار محافظ الحسابات بالتكفل بتوكيل أو يحاط علما بتعيينه، رغم وقوعه تحت طائلة التنافي أو الممنوعات القانونية والتنظيمية عليه بإعلام المؤسسة بعدم اكتسابه الكفاءة القانونية لقبول هذا التوكيل (رفض مبرر) بواسطة رسالة مضمونة وهذا في ظرف 15 يوما من تاريخ علمه بهذا التقرير.
- إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة تنافي أو امتناع قانوني أو تنظيمي، يرفض قبول التوكيل وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها (أي لا يوجد تعيين إجباري طبقا لقانون محافظ الحسابات إلا بتسخير من طرف وكيل الجمهورية) والأتعاب تكون عن طريق الخزينة العامة مع تحديد المدة ومهام التسخير وتكون المهام سرية).
- وإذا سبق وأن قامت المؤسسة بإجراءات الإشهار القانونية والتنظيمية عليه أيضا أن يطلب في رسالة رفضه نشر رفضه لقبول التوكيل.

4-إجراءات الدخول في العمل

- التعرف التام على النظام الداخلي للمؤسسة(x)، وإلا لم الجبر بالنظام المعمول به والقوانين داخل المؤسسة.
- فحص وتقييم الرقابة الداخلية.
- يتطلع على مختلف التعليمات والتوصيات لمجلس الإدارة.
- مراقبة الحسابات.
- تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة التي بإمكانها التأثر على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة.
- على محافظ الحسابات أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونية (اليومية العامة، دفتر الجرد سجل تداول المجالس العامة، سجل تناول مجلس الإدارة كل السجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به).
- يتحقق من احترام قواعد التقييم والتقديم المنشورة في النظام المحاسبي.
- يتحقق من احترام القواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري.
- التحقق من التسجيلات المحاسبية للقيود ومن عملية الجرد في نهاية كل سنة.
- في حالة تقسيم العمل بين مساعدي المحافظين يجب أن يتضمن ملف كل منهم على نسخ مستندات عمل زميله.
- تبقى لكل منه مسؤولية تنفيذ المهمة على أكمل وجه.
- مسك الملفين: **الملف الدائم والملف السنوي** حيث يسمح له بما يلي:

– اتباع تعليق المراقبة والتأكد من جمع كل العناصر الضرورية عن رأي مبرر حول الحسابات السنوية المعروضة لفحصه.

– أن تكون في حوزته معلومات ذات طابع دائم حول المؤسسة المراقبة طوال مدة التوكيد ومع احتمال تجديده.

– الاحتفاظ وتوفير إذا اقتضى الأمر بدليل من الأعمال التي أجريت الاجتهادات والوسائل المستعملة للوصول إلى إبداء رأيه حول مدى مصداقية وشرعية الحسابات السنوية.

– أن تكون طريقة عمله مطابقة للكيفيات المهنية المقبولة على الصعيد الوطني والدولي.

– الإشراف على العمل الذي أجري من طرف المساعدين.

5-الاحتفاظ بملفات العمل

– إن الطابع السري للمعلومات التي تتضمنها هذه الملفات تجبر محافظ الحسابات على المحافظة على هذا الطابع خارج المكتب هذا طبقا لأحكام المادة 301 من قانون العقوبات.

– إن الملفات السنوية والملف الدائم بالإضافة إلى المراجع المتعلقة بالمؤسسة المراقبة، يجب الاحتفاظ احتفاظ بها مدة 10 سنوات حتى بعد انتهاء مدة الوكالة.

6- حالة تعدد محافظي الحسابات

– في حالة تعدد محافظي الحسابات فلا بد لكل من المحافظين مجبر على مسك ملفات العمل.

المطلب الثالث: مضمون المقابلة تحليلها ونتائجها

لقد اعتمدنا أسلوب المقابلة التي هي أحد أهم وسائل البحث العلمي، تعتمد على الاتصال المباشر وجها لوجه، لجمع المعلومات التي تخدم من موضوعنا وتعزز فهم العلاقة بين محافظ الحسابات والقوائم المالية على هذا الأساس سنتطرق لإعطاء لمحة عن المقابلة.

أولا: مضمون المقابلة

من خلال زيارتنا لمكتب محافظ الحسابات السيد «زقاولة محمد» قمنا باتباع أسلوب المقابلة المنظمة وطرح أسئلة منظمة مسبقا، وكان الحوار كالتالي:

الرقم	الجدول	الجواب
01	باعتبارك محافظ الحسابات، هل يمكنك تقديم تعريف لمهنته؟	نعم، حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد «محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به».
02	هل التدقيق يعتبر ضروريا في المؤسسات؟	نعم، التدقيق ضروري ومهم لأنه يهدف إلى التحقق من صحة وصدق السجلات والمعلومات المحاسبية المسجلة في القوائم المالية، بمعنى أساس الثقةوالموثوقية لأصحاب المصلحة.

03	عند تدقيقك للقوائم المالية هل تتبع إجراءات معينة؟	أجل، لا يكون تدقيق القوائم المالية إلا بإجراءات كتحليل القوائم المالية وتقييم عناصرها من أصول، خصوم،... والتحقق من صحة المستندات والسجلات التي أعدت بها، إلى جانب التدقيق الداخلي واحترام الأشكال القانونية والتشريعية، وكذا التواصل مع الجهات المعنية للمناقشة وتقديم التوصيات.
04	أثناء فحصك للقوائم المالية هل تجد أخطاء؟ وهل من مسؤوليتك الكشف عنها وتقليلها؟	نعم أجد أخطاء شائعة كأخطاء في التسجيل المحاسبي أو حسابات الأرصدة التحويل بين الحسابات، أما مسؤوليتي هي مدى تطبيق القوانين المعمول به وتسجيل المخالفات.
05	أثناء قيامك بمهمتك، هل واجهت عراقيل وإعاقات؟	نعم، في بعض الأحيان قد أواجه نوعا من العراقيل كعدم توفر المعلومات الكافية، وعدم تعاون ولا مساعدة من فريق المؤسسة، الاحتيال والتلاعب.
06	هل لك الحق في الانسحاب من عملية التدقيق في المؤسسة؟	نعم، قد يكون في عدة حالات استثنائية كالمرض أو أسباب مشروعة ومقنعة للانسحاب كالقيود والعراقيل، أو التعرض لما يمس مبادئ وأخلاقيات مهنتي.
07	هل المعلومات المحاسبية أساس إعداد التقارير؟	نعم تعتبر لها أهمية كبيرة في إبداء الرأي من خلال موثوقيتها ودقتها حيث تقوم بتحليلها وتقييمها لضمان صحتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية، وكذا هي أساس اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة.
08	متى نقول عن القوائم المالية أنها ممثلة بصدق؟	عند وجود نظام رقابة فعال.
09	هل يجب أن تكون المعلومات حديثة من أجل اتخاذ القرار؟	أكيد، يجب أن تكون المعلومات حديثة ودائما جاهزة من أجل اتخاذ القرار.
10	كيف تكون المعلومات ذات جودة؟	تكمن جودة المعلومات المحاسبية في مهارات العاملين في اجتناب الأخطاء والثبات على المعايير المعمول بها، وكذا توفر الوثائق اللازمة لإعدادها كالفواتير ووصلات الاستلام، كشوفات بنكية....، التدقيق الجيد وتحليل السجلات والمستندات.
11	عند تدقيقك الحسابات للتأكد من صحتها وجدت خطأ ماذا	في حالة وجود خطإ في العمليات الحسابية أخبر إدارة المؤسسة بضرورة التصحيح وإلا يصدر القرار سلبيا وغالبا ما ترضخ المؤسسة للطلب.

	تفعل؟	
12	هل تحاول فهم نظام الرقابة الداخلية من خلال اختبارات الفهم والتطابق؟	لا يكفي الاطلاع على نظام الرقابة الداخلية على الورق فقط بل يجب تطبيقه فعلا كما هو موثق.
13	ما هي أخلاقيات مهنتك لضمان جودة المعلومات المحاسبية؟	من أخلاقيات مهنتي لضمان جودة المعلومات المحاسبية بالمحافظة على سريتها وفقا للمعايير القانونية أن أتمتع بالنزاهة والصدق والاستقلالية التامة عند إعداد التقرير.
14	ما هو دورك في تعزيز القوائم المالية؟	دوري إعطاء صورة صادقة تعكس الوضع المالي بدون أي ضغوطات محترما للقوانين المعمول بها للنظام المالي المحاسبي، مما يسهل على الأطراف المعنية اتخاذ القرار.
15	بماذا تنصحنا كطلاب؟	أنصحكم بـــ: – إن كل ما اكتسبتموه من علم يجب أن تتخلله فرص تدريبية تساعدكم على تطبيق ما تعلمتموه لكسبكم الخبرة في مجاله. – الاحتكاك أو التواصل مع أصحاب الخبرات الواسعة خاصة في مجال المالية والمحاسبة لتعزيز قدراتكم.

ثانيا:تحليل المقابلة

بعد هذه المقابلة مع السيد «زقاولة محمد» ومن خلال إجاباته عن أسئلتنا استخلصنا بعض التحليلات وتطلعنا بها إلى نتائج تفيد باقي دراستنا.

- **تحليل الأجوبة**

– من خلال إجابة محافظ الحسابات على السؤال الأول تبين لنا أنه شخص يراجع ويصادق على حسابات المؤسسات والهيئات بصورة نظامية متوافقة مع القانون المعمول به وتحت مسؤوليته.

– وعلى أساس الجواب الثاني والثالث يتضح لنا أن التدقيق أساس الثقة والموثوقية من خلال اتباع إجراءات تحليلية من فحص وتحقيق وتقييم شامل للسجلات والدفاتر التي أعدت بها القوائم المالية وللتأكد من

توافقها مع القوانين والتشريعات المعمول بها، ومراجعة الأنظمة والإجراءات الداخلية للمؤسسة لضمان فعاليتها في الرقابة المالية، ومناقشة النتائج مع الأطراف المعنية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي

- الجواب الرابع جل الأخطاء الشائعة تكون أخطاء في التسجيلات أو في حسابات الأرصدة كالخطأ في رقم الحساب أو تحويلات خاطئة بين الحسابات ومسؤوليته اكتشافها وكذا يتحقق من مدى تطبيق القوانين المعمول بها.
- خلال الجواب الخامس اتضح لنا أن نقص المعلومات وعدم تعاون فريق المؤسسة من أبرز العراقيل التي تواجه محافظ الحسابات والتي تعيق عملية التدقيق وتزيد من خطر عدم اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية مما يصعب عليه تقديم رأي موثوق.
- من خلال الجواب السادس الانسحاب من عملية التدقيق في بعض الأحيان الملاذ الأخير لمحافظ الحسابات للحفاظ على نزاهته المهنية ويكون لأسباب مشروعة مثل:
  - المرض الذي يمنعه من إكمال مهامه بفعالية وموضوعية.
  - تضارب المصالح الذي يهدد استقلالية محافظ الحسابات وعدم توفير المعلومات الضرورية بشكل كامل.
  - تهديد سلامته الشخصية.
  - محاولات الإغراء بالأموال.
- في الجواب السابع المعلومات المحاسبية العمود الفقري لاتخاذ القرارات ومن خلالها تحدد المؤسسة نقاط القوة والضعف وتقييم الفرص والمخاطر وبالتالي توجه المؤسسة نحو تحقيق أهدافها
- يتبين لنا في الجواب الثامن أن القوائم المالية تكون ممثلة بصدق عند وجود نظام رقابة فعال حيث يهدف هذا النظام للتأكد أن:
  - المعلومات المحاسبية مسجلة بشكل صحيح وكامل وفي الوقت المناسب وهذا يقلل من الأخطاء والاحتيال.
  - الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها، مما يقلل من المخاطر القانونية والمالية.
- من خلال الجواب التاسعيجب أن تكون المعلومات حديثة ودائما جاهزة من أجل اتخاذ القرار بمعنى أن توقيت المعلومات له أهميته وهو مبدأ أساسي في صنع القرار لأن البيئة الاقتصادية في تغير مستمر كتطور الأسواق، تفضيلات العملاء، والتطور التكنولوجي... أي القرارات الجيدة تتطلب فهما واضحا للوضع المالي للتخطيط الجيد للمستقبل بناءً على معلومات موثوقة ودقيقة..

- في الجواب العاشر تكمن جودة المعلومات المحاسبية في مهارات العاملين في اجتناب الأخطاء والثبات على المعايير المعمول بها بمعنى هي تظافر كفاءة وجهود الموظفين في منع حدوث الأخطاء كتسجيلات البيانات أو تطبيق المبادئ المحاسبية من خلال توفر الوثائق اللازمة والسليمة التي تدعم القيد المحاسبي والتي تتوفر على دليل الموضوعي.
- الجواب الحادي عشر في حالة وجود خطإ في العمليات الحسابية أخبر إدارة المؤسسة بضرورة التصحيح وإلا إصدار القرار سلبيا وغالبا ما ترضخ المؤسسة للطلب لأنها تدرك جيدا الآثار الكارثية المحتملة باتخاذها قرارات مبنية على معلومات مغلوطة أي تقييم خاطئ للأداء المالي تنجر عنه تقديرات غير واقعية للأرباح والخسائر.
- الجواب الثاني عشر وجود نظام رقابة داخلية على الورقة لا يكفي، فقيمته الحقيقية تكون في تطبيقه على أرض الواقع وذلك لتقليل المخاطر التي تواجه المؤسسة ويضمن صدق وموثوقية المعلومات المالية ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات المعمول بها، لاتخاذ قرارات صائبة تحقق أهداف المؤسسة.
- الجواب الثالث عشر: أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات هي ضمان جودة المعلومات المحاسبية من خلال مبادئ أساسية وهي:
  - **السرية:** يلتزم بسرية المعلومات وفقا للقوانين المعمول بها ليحمي خصوصيتها ويعزز الثقة.
  - **النزاهة والصدق:** يتحلى بالنزاهة والصدق ليقدم صورة حقيقية عاكسة للوضع المالي دون تحيز.
  - **الاستقلالية:** دون أي ضغوط أو مصالح من إدارة المؤسسة.
- الجواب الرابع عشر: يلعب محافظ الحسابات دورا محوريا في تعزيز مصداقية القوائم المالية وجودتها من خلال إضفاء الثقة والمصداقية للقوائم المالية وامتثالا للقوانين واللوائح المعمول بها لتقديم رأي فني محايد ومستقل يسهل للجهات المعنية اتخاذ القرارات المستنيرة.

ثالثا: النتائج المستخلصة من المقابلة

من خلال تحليل الأجوبة السابقة استخلصنا نتائج تفيد عملنا وهي كالتالي:

- اتضح لنا أن محافظ الحسابات يجتهد في إتقان مهنته لتعزيز القوائم المالية التي هي أساس اتخاذ القرار.
- أساس هذه المهنة هي تطبيق المعايير المتعارف عليها إلى جانب الاستقلالية والحياد.
- مهنة محافظ الحسابات مهنة تتطلب الصبر والفطنة الدائمة والتعامل مع الحسابات بكل دقة.
- يراجع القوائم المالية للتأكد من أنها تعكس صورة صحيحة وواقعية عن الوضع المالي للمؤسسة.

- يساهم في كشف الأخطاء والغش مما يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقررة.
- يقدم التوصيات لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات.
- زيادة مصداقية القوائم المالية مما يسهل على الأطراف المعنية اتخاذ القرار الصائب.

يلعب محافظ الحسابات دورا محوريا جد هام في تعزيز القوائم المالية من خلال التدقيق في جودتها وصدقها، مما يزيد الثقة في تحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال أساليب مختلفة كتمتعه بالاستقلالية والحياد والنزاهة، كما يثمن مقدرة أنظمة وإجراءات المؤسسة محل التدقيق على إعداد القوائم المالية ذات المستوى العالي من المصداقية لهذا على الرقابة الداخلية أن تتمكن من التحقق بنفسها من السجلات والمخرجات وأن تطبق المعايير المتعارف عليها وفصل المهام والوظائف والمسؤوليات.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وتحليلها

إن تحليل محافظ الحسابات للقوائم المالية بمثابة تقييم ما تحتويه هذه الأخيرة، فيجب على المؤسسة محل التدقيق أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وذلك لتحقيق أهدافها وكذا ضمان سير مصلحتها فيما يخص نشاطها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

في هذا المطلب سنتطرق لعرض القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2023 وسوف نقوم بعرض الميزانية العامة لها وكذا جدول النتائج وجدول التدفقات النقدية.

أولا: عرض قائمة المركز المالي

1- تقديم أصول الميزانية

جدول رقم (09): أصول الميزانية للمؤسسة (x) في 2023/12/31

السنوات / البيان	2023			2022
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	صافي	صافي
الأصول غير الجارية:				
فارق بين الاقتناء، المنتوج الإجمالي أو السلبي				
تثبيتات عينية				
تثبيتات معنوية	25000,00		25000,00	
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	21444789,00	60192,50	21384 595,50	20376389,00
تثبيتات ممنوحة امتيازها				
تثبيتات يجرى إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضوع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات				

دائنة ملحقة بها.				
سندات أخرى مثبتة.				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	2142000,00		2142000,00	
ضرائب مؤجرة على الأصل				
إجمالي الأصول غير الجارية	**23611789,00**	**60192,50**	**23551595,50**	**20576389,00**
أصول جارية				
مخزونات قيد التنفيذ	16338869,56		16338869,56	14909061,51
أصول جارية:				
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	26541870,45		26541870,45	5122974,71
مدينون آخرون	322385,19		322385,19	
الضرائب وما شابهها	3976959,54		3976959,54	8192448,91
الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	1764657,01		1764657,06	2468662,27
مجموع الأصول الجارية	**48944741,80**		**48944741,80**	**30693147,40**
المجموع العام للأصول	**72556530,80**	**60 192,50**	**72 496 338,30**	**51269536,40**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

انظر الملحق رقم 01

2- تقديم خصوم الميزانية

الجدول رقم (10):جانب الخصوم لميزانية المؤسسة (x)

الخصوم	2023	2022
الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	**2000000,00**	**2000000,00**
رأس المال غير المستعان به		
علاوات واحتياطات		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	**1719937,38**	**458005,99**
رؤوس أموال أخرى -الترحيل من جديد	**458005,99**	
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع الأول	**4177943,37**	**2458005,99**
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون		
الضرائب(المؤجلةوالمخصصة)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا		
المجموع الثاني		
الخصوم الجارية		
موردون والحسابات الملحقة	**50 714 618,76**	**46 757 102,33**
ضرائب	**1 179 673,34**	**1 918 103,08**
ديون أخرى	**16 424 102,83**	**136 325,00**
خزينة الخصوم		
المجموع الثالث	**68 318 394,93**	**48 811 530,41**
مجموع الخصوم	**72 496 338,30**	**51 269 536,40**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

انظر الملحق رقم 02

ثانيا: حسابات النتائج للمؤسسة (X)

– تقديم حسابات جدول النتائج

الجدول رقم (11): حسابات النتائج

السنة / الحساب	2023	2022
رقم الأعمال	124717590,89	6101 154,37
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
إنتاج مثبت		
إعانات الاستثمار		
إنتاج السنة المالية 1	124717590,89	6101 154,37
المشتريات المستهلكة	103948164,20	4762408,74
الخدمات الخارجية والاستهلاك الآخر	6893831,67	173561,36
استهلاك السنة المالية	110841995,87	4935970,10
القيمة المضافة للاستغلال	13875595,02	1165184,27
أعباء المستخدمين	9 641137,30	544670,00
الضرائب والرسوم	1933146,79	236,28
الفائض الإجمالي للاستغلال	**2301310,93**	**620277,99**
المنتجات التشغيلات الأخرى	85314,19	–
أعباء تشغيلية أخرى	826,04	1000,00
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	60192,50	–
استرجاعات خسائر القيم والمؤونات	–	
النتيجة التشغيلية الخامسة	**2325607,38**	**619277,99**
منتجات مالية		
أعباء مالية		
النتيجة المالية		
النتيجة العادية قبل الضرائب	**2325607,38**	**619277,99**

الضرائب المستحقة	605670,00	161272,00
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**124802905,88**	**6101154,37**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**123 082968,50**	**5643148,99**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1719937,38**	**458005,99**
عناصر غير عادية –المنتوجات —		
عناصر الغير العادية –الأعباء–		
النتيجة الغير العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة (للسنة)	**1719937,38**	**458005,99**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

انظر الملحق رقم 03

ثالثا: التدفقات النقدية للمؤسسة (x) في 2023/12/31

– تقديم التدفقات النقدية:

جدول رقم (12): جدول التدفقات النقدية

البيان	الملاحظة	2023	2022
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	–	–	–
التحصيلات المقبوضة من العملاء	–	127 286764,88	2 153753,72
المدفوعات للموظفين والموردين	–	129 158777,78	1 776477,54
الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة	–	79258,71	5200,00
ضرائب الدخل المدفوعة	–	3126724,28	-96586,09
العمليات التي تنتظر التصنيف (47)	–	–	–
التدفق النقدي من قبل البنود الاستثنائيّة	–	-5077995,89	468662,27
التدفق النقدي منالبنود الاستثنائيّة	–	–	–
المنح المستلمة	–		
صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية (أ)	**–**	**–507795,89**	**468662,27**
صافي تدفق من الاستثمارات	–	–	–
مدفوعات اقتناء الممتلكات والمنشآت	–	8879386,98	–

مدفوعات عن اقتناء الأصول الثابتة	-	2142000,00	-
إيرادات التنازل عن الثبيتات المالية	-	-	-
الفوائد المستلمة في الاستثمارات المالية	-		
حصص والأقساط المستلمة من النتائج	-		
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية (ب)	-	-11021386,98	-
التدفق النقدي من أنشطة التمويل	-		
تحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم	-		
توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى	-	-15395377,00	-
المقبوضات من القروض	-	-	-
سداد القروض أوغيرها من الديون المماثلة			
صافي النقد المقدم من أنشطة التمويل (ج)	-	15395377,00	-
تأثيرات تغييرات أسعار الفائدة على السيولة وشبه السيولة		-	-
تغييرات التدفق النقدي في الفترة (أ+ب+ج)	-	-704 005,87	468662,27
النقد وما يعادله في بداية الفترة	-	2468662,27	-
النقد وما يعادله في نهاية الفترة	-	1764657,06	2468662,27
التغيير في التدفق النقدي للفترة	-	-704005,21	2468662,27
المطابقة مع النتيجة المحاسبية	-	-2423942,59	2010656,28

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2023

انظر الملحق رقم 04

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

يعتبر تحليل وتعليقات محافظ الحسابات حول القوائم المالية، بمثابة تقييم حول ما تحتويه وعلى المؤسسة (x) الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات لضمان مصلحتها وتحقيق الأهداف المسطرة.

أولا: فحص وتحليل الميزانية العامة

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى فحص وتحليل الميزانية العامة للمؤسسة (x)الذي قام المكتب محل الدراسة بتدقيق حساباتها والتغيرات التي طرأت خلال السنتين 2022 و2023 سواء كانت إيجابية أو سلبية.

1- فحص وتحليل جانب الأصول

جدول رقم (13): الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنة 2023/2022

البيان	2023		2022	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
الأصول	-	-	-	-
الأصول غير الجارية	23611789,00	%32,54	20576389,00	40,13
الأصول الجارية	48944741,80	%67,45	30693147,40	59,86
قيم الاستغلال	16338869,56	%22,51	14909061,51	29,06
قيم قابلة للتحقيق	30841215,09	%42,50	13315423,62	25,97
قيم جاهزة	1764657,06	%2.43	2468662,27	4,81
مجموع الأصول	**72556530,80**	**%100**	**51269536,40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتيناعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات في لسنة 2023

نلاحظ أن توزيع الأصول بين الجارية وغير الجارية نجد أن الحصة الأكبر % 67,45تخص الأصول الجارية وهذا بحكم طبيعة النشاط الخدمي.

-نجد أن قيم الاستغلال بنسبة 22,51% تخص الأصول الجارية وهذا بحكم طبيعة النشاط الخدمي للمؤسسة.

-نجد أن قيم الاستغلال بنسبة 22,51% أقلمن القيم القابلة للتحقيق42,50% مما نستنتج أن المؤسسة (x) لها ديون لدى الغير بنسبة كبيرة مما يتطلب استرجاعها في الآجال المحددة.

-أما القيم الجاهزة التي تقدر بـ 2,43% نسبة ضئيلة مقارنة مما سبق، وهذا راجع إلى نسبة السيولة العامة.

-نلاحظ أن نسبة الأصول في سنة 2023 أقل من النسبة المئوية لسنة 2022، بالمقابلهناك زيادة في مجموع الأصول الذي يقدر ب:530,30 556 72 وهذا راجع لزيادة النشاط بالمؤسسة (x).

2- فحص وتحليل جانب الخصوم

الجدول رقم (14): التغير في الأموال الخاصة بين 2022-2023

الأموال الخاصة	القيمة الإجمالية في 2023/12/31	القيمة الإجمالية في 2022/12/31	الفرق		
			القيمة		%
رأس المال	2000000,00	2000000,00	+	-	-
			-	-	
النتيجة الصافية	1719937,38	458005,99	1261931,39		+275,53
الترحيل من جديد	458005,99		458005,99		+100
المجموع	4177943,37	2458005,99	1722937,38		+70.09

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات في لسنة 2023

-في سنة 2022 تم تأسيس المؤسسة (X) براس مال قدره 2 000 000,00دج ، ولم تقم هذه المؤسسة بزيادة رأس مالها سنة 2023.

-غياب الاحتياطي القانوني الذي لا يتجاوز 10% ولا يقل عن 5% من النتيجة السابقة.

- نسبة الترحيل من جديد 100% في سنة 2023 وهذا يدل على أن المؤسسة لم توزع أرباحها.

-النتيجة الصافية لسنة 2023 كانت إيجابية، بزيادة قدرها 70.09%وهذا مؤشر جيد على استقرار المؤسسة (X) وزيادة قدرتها المالية.

– فحص وتحليل الخصوم غير الجارية:

جدول رقم (15): الخصوم غير الجارية

الخصوم غير الجارية	القيمة الإجمالية في 2023/12/31	القيمة الإجمالية في 2022/12/31	الفرق		%
			القيمة		
			+	-	
الموردون والحسابات الملحقة	50714618,76	46 757102,33	3 957516,43	-	8,46
الضرائب	1179673,34	1918103,08		738429,74	-38,50
ديون أخرى	16424102,83	136325,00	16287777,83		11947,76
خزينة الخصوم	-	-	-	-	-
مجموع الخصوم الجارية	68318394,93	48811530,41	20245294,26	738429,74	39,96

المصدر: من إعداد الطالبتيناعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات في لسنة 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

– أن نسبة الموردين في سنة 2023 زادت بـ 8,46% مقارنة بالسنة 2022 وهذا يدل على أنها ليست جيدة وذلك بسبب الارتفاع الكبير للديون من خلال زيادة نشاط المؤسسة (x)،مع العلم ان هذه المؤسسة تقوم بخدمات مابعد البيع أي زيادة في موردي المخزونات وبالأخص موردي قطع الغيار بالإضافة الى وموردي الخدمات، ولهذا**يفضل تقليص مبلغ الموردين.**

– تراجعا في قيمة الضريبة بنسبة% 38,50-للسنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهذا يدل على أن المؤسسة (x) شرعت في تصحيح القواعد الخاضعة للضريبة للسنة السابقة 2022 أي دفعتالتزاماتها الضريبية مثل IRG; TAP; TVA;حقوق الطابع عند البيع نقدا.....

-الديون الأخرى ارتفعت بنسبة 947,76 11 % في سنة 2023 مقارنتا بنظيرتها 2022 وهذا قد يرجع الى زيادة في القوى العاملة ومصاريف الموظفين كالمميزات الممنوحة من الضمان الاجتماعي CNAS، مستحقات الموظفين،حساب الشركاء .....

ثانيا: فحص وتحليل جدول الحسابات النتائج للمؤسسة (X) للفترة ما بين 2023/2022

جدول رقم (16): تغير في رقم الأعمال للفترة 2022-2023

الحساب	2023	2022	الفرق	%
رقم الأعمال	124717590,89	6101154,37	118616436,52	1977,16
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع				
إنتاج مثبت				
إعانات الاستثمار				
إنتاج السن المالية				
المنتجات الشغيلية الأخرى	85314,99		85314,99	%100
منتجات مالية				
استرجاع خسائر القيم والمؤونات				
إجمالي المنتجات في الأنشطة التشغيلية	124802905,88	6101154,37	118701751,51	1945.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع رقم الأعمال بمعدل نمو قدر ب1945.5%ما يعادل 118701751,51دج لسنة 2023، وذلك بحكم طبيعة نشاط المؤسسة (**بيع السيارات الجديدة قيمتها كبيرة جدا**)حيث زادةالطلب عليها مما سمح للمؤسسة بزيادة مبيعاتها خلال سنة2023.

- الأعباء:

جدول رقم (17): تغيرات الأعباء

الحساب	2023	2022	الفرق	%
مشتريات مستهلكة	103948164,20	4762408,74	99185755,46	2082,68
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	6893831,67	173561,36	1957861,57	1128,05
إجمالي الاستهلاكات	**110841995,87**	**4935970,10**	**105906025,77**	**2145,60**
أعباء المستخدمين	9641137,30	544670,00	9096467,30	1670
الضرائب والرسوم	1933146,79	236,28	1932910,51	818059,29

أعباء تشغيلية أخرى	826,04	1000,00	-173,96	-17,39
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	60192,50	-	60192,50	100
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	-	-	-	-
أعباء مالية	-	-	-	-
الضرائب المستحقة	605670,00	161277,99	444670,00	275,54
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-	-	-	-
إجمالي أعباء الأنشطة العادية	**123082968,50**	**5643148,38**	**117439820,12**	**2081,10**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

نلاحظ من خلال الجدول:

-أن قيمةاجمالي أعباء الأنشطة العادية خلال 2023 قدرت بنسبة **2081,10%**أي بزيادة معتبرة مقارنة بالسنة المالية 2022 وهذا يدل على زيادة حاجةالمؤسسة للمشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى والتي قدرت ب**145,60 2**%، وكذا زيادة في عدد العمال (مؤسسة جديدة بحاجة لموظفين)مما ترتب عنه أعباء بنسبة**670 1% من أجور ومستحقات اخرى**، وكذا ضرائب مختلفة ورسوم نسبتها **818059,29%** جد معتبرة لأن المؤسسة تأسست في سنة 2022(بداية حياتها)،وفي سنة 2023زاد نشاطها وتوسعها بقوة مما ترتب عنها هذه الفرقات المعتبرة.

ثالثا: فحص وتحليل جدول التدفقات النقدية

نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية لإعداد جدول مختصر للتدفقات النقدية تعذر علينا التحليل اللائق.

المبحث الثالث: عرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

بعد انتهاء محافظ الحسابات من الإجراءات القانونية التي يتبعها يقوم في هذه المرحلة بغرض إعداد التقارير بشأن مدى صحة وجود البيانات المثبتة في القوائم المالية وإبداء رأيه.

المطلب الأول: التقرير العام لمحافظ الحسابات

مساهمي الشركة (x)

مكتب محافظ الحسابات والمحاسبي المعقد

التقرير العام (تحفظ)

بيان الرأي حول البيانات المالية

أيها السادة:

تنفيذا لمهمتنا كمراقب حسابات ووقفا للأحكام التشريعية المختلفة في هذا المجال قمنا بفحص البيانات المالية المتعلقة للسنة المالية حول مراجعة الحسابات السنوية، من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023 البيانات المالية المرفقة في 31 ديسمبر 2023 تظهر ما يلي:

- إجمالي الميزانية 72496338,30 دج.
- رقم الأعمال124717590,89 دج.
- نتائج التشغيل2301310,93 دج
- النتيجة المحاسبية قبل الضرائب: 2325607,38 دج.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: 1719937,38 دج.

مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية:

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، ووفقا للمعايير المحاسبية والقوانين واللوائح المعمولة بها عموما والمطبقة من قبل المؤسسة وتتمثل هذه المسؤوليات فيما يلي:

- العمل بالمحاسبة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 بشأن نظام المحاسبة المالية والنصوص.

- تصميم وتنفيذ ومراقبة الرقابة الداخلية المتعلقة بالمؤسسة والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيالي أو الخطأ، وكذلك تحديدا للتقديرات المحاسبية المعقودة في هذه الظروف.

● يجب على الإدارة إبلاغ المدقق القانوني بأي حقائق قد تؤثر على البيانات المالية التي تصبح على علم بها خلال الفترة ما بين تاريخ تقرير التدقيق والتاريخ الذي يتم فيه اعتماد البيانات المالية.

مساءلة المراجع:

إن مسؤوليتنا كمحافظ الحسابات هو إبداء رأينا المستقل حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا، لقد أجرينا تدبيقا وفقا للمعايير المهنية المطاقة في الجزائر.

إنا نتعرض للسرية المهنية وفقا لأحكام المادة 71 من القانون رقم 10-1 المذكور أعلاه.

نود التأكد على أنه بسبب استخدام أسلوب المسح والقيود الأخرى ذات الصلة لمراجعة الحسابات وكذلك القيود اللازمة لتشغيل أي نظام محاسبي ومراقبة داخلية فخطر اكتشاف الأخطاء الجوهرية سواء جاءت من الاحتيال، أو نتيجة أخطاء لا يمكن القضاء عليها تماما.

ولهذه الأسباب لا يمكن أن تؤكد لكم أنه يمكن تحديد أي قصور كبير في النظام المحاسبي والرقابة الداخلية تؤدي إلى أخطاء مادية.

فإذا كان من ملاحظة هذه العيوب أثناء عمليفلن أتردد في الإبلاغ عن الفور.

إبداء الرأي حول الحسابات السنوية:

لقد أجريت عملية التدقيق الخاصة بالمؤسسة وفقا للمعايير المهنية وتتطلب هذه المعايير التنفيذ بعناية للحصول على ضمان معقول بأن الحسابات السنوية لا تحتوي على أي شذوذ كبيرة.

- يتكون التدقيق من فحص الأدلة التي تبرر البيانات الواردة في هذه الحسابات عن طريق أخذ العينات.
- يتضمن أيضا تقييم المبادئ المتبعة والتقديرات الهامة المستخدمة في إعداد الحسابات المالية وتقييمها عرضها العام.

أشهد أن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقية وعادلة لنتائج عمليات السنة المالية 2023 وكذلك الوضع المالي لأصول المؤسسة (X) في نهاية هذه السنة المالية.

مدقق الحسابات القانونيقالمة في:../../..

فمن خلال قراءتنا لتقرير محافظ الحسابات لسنة 2023، نجد أنه أبدى مجموعة من الملاحظات حول ما اكتشفه بالمؤسسة (X) من خلال عمله كمدقق خارجي:

– على المؤسسة محاولة العمل على تقرير محافظ الحسابات والتمعن فيها وذلك لتحقيق أهدافها المسطرة ولضمان سمعتها وذلك لأن محافظ الحساب تحت تصرف كل من مستخدمي القوائم المالية وكذا محيط المؤسسة (مستثمرين، مقرضين ...).

وكخلاصة عامة نقول أن محافظ الحسابات له دور كبير في محاولة اكتشاف كل من نقاط الضعف والقوة وجل الأخطاء المختلفة سواء عن قصد أو دون ذلك وبالأخير يعطى للمؤسسة محل التدقيق فرصة لتدارك الأخطاء والنهوض بالمؤسسة.

المطلب الثاني: التقارير الخاصة

إن التقارير الخاصة هي مجموعة من معلومات إضافية وملائمة يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية ومرفقة جنبا إلى جنب للتقرير العام فمن بين هذه التقارير الملحقة نجد ما يلي: تقرير عن الاتفاقيات المنظمة مكتب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تقرير خاص على

1– تقرير عن الاتفاقيات المنظمة

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص على الاتفاقيات التنظيمة (المؤسسة .... ذات أسهم xxxx)

أيها السادة:

وفقا للمادة 628 المرسوم التشريعي رقم 93/08 بتاريخ: 1993/04/24، المعدل والمتمم للمادة 627 من الأمر 75/79 بتاريخ 1975/09/26 المتعلق بقانون التجارة والمحدد بتاريخ 2005/02/26، على أن جميع الاتفاقات المبرمة بين المؤسسة وواحدة من مديرها بشكل مباشر أو غير مباشر، يجب أن يكون قبل وتحت عقوبة البطلان خاضعا لترخيص اجتماع المساهمين ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تعلم أن: الاتفاقيات المنظمة هي اتفاقيات أخرى غير تلك المتعلقة بالعمليات الحالية والمبرمة في ظل ظروف عادية والتي تحدث بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال وسيط بين المؤسسة (X) وجميع الأشخاص المهنيين وبتطبيق الأمر نفسه على الاتفاقيات بين المؤسسة ومؤسسة أخرى، إذا كان أحد مديري المؤسسة مالكا أو شريكا أو غير شريك أو مديرا عاما أو مديرا للمؤسسة فإن المدير يكون في إحدى الحالات المنصوص عليها ملزما بإعلان أمام مجلس الإدارة المنتخب للمؤسسة.

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد قالمة

في:....

02- الاتفاقيات المبرمة خلال السنة المالية

خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 لم ترصد أي اتفاقيات مبرمة أو مزايا خاصة ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لم يطلعنا مجلس الإدارة على أي اتفاق من هذا النوع المنصوص عليه في المادة 628 منمن قانون التجارة.

03- التقرير عن المبلغ الإجمالي لخمسة (05) أو عشرة 10 أعلى أجر

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص على المبلغ الإجمالي لخمسة (05) أو عشرة (10) أعلى أجل (المؤسسة ذات أسهم xxxx)

أيها السادة:

بموجب المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم: 93/08 المؤرخ في 1993/02/24 المعدل والمتمم للمادة: 627 من الأمر 75/19 المؤرخ في 1975/09/26 بشأن القانون التجاري المحدد في 2003/08/26 يجب على المؤسسة (x) إبلاغ ما يلي الأجر الإجمالي بما في ذلك جميع المزايا والمخصصات التي حصل عليها بغض النظر عن شكلها ومؤهليها، باستثناء التعويضات النفقات غير الثابتة.

الأجور المدفوعة للموظفين العاملين حصريا وبشكل دائم لدى المؤسسة والرواتب بدوام جزئي والرواتب التي تدفع الموظفين العاملين في فروع بالخارج.

بالنسبة لهذه النقاط يجب أن تعلم المؤسسة (x) لم يقم بهذا النوع من الدفع وبما أن عدد هؤلاء الأشخاص خمسة، مما يسمح لنا بأن نقدم لكم أدناه الأجر الإجمالي بما في ذلك جميع المزايا والبدلات التي حصلوا عليها، مهما كان شكلها مؤهلاتها باستثناء سداد النفقات غير الثابتة التي توقفت في: 2023/12/31 بمبلغ صافي إجمالي بـ: 8069468,00 دج.

ولتحقيق ذلك يمكن أن تؤكد لأعضاء الجمعية العامة للمؤسسة المؤسسة (x) أن المبلغ التوصيلي للأجر الإجمالي يتفق مع المعلومات التي حصلت عليها والتي قمنا بالتحقيق منها مسبقا وعلى هذا الأساس نعلن أنالأجر الإجمالي المنصوص عليه في الأحكام القانونية منظم وصادق وأمين.

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في.../.../..

4- تقرير عن المزايا الخاصة الممنوحة للموظفين

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص عن المزايا الخاصة الممنوحة للموظفين (المؤسسة ... ذات أسهم xxxx).

أيها السادة

وفقا لأحكام المادة رقم 25 من القانون رقم 10/01 بتاريخ 2010/06/29 الذي ينص على أنه يجب إعداد تقرير خاص عن المزايا الممنوحة للموظفين وفق أحكام المادة رقم 02-136 من مرسوم وزارة المالية المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التطور والمحاسبة وفق المادة رقم 02-136 التي تنص على أنه: «في نهاية كل سنة مالية، يتم تسجيل مبلغ التزامات الكيان من حيث المعاش التقاعدي ومكملات التقاعد والتعويضات البديلة المستحقة عن التقاعد أو المزايا المماثلة لأعضاء موظفيه وشركائه والمسؤولين التنفيذين في المؤسسة في شكل مخصصات، ويتم تحديد هذه المخصصات على أساس القيمة الحالية لجميع التزامات الكيان اتجاه موظفيه باستخدام افتراضات حسابية مناسبة».

لذا نعلم أن المزايا الخاصة الممنوحة لموظفي مؤسسة (X) نقدا أو عينا هي تلك التي لا تتوافق مع الأجر العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة وبعد التحقق من الجانب الاجتماعي للمؤسسة (X) يمكننا أن نستنتج ونشهد بأن المؤسسة لا تدفع أي فوائد خاصة خارج العناصر التعاقدية.

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في ../.../...

5- تقرير عن تطور في النتائج خلال السنوات المالية الخمس (05) الماضية

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول تطور في النتائج خلال السنوات المالية الخمس (05) الماضية

أيها السادة:

طبقا لأحكام المادة 678 من المرسوم رقم 75-09 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق بقانون التجارة، المكمل والمعدل بالمرسوم التشريعي: 93-08 المؤرخ في 1993/04/25، أشهد بأن النتائج المحاسبية الصافية التي حققتها المؤسسة (X) خلال السنوات المالية الخمس الماضية المنتهية في 2023/12/31 موزعة على النحو التالي:

البيان	النتائج (+ الربح و- الخسارة)
2022	+458005,99
2023	+1719937,38

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في: ../../..

06- تقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص عن إجراءات الرقابة الداخلية

أيها السادة:

وبشكل عام فإن التعليقات والنتائج المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والإجراءات والتي تم صياغتها في تقرير التدقيق السابق لا تتضمن أي تعليقات خاصة.

محافظ الحسابات قالمة ../.../...

07- تقرير استمرارية الأعمال

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص باستمرارية الأعمال

أيها السادة:

طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 20 من المرسوم التشريعي رقم: 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-79 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بقانون التجارة والمحدد بتاريخ: 2005/02/26.

نبلغكم أن حسابات المؤسسة الحالية في: 2023/12/21 تقدر حقوق الملكية بـ: 379431974 دج.

وتم حساب هذه الوضعية على أساس الأرقام المحاسبية كما هو موضح في الميزانية العمومية للمؤسسة اعتبارا من 2023/12/31 على النحو التالي:

الرصيد	البيان
2.000.000.00	رأس المال المصدر
-	الأقساط والحتياطات- الاحتياطات الموحدة (1)
1719937238	النتيجة الصافية -النتيجة الصافية للمجموعة (1)
458005,99	حقوق الملكية الأخرى – الأرباح المحتجزة
4177943,37	إجمالي حقوق الملكية (1)

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في: .../../...

08- تقرير عن حيازة أسهم الضمان

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول حيازة أسهم الضمان

أيها السادة:

طبقا لأحكام المادة 621 من الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بقانون التجارة، المكمل والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 فإن المؤسسة لا تمتلك أي أسهم ضمان.

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في .../../..

09- تقرير عن عملية زيادة رأس المال

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص عن عملية زيادة رأس المال

أيها السادة:

طبقا لأحكام المادة 700 من الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بقانون التجارة، المكمل والمعدل بالمرسوم التشريعي 08-93 بتاريخ 1993/04/25 لم تقم المؤسسة بزيادة رأس المال.

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمدقالمة في ../../...

10- تقرير عن عملية تخفيض رأس المال

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول عملية تخفيض رأس المال

أيها السادة:

طبقا لأحكام المادة 712 من الأمر رقم 75-09 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بقانون التجارة المكمل والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-08المؤرخ في 1993/04/25 لم تقم المؤسسة بأي تخفيض في رأس المال.

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

قالمة في ../../..

11- تقرير بشأن إصدار الأوراق المالية الأخرى

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائيتقرير خاص حول تقرير بشأن إصدار الأوراق المالية الأخرى

أيها السادة:

لم تصدر المؤسسة أي أوراق مالية أخرى

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي قالمة في ../../..

12- تقرير عن توزيع الأرباح المؤقتة

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول توزيع الأرباح المؤقتة

أيها السادة:

لم تقم المؤسسة بتوزيع أي دفعات مقدمة بشأن أمور واضحة

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات الخبير القضائيقالمة في ../.../..

13- تقرير عن تحول شركات المساهمة

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول تحول الشركات المساهمة

أيها السادة:

لم تخضع المؤسسة لأي تحول قانوني حتى 2023/12/31

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

قالمة في ../.../..

14- تقرير عن الشركات التابعة والمساهمة

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي

تقرير خاص حول الشركات التابعة والمساهمة

طبقا لأحكام المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بالعمليات وكذلك عن المعلومات الواردة في الملحق بالقوائم المالية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فإن المنشأ لهذا الغرض فإن المؤسسة ليس لها أي مشاركة في مؤسسات أخرى ولا تسيطر على مؤسسات أخرى حتى 2023/12/31

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي قالمة في ../.../..

إلى السيد المدير:

هذه هي النقاط الرئيسية التي نود لفت انتباهكم إليها والتوصيات التي يمكننا تقديمها فيما يتعلق بالبيانات المالية لمؤسستكم لعام 2023

نشكركم السيد المدير على ثقتكم في أداء مهمتنا كما نود أيضا بشكر السيد المدير والسادة الإداريين على تفهمهم لنا وجميع كبار المديرين وكذا جميع المسؤولين في الهياكل على تواجدهم وترحيبهم بها

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي قالمة في ../.../..

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية في مكتب محافظ الحسابات، اتضح لنا انه شخص مرخص قانونيا ومؤهل للمصادقة على صحة وموثوقية القوائم المالية، من خلال مراجعة حسابات المؤسسة وفي حالة اكتشافه للأخطاء او الغش يبلغ المؤسسة عن ذلك في تقريره، مقدما نصائح لتفاديها مستقبلا، مما يزيد من شفافية وصلاحية القوائم المالية.

فبهذا يلعب محافظ الحسابات دورا هاما وحساس في تعزيز القوائم المالية.

ومن جهة أخرى أفادنا محافظ الحسابات بنموذج تقرير حول تدقيق الحسابات للقوائم المالية، تعرفنا من خلاله على طريقة عمله وكيفية المصادقة على القوائم المالية، وتقييمه للنظام الرقابي، وكيفية إعداد التقرير النهائي.

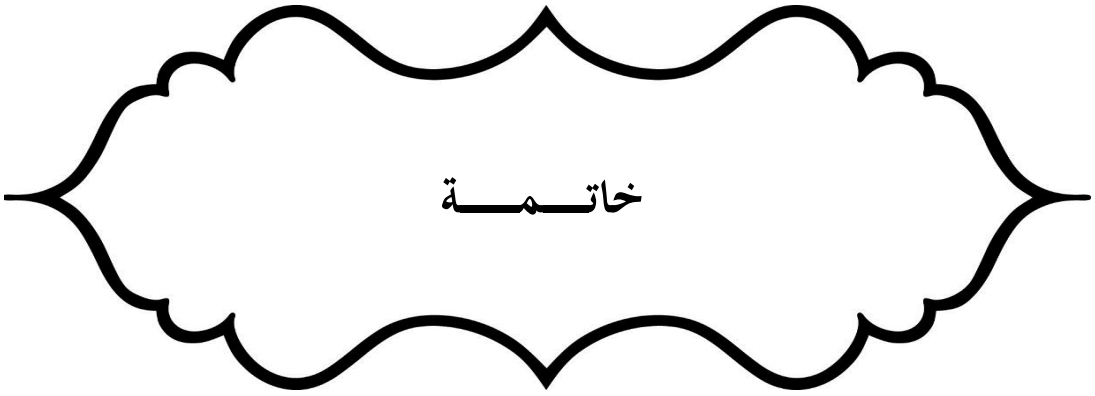
خاتـــمـــة

إن الدور الأساسي لمحافظ الحسابات هو فحص الحسابات والقوائم المالية للتحقق من تطبيق المبادئ الأساسية للمحاسبة وكذا المعايير المهنية بطريقة متجانسة، والهدف منها هو اعداد التقرير الذي بدوره يوضع تحت تصرف مستخدمي قوائم المالية وكذا الملاحق سواء داخلها أو خارجها، فبوجود رأي مهني خارجي (محافظ الحسابات) وبتوافر الخبرة والمعرفة المناسبة يزيد من الاعتماد على القوائم المالية ويرفع من المصداقية فيها، ويلعب دورا فعالا في البيئة الاقتصادية لا سيما تقييم جودة القوائم المالية.

فمن خلال تناولنا للموضوع دور محافظ الحسابات في مصداقية القوائم المالية ولمعالجة إشكالية البحث التي تدور حول: **ما دور محافظ الحسابات وكيف يساهم في تعزيز القوائم المالية؟**

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

الدراسة الميدانية كانت بمكتب محافظ الحسابات "زقاولة محمد" حيث قمنا بالتعرف عليه وكذا مختلف الإجراءات التي يتبعها في أداء عمله، وكيفية إعداد التقرير النهائي.

فقمنا بدراسة مؤسسةLa sarl guelma truckServiceالتي اخترناها كدراسة حالة كمحاولة إسقاط بين الجانب النظري التطبيقي لمحافظ الحسابات.

أولا: نتائج اختيار الفرضيات

1- الفرضية الأولى: اعتماد التدقيق المحاسبي على مجموعة من المعايير المتعارف عليها من شأنه تقرير المصداقية للقوائم المالية، حيث يقوم محافظ الحسابات بتدقيق عناصر القوائم المالية، من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وكذا فحص كل ما يشاء وجود ملكية الأصل وكذا التأكد من تسجيله.

2- الفرضية الثانية: إن محافظ الحسابات يتمتع بالكفاءة المهنية من استقلاليته أثناء أداء مهامه من مراقبة وتدقيق الحسابات وكذا إبداء رأيه الفني المحايد حول موثوقية القوائم المالية صحيحة فالمدقق الخارجي يكون بعيدا كل البعد في محيط المؤسسة، مما يكرس ثقة المعلومة المحاسبية.

3- الفرضية الثالثة:عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم بناء على قواعد ومعايير، تمر الدورة المحاسبية بمجموعة من المراحل ابتداء من عملية إدخال البيانات بناء على الوثائق محاسبية يتم معالجتها يدويا وإخراجها في شكل معلومات محاسبية يتم عرضها على شكل قوائم مالية وتقارير وفقا للمعايير المتعارف عليها وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

4- الفرضية الرابعة: الدور الرئيسي لمحافظ الحسابات هو فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى والغرض من هذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية توضع كحد...

ثانيا: نتائج الدراسة

بناء على ما ورد في دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغييرا في حصيلة القوائم المالية لدى المؤسسة.

2- إن القوائم المالية معدة وفق النظام المحاسبي المالي ينتج معلومات واضحة وصادقة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، فمن خلالها تزيد الثقة بين المتعاملين.

3- إن مهنة التدقيق تتوفر على عدة معايير يستعين بها محافظ الحسابات لأداء مهامه وبكل أنواعه المختلفة.

4- ضرورة التدقيق في المؤسسات مهما كان نشاطها.

5- إن محافظ الحسابات يتمتع بكافة الحقوق، كما عليه واجبات ومسؤوليات.

6- لابد على محافظ الحسابات أن يتبع منهجية معينة في عمله، وذلك بتخطيط دقيق للحصول على أدلة إثبات لإبداء رأيه الفني المحايد والمستقل حول القوائم المالية، وإعداد التقرير كمرحلة نهائية تبين نتائج التدقيق.

7- من المهام الرئيسية لمحافظ الحسابات هو فحص الحسابات والقوائم المالية وذلك بصدد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سلمية وذلك من أجل إعداد التقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية وتوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم.

8- إن مصداقية محافظ الحسابات لصدق وعدالة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة محل التدقيق من ثقة المستخدمين وكذا المستثمرين، وتحظى بمكانة مالية اقتصادية معتبرة.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات لمحافظي الحسابات والمؤسسات الاقتصادية وكذا مستخدمي المعلومة المحاسبية ولذلك نهدف للحصول على معلومات ذات مصداقية للتعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويمكن إيجازها فيما يلي:

- لا بد من توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية في الثقة في آرائهم عن صدق وعدالة هذه القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة وكذا نتائج أعمالها.
- الالتزام التام من قبل محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني والآداب المهنية فهو الأساس للاسترشاد به عند قيامه بعملية التدقيق مما يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية.
- على المدقق المشاركة في ندوات علمية متخصصة «محاضرات وإرشادات عمل» وكذا الدورات التدريبية للسعي المستمر نحو تطوير أدائهم.
- إلزامية إقامة نظام رقابة داخلية في كل المؤسسات والعمل على تفعيله والالتزام الصارم بإجراءات النظام الرقابي.
- ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المعني وإلا ستفقد المعلومة مصداقيتها وكذا الإفصاح عنها بطريقة يسهل فهمها.
- على المنظمات المهنية القيام بفحص مختلف حالات الغش والتصرفات الغير القانونية، وذلك بهدف معرفة الأساليب التي استخدمت لإجراء التلاعبات في القوائم المالية، والطرق التي اتبعت لإخفاء ذلك.
- اتباع المدققين سياسة رقابة الجودة في أعمالهم، لتحسين خدماتهم المقدمة، كما من شأنه رفع قيمة مهنة المدقق والنهوض بها.
- العمل على تحسين نظام المعلومات المحاسبية وتكييفها مع متطلبات الإطار الجديد للتسيير للحصول عليها بطريقة فعالة، من خلال الاستفادة الكاملة من خدمات المدقق الخارجي واعتماد على التدقيق الداخلي، وذلك بربح الوقت والتكلفة لاتخاذ مختلف القرارات الصائبة.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم محاولتنا الإلمام بجوانب دراستنا إلا أن البحث العلمي مهما كانت درجته لا يمكنه أن يخلو من القصور سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، فموضوع محافظ الحسابات واسع فما تطرقنا إليه في بحثنا جزء صغير ويكون كمنطلق لبحوث مستقبلية لتكملة ما لم نشمله أو التطرق إليه أثناء دراستنا.

ونأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع ودراسة محاور جديدة:

- قدرة محافظ الحسابات في اكتشاف الغش حسب قانون 10-01.
- فعالية تقرير محافظ الحسابات في توصيل رأيه لمختلف مستخدميه.

- مساهمة التدقيق الخارجي في اكتشاف نقاط الضعف والقوة لنظام الرقابة.
- أثر إلزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية على عملية التدقيق.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- أمين أحمد السيد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

2- أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

3- أحمد طرطار عبد العالي منتصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد scf**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.

4- إشتوي إدريس عبد السلام، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار الجامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008.

5- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

6- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة –منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

7- أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، المملكة السعودية الهاشمية، 2015.

8- حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، المراجعة نظريا، دار الكتب الوطنية، بنغازي؛ ليبيا، 2003.

9- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.

10- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006.

11- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية والنظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

12- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

13- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية**، ط 4، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

14- خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات، القاهرة، ط 1، 2010.

15- خالد جمال الجعرات، **معايير التقارير المالية الدولية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007.

16- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار النشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.

17- رأفت محمود سلامة وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

18- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**،الجزء الثاني مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009.

19- طارق حمادة، **معايير التقارير المالية الدولية، الاستثمارات الثقافية**، مصر، 2006.

20- طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

21- طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

22- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جلطيلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2011.

23- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2، 2010.

24- عبد الناصر إبراهيم، إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

25- عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية –نظرية وتطبيق**، الطبعة الخامسة، الجامعة الأردنية، 2015،

26- زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، عمان، دار الراية، الطبعة الأولى، 2009.

27- غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة –الناحية النظرية**، دار الميسرة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

28- محمد طواهري التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإدارة النظرية والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

29- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، **المحاسبة الإدارية**، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

30- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كمال محمد، **المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

31- يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق والتوزيع، الأردن، 2009.

32- الحسين مهدي مأمون، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

33- داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقدة، دار المنشورات الحقوقية، اتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت، لبنان، 2010.

34- ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل –المريخ المملكة العربية**، السعودية، 2002.

ب– الأطروحات والرسائل:

– أطروحات الدكتوراه

1- بولحبال فريد، **أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات**، دراسة مجموعة شركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2018.

2- خليدة غابي، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المراجعة الخارجية**، شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016/2015.

3- ديلمي ناصر الدين، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 03.

4- شريفي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية –أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

5- صبرينة عمروش، **الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم المالية والمحاسبة، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

6- عامر حاج دحو، **أهمية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرارات أطراف ذوي مصلحة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير وعلوم التسيير، جامعة أدرار.

7- مسيف خالد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8- دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

9- بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في استخدام المعلومة المحاسبية–دراسة عينية من المؤسسات الاقتصادية**، شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009.

10- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

- **الرسائل:**

1- حمد الهادي ضيف الله، **دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2009.

2- سليم بن رحمون، **وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير محاسبة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

3- الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعاييرالمحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير فرع علوم تجارية، تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2014-2015.

4- لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010.

5- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي في منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.

6- موسى شرقية، **الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر، 2014/2013.

7- عائشة طالبي، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي**، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.

8- بومعزة مروة، **مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية**، مذكرة ماستر، قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

ج- الملتقيات والمؤتمرات

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية الرقابة والجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات أخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء الأول، 2010.

2- أحمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في التوحيد المحاسبي العالمي وايجاد لغة محاسبة مشتركة**، مداخلة الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-15 أكتوبر 2009.

3- سهاموسى، قراح خالد، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة.

4- صبا يحي نوال، **أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي.

5- قضالي إلياس، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة للملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25- 26 ماي 2010.

6- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية الرقابة والجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات أخرى وخدمات ذات علاقة**، الجزء الأول، 2010.

- **مجلات ومقالات:**

1- أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة المدير، المجلد 07، العدد 02، بالجزائر، 2020.

2- زيان قدير وآخرون، **دور الإفصاح المالي المحاسبي في الرفع عن جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة**، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021.

3- مي خليل إبراهيم الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة الباحث كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011.

4- بدر الدين فاروق، نصر الدين حامد أحمد (سنة 2013)، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، رقم المجلد (14).

5- بدر الدين سلامة، نصر الدين حامد أحمد (2013)، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية.

6- بطرس ميالة، **العوامل المؤثرة في كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

7- رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات،«**أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الخارجي في اتخاذ القرار الانتمائي في البنوك التجارية الأردنية**»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، جامعة الأردن، عمان، 2012.

8- زوليخة نور الدين، **مطبوعة التدقيق المالي**، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

9- قروين حاج قويدر، أبو بكر الصديق فيداوي –، **الإطار القانوني والمهني لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر** –مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، الجزائر.

10- محمد الهادي ضيف الله –أحمد الصالح سباع–،**دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس، 2018.

11- مها رمزي ورمزي بجاوي، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، دمشق، سوريا، 2008.

12- مجدي مليجي عبد الحكيم، **أثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**، دراسة تطبيقية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

د- القوانين والمراسيم

1- أمر رقم 75-59 مؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المادة 715 مكرر 04، 2005.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008.

4- القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 2010/07/11، الجزائر.

5- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 156/08، جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجزائر المؤرخ في 8 ماي 2008.

6- الجريدة الرسمية، العدد 24 الصادر في أفريل 2014.

7- القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقسيم والمحاسبين ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

8- الجريدة الرسمية، قانون 10-01 المادة 27 المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق لـ 11 يوليو 2010، العدد 7/2.

2- المراجع باللغة الفرنسية

1- Khaled Thabet, **Guide d'elobration des états financius**, Edition de contribution à la littérature d'entreprise, 2001.

2- Memento pratique, **Audit et cominissariat au comptes,** 2016-2016, edition Francis le feluvre, France 2014.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): ميزانية الأصول

Bilan actif

Noms de l'entreprise ; **SARL GUELMA TRUCK SERVICE**
Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA**
Exercice clos le : **31/12/2023**
Nombre de mois de l'exercice : **12**

		2023			2022
	ACTIF	Brut	Amort -Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANT	ACTIF NON COURANT				
	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	25 000,00		25 000,00	
	Immobilisation corporelles				
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autre immobilisation corporelles	21 444 789,00	60 192,50	21 384 596,00	20 576 389,00
	Immobilisations en concession				
	Immobilisation en cours				
	Immobilisations financières				
	Titres mis en équivalence				
	Autres participations et créances rattachées				
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	2 142 000,00		2 142 000,00	
	Impôts différés actif				
	TOTALE ACTIF NON COURANT	23 611 789,00	60 192,50	23 551 596,00	20 576 389,00
ACTIF COURANT	ACTIF COURANT				
	Stocks et en cours	16 338 869,56		16 338 869,56	14 909 061,51
	Créances et emplois assimilés				
	Clients	26 541 870,45		26 541 870,45	5 122 974,71
	Autres débiteurs	322 385,19		322 385,19	
	Impôts et assimilés	3 976 959,54		3 976 959,54	8 192 448,91
	Autre créances et emplois assimilés				
	Disponibilités et assimilés				
	Placements et autres actifs financiers courants				
	Trésorerie	1 764 657,06		1 764 657,06	2 468 662,27
	TOTAL ACTIF COURANT	48 944 741,80		48 944 741,80	30 693 147,40
	TOTAL GENERAL ACTIF	72 556 530,80		72 556 530,80	51 269 536,40

الملحق رقم (2): ميزانية الخصوم

Bilan PASSIF

Noms de l'entreprise ; **SARL GUELMA TRUCK SERVICE**
Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA**
Exercice clos le : **31/12/2023**
Nombre de mois de l'exercice : **12**

	PASSIF	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis (ou compte de l'exploitant)	2 000 000,00	2 000 000,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves (réserves consolidées)		
	Ecart de réévaluation		
	Ecart d'équivalence		
	Résultat net (résultat part du groupe)	1 719 937,38	458 005,99
	Autres capitaux propres-rapport à nouveau	458 005,99	
	Part de la société consolidant		
	Part des minoritaires		
	Total I	**4 177 943,37**	**2 458 005,99**
PASSIF NON COURANTS	**PASSIFS NON COURANTS**		
	Emprunts et dettes financières		
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provision et produits comptabilisés d'avance		
	Total passif non courants II		
PASSIFS COURANTS	Passifs courants		
	Fournisseurs et comptes rattachés	50 714 618,76	46 757 102,33
	Impôts	1 179 673,34	1 918 103,08
	Autres dettes	16 424 102,83	136 325,00
	Trésorerie passif		
	TOTAL PASSIFS COURANTS III	68 318 394,93	48 811 530,41
	TOTAL GENERAL PASSIF	72 496 338,30	51 269 536,40

الملحق رقم (3): جدول النتائج الطبيعي

COMPTES DE RESULTAT PAR NATURE

Noms de l'entreprise ; **SARL GUELMA TRUCK SERVICE**
Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA**
Exercice clos le : **31/12/2023**
Nombre de mois de l'exercice : **12**

	2023	2022
Ventes et produits annexes	124 717 590,89	6 101 154,37
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	124 717 590,89	6 101 154,37
Achets consommés	103 948 164,20	4 762 408,74
Service extérieurs et autres consommations	6 893 831,67	173 561,36
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	110 841 995,87	4 935 970,10
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	13 875 595,02	1 165 184,27
Charge de personnel	9 641 137,30	544 670,00
Impôts, taxes et versements assimilés	1 933 146,79	236,28
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 301 310,93	620 277,99
Autres produits opérationnels	85 314,99	
Autres charges opérationnelles	826,04	1 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	60 192,50	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	2 325 607,38	619 277,99
Produits financiers		
Charges financières		
VI- RESULTAT FINANCIER		
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	2 325 607,38	619 277,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	605 670,00	161 272,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		
TOTLA DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	124 802 905,88	6 101 154,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	123 082 968,50	5 643 148,99
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 719 937,38	458 005,99
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charge) (à préciser)		
IX- RESUMTAT EXTRAORDINAIRE		
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 719 937,38	458 005,99
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
Dont part des minoritaires (1)		
Part du groupe (1)		

الملحق رقم (4): جدول التدفقات النقدية

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Noms de l'entreprise ; **SARL GUELMA TRUCK SERVICE**
Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA**
Exercice clos le : **31/12/2023**
Nombre de mois de l'exercice : **12**

LIBELLE	NOTE	2023	2022
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		127 286 764,88	2 153 753,72
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		129 158 777,78	1 776 477,54
Intérêts et autres frais financiers payés		79 258,71	5 200,00
Impôts sur les résultats payés		3 126 724,28	-96 586,09
Opérations en attente de classement (47) !!!!			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-5 077 995,89	468 662,27
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Subventions reçu			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-5 077 995,89	468 662,27
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		8 879 386,98	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		2 142 000,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-11 021 386,98	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-15 395 377,00	
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activité de financement ©		15 395 377,00	
Incidences des variations des taux de charge sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-704 005,87	468 662,27
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		2 468 662,27	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 764 657,06	2 468 662,27
Variation de trésorerie de la période		-704 005,21	2 468 662,27
Rapprochement avec le résultat comptable		-2 423 942,59	2 010 656,28
*****Erreur*** Ecart entre variation classe 5 et contrepartie**			

الملحق رقم (5): جدول التغيرات في حقوق الملكية

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Noms de l'entreprise ; **SARL GUELMA TRUCK SERVICE**
Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA**
Exercice clos le : **31/12/2023**
Nombre de mois de l'exercice : **12**

LIBELLE	NOTE	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESEREVES ET RESULTAT
Solde au 31 décembre N-2						
Chargement méthode comptable N-1						
correction d'erreurs significatives N-1						
Réévaluation des immobilisations N-1						
Profits ou pertes non comptabilises dans le compte de résultat N-1						
Dividendes payés N-1						
Augmentation de capital N-1		2 000 000,00				
Résultat net de l'exercice N-1						458 005,99
Solde au 31 décembre N-1						
Chargement méthode comptable N						
correction d'erreurs significatives N						
Réévaluation des immobilisations N						
Profits ou pertes non comptabilises dans le compte de résultat N						
Dividendes payés N						
Augmentation de capital N						
Résultat net de l'exercice N						1 719 937,38
Solde au 31 décembre N		2 000 000,00				2 177 943,37

الملحق رقم (6): تقرير محافظ الحسابات

I. CHAPITRE 1 : RAPPORT D'EXPRESSION D'OPINION SUR LES ETATS FINANCIERS.

1. SECTION 1- PREMIERE PARTIE : RAPPORT GENERAL D'EXPRESSION D'OPINION.

- **Présentation de l'établissement :**

SARL GUELMA TRUCK SERVICE a été créé le 11/04/2022 elle est située dans route national n°21 nechmeya wilaya de Guelma elle emploie 29 personnes.

- **Fiche signalétique :**

Raison social : **SARL GUELMA TRUCK SERVICE.**

Registre commerce :**22B0383557-00/24.**

Gérant : **ABDELAOUI MAHDI.**

Statut juridique : **SARL.**

Objet : **COMMERCE DE DETAIL DE VEHICULES AUTOMOBILES NEUFS**

Adresse : **ROUTE NATIONAL N°21 NECHMEYA W GUELMA.**

Numéro identification fiscal :**002224038355750**

Article imposition :**24022274353.**

1) INTRODUCTION :

Monsieur le gérant de la SARL GUELMA TRUCK SERVICE , en exécution de notre mandat de commissariat aux comptes, et conformément aux diverses dispositions législatives en la matière, je vous présente mon rapport sur :

- **LE CONTROLE DES COMPTES ANNUELS**

Tels qu'ils sont annexés au présent rapport et qui se caractérisent par les chiffres suivants :

• Total du bilan :	72.496.338,30 DA
• Chiffres d'affaires :	124.717.590,89 DA
• Résultats d'exploitation :	2.301.310,93 DA
• Résultat comptable avant impôts :	2.325.607,38 DA
• Résultat net de l'exercice:	1.719.937,38 DA

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES SARL GUELMA TRUCK SERVICE | 2023

- **LES VERIFICATIONS ET INFORMATIONS SPECIFIQUES,**

Prévues par la loi, relatif à l'exercice clos le : 31/12/2023

2) Opinion sur les comptes annuels :

J'ai effectué mon audit selon les normes de la profession.

Ces normes requièrent la mise en œuvre de diligence permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit consiste à examiner, par sondages, les éléments probants justifiants les données contenues dans ces comptes.

Il consiste également à apprécier les principes suivis et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes et à apprécier leur présentation d'ensemble.

J'estime que mes contrôles fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci-après.

Je certifie que les comptes annuels sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice 2023 ainsi que la situation financière du patrimoine de la SARL GUELMA TRUCK SERVICE à la fin de cet exercice.

COMMISSAIRE AUX COMPTE

GUELMA LE : 29/06/2024.

الملحق رقم (07): أتعاب محافظ الحسابات

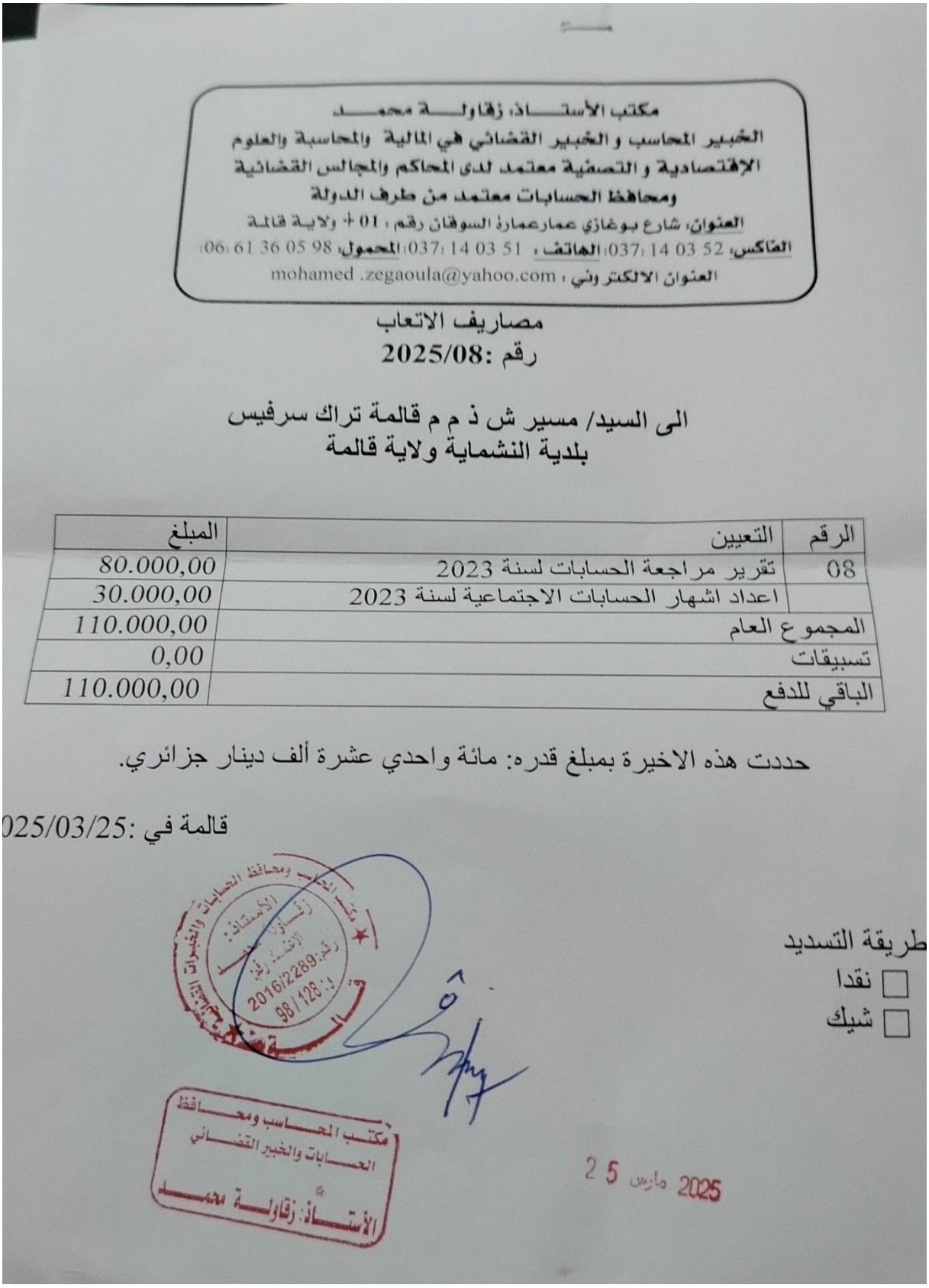

مكتب الأستاذ: زقاولة محمد
الخبير المحاسب و الخبير القضائي في المالية والمحاسبة والعلوم الإقتصادية و التصفية معتمد لدى المحاكم والمجالس القضائية
ومحافظ الحسابات معتمد من طرف الدولة
العنوان: شارع بوغازي عمار عمارة السوقان رقم : 01 + ولاية قالمة
الفاكس: 52 03 14 037؛ الهاتف : 51 03 14 037؛ المحمول: 98 05 36 61 06؛
العنوان الالكتروني : mohamed .zegaoula@yahoo.com

مصاريف الاتعاب
رقم :2025/08

الى السيد/ مسير ش ذ م م قالمة تراك سرفيس
بلدية النشماية ولاية قالمة

الرقم	التعيين	المبلغ
08	تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2023	80.000,00
	اعداد اشهار الحسابات الاجتماعية لسنة 2023	30.000,00
المجموع العام		110.000,00
تسبيقات		0,00
الباقي للدفع		110.000,00

حددت هذه الاخيرة بمبلغ قدره: مائة واحدي عشرة ألف دينار جزائري.

قالمة في :025/03/25

طريقة التسديد
☐ نقدا
☐ شيك

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات والخبير القضائي
الأستاذ: زقاولة محمد

25 مارس 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université 8 Mai 1945 Guelma

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: علوم التسيير
Département : Gestion

رقم: 01/ق.ع.ت/ك.ع.ا.ت.ع.ت./ج.ق/2025
N° : /D.G/F.S.E.C.S G/U.G/2025

قالمة، في 2025/05/07
Guelma, le

إلى السيد: .....

الموضوع: طلب إجراء زيارة ميدانية أو تربص

تحية طيبة، و بعد...

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): بوشحدان سعاد ..... رقم السجيل: .....

الطالب(ة): خبخالي يمينة ..... رقم السجيل: .....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير في السنة (الأولى) / (الثانية) ماستر: فرع (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص: مالية مؤسسة ..... في حاجة لإجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم.

موضوع الزيارة: دور محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية

.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق الاحترام و التقدير.

اسم ولقب وإمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة): هرشيش حمدي

رئيس القسم: مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي علوم التسيير

تأشيرة المؤسسة المستقبلة:

مكتب المحاسب ومحافظ الحسابات للخبير القضائي

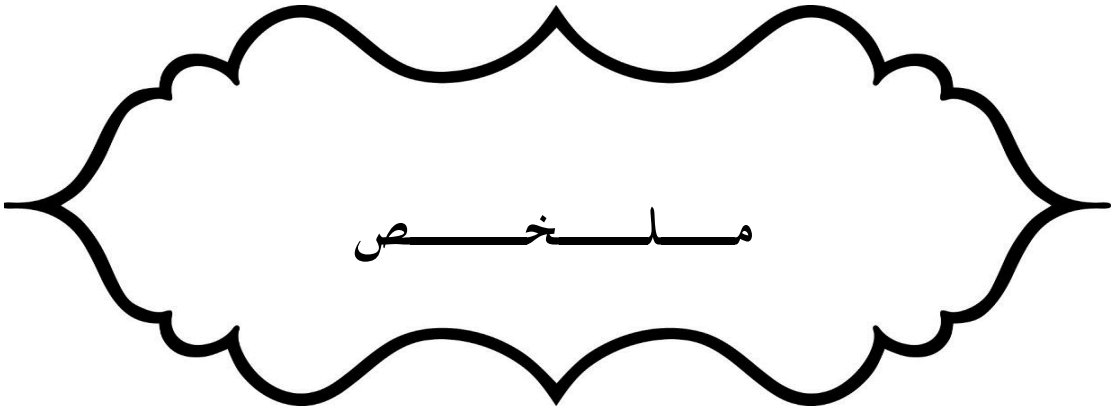
مـــلـــخـــص

ملخص

تهدف دراستنا إلى إيضاح مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ حساباتولاية قالمة.

ولقد لخصت دراستنا إلى أنه من الضروري وجود تدقيق خارجي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها وشكلها، حيث يمارس هذه المهنة محافظ حسابات باعتباره مستقلا عن المؤسسة، والذي يعتبر مصدر ضمان لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ضد الفساد الإداري والمالي، نظرا لإضفائه نوعا من المصداقية على القوائم المالية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني على المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم ومدى تعبيرها عن الوضعية الفعالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التدقيق، محافظ الحسابات،المصداقية،التقرير.

Abstract:

Our study aims to clarify the extent to which the account keeper to enhancing credibility of financial statements. Where we conducted a field study in the office of the account keeper in the department of Guelma

Our study summarized that it is necessary to have an external audit in the institution, whatever its type or form of activity, as this profession is practiced by an account keeper as itis independent of the institution, which is considered a source of guarantee for the rights of shareholders and shareholders against administrative and financial corruption, given that its gives a kind of credibility to the financial statements, by expressing its technical opinion on the information contained in those which it expresses the actual position of the institution.

Keywords: Financial statements, audit, account keeper, credibility, The report.